٨١٩٫٤ تقريرات سنية على حاشية الصاوي على رسالة الدردير في
ن٥٥م البيان، تأليف المنوفي، علي سالم. كان حيا قبل
سنة ١٣١٤هـ. بخط ابراهيم موسى عبدربه سنة ١٣٣٤هـ
١٠٥ق ٣٢س ٢٤٫٥×١٨سم
٦٤٢٩
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد
١- علم البيان، البلاغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية المنوفي على
حاشية الصاوي على الدردير.

المملكة العربية السعودية

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

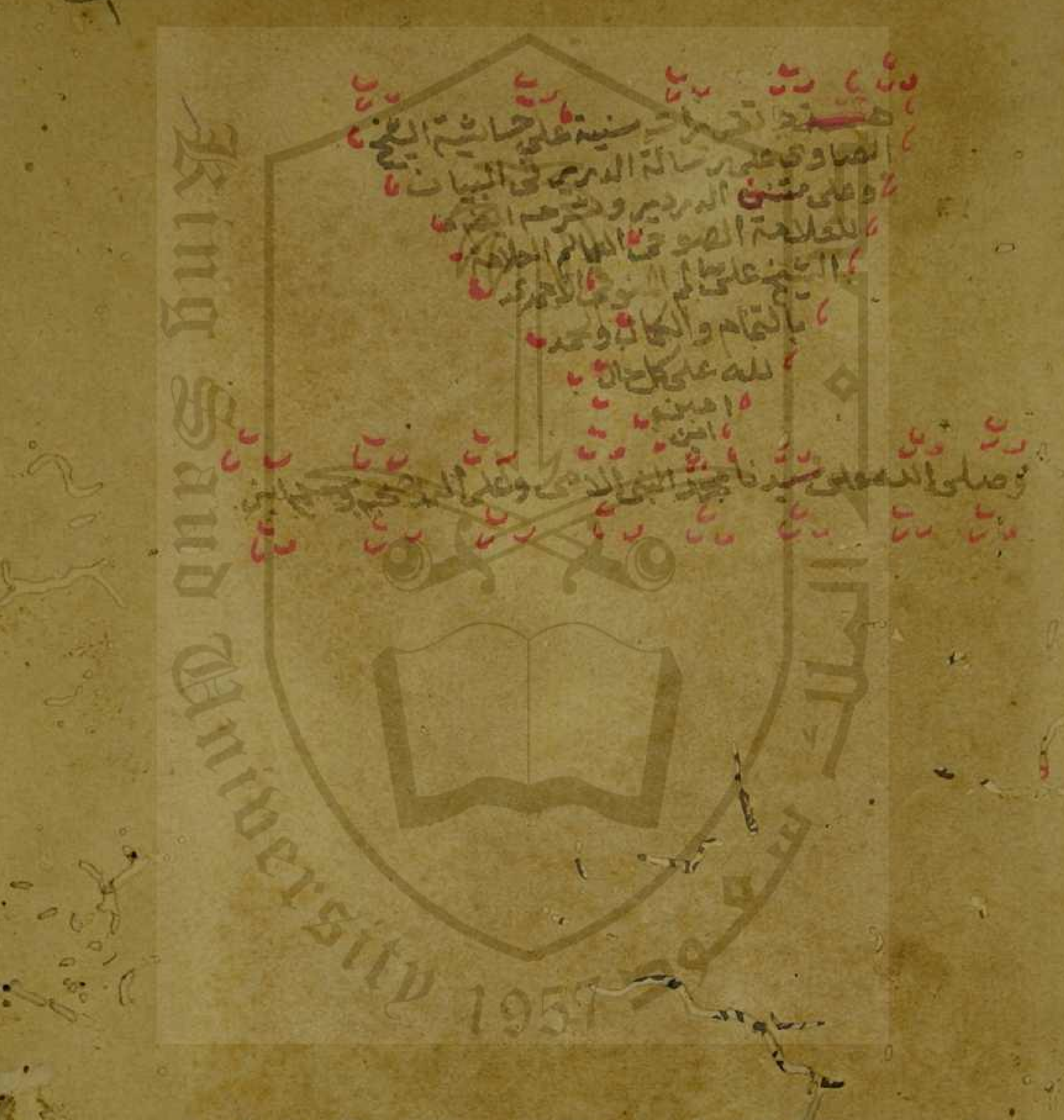


Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

NO. .... : الرقم



هذه تقريرات سنية على حاشية الشيخ
الصاوي على رسالة الدردير في البيانات
وعلى متن الدردير وشرحه الشيخ
للعلامة الصوفي العالم العلامة
الشيخ على ... الأجهوري
بالتمام والكمال والحمد
لله على كل حال
آمين
آمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا بالاسلام والايمان
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاءنا بالبيان وعلى آله
وصحبه الائمة الاعيان اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه
العليم الخبير الراجي عفو الرؤف على سالم المنوفي
هذه تقريرات بهية وعبارات سنية وضعتها على حاشية
من للفضائل حاوي العالم العلامة شيخنا الشيخ احمد الصاوي
على شرح شيخ الطريقة الجامع بين الشريعة والحقيقة المفاض
عليه من ربه القدير ابي البركات سيدي احمد الدردير لرسالته
المسماة بتحفة الاخوان التي الفها في علم البيان ضاعف الله
لي ولهما الاجر والاحسان وتعرضت ايضا للكتابة عليهما
قاصدا بذلك خدمتهما راجيا من الله القبول وان ينيلني الله
من طه الرسول ان ينفع به كل من كتبه او قرأه فانه خير مسؤول
قوله سالني مقول القول قوله فاجبته معطوف على سالني اي
يقول سالني فاجبته حين ما وجدت الماهية قوله بعون
اي بواجبي استحسانا لا انشاء والاعتقاد اشار بقوله ينبغي
لكل شارع قوله قصور اي عدم تعقل في العبارة وعدم القدرة قوله
او تقصير اي عدم تعقل مع القدرة وبعضهم ترك الكلام
عليها تمثيلا بالمقصود قوله غير الاعراب و الحكم امرا على
الحكم على الاعراب مرادف اي تغير حركتها الذي هو الاعراب
اي تغيرها من نوع من انواع الاعراب الى نوع آخر من
انواعه وذلك بان يزال النوع الاصلي الذي تستحقه
الكلمة ويحل محله نوع آخر بسبب حذف لفظ او زيادته
قوله واسال القرية اي اهلها للقطع بان المقصود ههنا
سؤال اهل القرية فالحكم الاصلي للقرية هو الجر وقد
تغير الى النصب بسبب حذف المضاف فلا وصفت الكلمة بالمجاز

باعتبار

باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصفت به باعتبار
نقلها عن اعرابها الاصلي وان جعلت القرية مجازا عن اهلها
لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة لانها حينئذ مجاز مرسل من
اطلاق اسم المحل على الحال قوله على حد قول الشاعر هو لبيد
العامري الصحابي يخاطب بنتيه في النياحة عليه عند احتضاره
وتمامه ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وقبله تمنى
ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر
فقوما فقولا بالذي تعرفانه ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر
الى الحول الخ ولفظ اسم في البيت زائد قوله فاضربوا فوق الاعناق
وقيل معناه اضربوا الرؤس وهو خطاب للملائكة يوم بدر قوله
ومجاز الزيادة والحذف خارجان الخ ومعنى كونهما مجازين
انهما خلاف الاصل لا الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ
قوله واصل وضع الباء الالصاق الخ قيل وهو معنى لا يفارقها في شيء
من موارد استعمالها فيظهر بذلك انه معناه الاصلي الموضوعة له
ولذا اقتصر عليه سيبويه حيث قال انها للالصاق والاختلاط والالصاق
هو ايصال شيء بشيء سواء كان معنويا كالصاق [illegible]
مثلا او كان معنويا وذا ابزيد داء فان زيدا ذات وهذا
احسن من قول بعضهم هو ايصال معنى لمعنى فلا يشمل نحو مررت
بزيد قوله واستعمالها في غيره مجاز اي واستعمال الباء في غير الالصاق
الحقيقي مجاز قوله وهو قسمان اي والالصاق من حيث هو اي
بقطع النظر عن كونه حقيقيا او مجازيا قسمان والاول لازم تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره ففيه استخدام حيث اطلق الالصاق
اولا بمعنى وهو الحقيقي واعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو الالصاق
من حيث هو قوله حقيقي ومجازي حاصله ان معنى العامل اذا

وصل المجرور حقيقة فالالصاق حقيقي بان مسه وان كان مماسا لما يقرب المجرور فمجازي قوله او على شيء يحبسه اي غير ما هو من جسمه فالعطف مغاير فلا يقال ان فيه عطف العام على الخاص باو وقال الدماميني لا يخفى ان الالصاق بزيد حيث يقبض على شيء من جسمه حقيقي اما الثاني حيث يمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالالصاق فيه مجازي لا حقيقي اذ القبض على ثوب لبس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الصاق بما يجاوره ويقرب منه فهو الصاق مجازي لما بينهما من المجاورة اه ورده الشمني بان اللغة لا تساعده فهاهنا المناقشة فلا يقال ان ما امسك ثوب زيد ليس ماسكا له بل يقال في اللغة انه ماسك لزيد قوله والمجازي نحو مررت بزيد الخ كانه بمعنى خلاف الاصل او مجاز بالحذف اي بمكان يقرب زيد او انه عقلي في النسبة الايقاعية قوله فما هنا الخ اي فالالصاق الذي هنا اي في البسملة مع التاليف حقيقي من باب امسكت الخ فعلى هذا فان استعملت في الالصاق على وجه التبرك كانت حقيقة وقال الخادمي والاشبه انه الصاق مجازي لامتناع اجتماع القراءة وذكر اسم الله تعالى في آن واحد ولكن الالفاظ بتواليه ليست بمجاز اه ورد بالالصاق في كل شيء بحسبه فالصاق كل لفظ بالآخر وقوعه عقبه والمص تجوز تقدير المتعلق نحو التبرك لا اقرا اي المص ابتدائي باسم الله اي بذكره ثم هو في الصاق معنوي عن ذهب انه يتوهم اي المص الذهاب يتوهم خلافه على تقدير اقرا فانه محسوس بسماعه كانه نحو حلفت بالله اي المص حلفي بالله اي بذكره لا بذكر غيره قوله او اولى او بل اولى فاو للاضراب قال ابن مالك خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي ووجه الاولوية ان الالصاق بين التاليف او الاداة والاسم لا فاصل فيه بينهما بخلاف مسك الثوب فهناك فاصل بين الممسك بكسر السين وبين زيد وهو الثوب وايضا

٢

وايضا البسملة جزء من التاليف ولم ينظروا لكون الالفاظ غير قارة قوله للاستعانة اي للارتباط على وجه الاستعانة والاستعانة هي المشاركة في الشيء ليسهل فهي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها المتوقف وجوده عليها نحو كتبت بالقلم وقطعته بالسكين واعترض جعل البا للاستعانة بان با الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فيلزم عليه جعل اسم الله تعالى غير مقصود لذاته وفي ذلك اساءة ادب واجيب بان جعلها للاستعانة نظر الجهة اخرى وهي ان الفعل لا يوجد على الوجه الاكمل الا باسمه تعالى ولا يخفى ان مظنة الاساءة ما دامت موجودة وتسمى باء الآلة فلا بد من التجوز هنا فان با الاستعانة مدخولها الآلة الحقيقية فالبا للاستعانة المقيدة بالبا الحقيقية نقلت الى الاستعانة المطلقة عن هذا القيد واستعملت في استعانة مقيدة بكونها بغير آلة حقيقية من افراد المطلقة من حيث خصوصها بمرتبتين او بمرتبتين وان ادعت الاستعمال نحو الوط وهو مطلق الاستعانة كان مجازا على مجاز قوله فيكون في الكلام مجاز مرسل الخ وتقريره ان تقول نقلت البا من الارتباط على وجه الالصاق الى مطلق الارتباط ثم من ان تكون على وجه الالصاق الى ~~مطلق الارتباط~~ او الاستعانة ثم استعملت البا في الارتباط على جهة الاستعانة لكونه فردا من افراد ذلك المطلق مجازا مرسلا علاقته التقييد اي بالارتباط على وجه الالصاق ثم الاطلاق اي عن هذا التقييد الى مطلق ارتباط ثم نقلت من ذلك المطلق الى الارتباط على وجه الاستعانة مجازا مرسلا بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد قوله بمرتبتين ليس بلازم كما علمت مما تقدم بل لك ان تقول البا للارتباط على وجه الالصاق المطلق معناها عن قيد الالصاق فصار ارتباطا مطلقا ثم استعملت

في الارتباط على جهة الاستعانة مع النظر لكون هذا الارتباط
فردا من المطلق فيكون مرسلة او مع النظر له بخصوصه
فيكون استعارة تبعية كما قال المحشي وان ادعيت ان الاستعمال في الربط
الذي هو مطلق الارتباط كان مجازا لعلاقة الاطلاق اهـ وقيل ان من
معاني الباء الاستعانة والمصاحبة حقيقة وح فلا تجوز قوله
بان شبه الاستعانة المطلقة الخ فيه تسامح فان المشبه هو مطلق
الارتباط على وجه الاستعانة والمشبه به هو مطلق الارتباط
على وجه الالصاق والجامع مطلق الارتباط في كل قوله على
طريق التبعية ويصح ان يكون من الاستعارة المكنية بان شبه
اسم الله بالالة الحقيقية في توقف وجود الفعل [illegible]
والباء تخييل او بالتبعية بوجه آخر غير الذي قرره المحشي ان شبه
مطلق الاستعانة بغير الة حقيقية بمطلق الاستعانة بالة حقيقية
فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء من الاستعانة الجزئية
بالالة الحقيقية للاستعانة الجزئية بغيرها قوله فهو مجاز اي الاستعانة
بالاسم مجاز اعلم انه قد اختلف هل الاستعانة بالاسم حقيقة
او مجاز ذكر بعضهم ان الاستعانة كما تكون بذات الله تعالى تكون باسمائه
وعلى هذا القول فالاستعانة بالاسم حقيقة وذكر بعضهم ان الاستعانة
حقيقة لا تكون الا بالذات وعلى هذا القول فالاستعانة بالاسم
مجازية وعليه درج المحشي قوله فاستعيرت الباء الموضوعة الخ اي
للارتباط بين المستعان عليه واسم المستعان به الخاص على طريق
الاستعارة الخ فالمحشي حذف المستعار له وذلك ان يجعل في الكلام استعارة
بالكناية بان تشبه الاسم بالذات وتحذف اسم المشبه به وترمز له بشيء
الاستعانة التي للذات على طريق الكناية وذلك ان يجعل في الكلام
مجازا مرسلا مرتبة او مرتبتين بان تقول الباء للاستعانة للارتباط على وجه
الاستعانة بالذات المطلق عن التقييد بالذات فصار للارتباط على وجه
اي الاستعانة .

اي استعانة ثم اريد على وجه الاستعانة بالاسم على كونه فردا
من افراد المطلق فيكون مرتبة او بخصوصه فيكون مرتبتين
قوله فهو مجاز على مجاز تجوز بالباء عن الالصاق الى الاستعانة بالذات
ثم تجوز بها عنها الى الاستعانة بالاسم وبيان ذلك ان اصل وضع
الباء للالصاق استعملت مجازا في الاستعانة والاستعانة حقيقة
بالذات لا بالاسم فالاستعانة بالاسم مجاز قوله وفي جوازه وحينئذ
خلاف فعلى القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين
المجاز الاول لا بينه وبين المعنى الحقيقي قوله لان فيه اخذ الشيء
من غير مالكه اي لان الحق في اللفظ للمعنى الحقيقي فنقله للمعنى
المجازي الثاني عن المعنى المجازي الاول المستعار من المعنى الحقيقي
اخذ من غير المالك قوله وقد قال علماء العربية الخ للقصد به تقوية القول
بالجواز قوله ان المجاز موضوع بالوضع النوعي والوضع النوعي
حاصل لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين
للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى معين لما يتعلق به ذلك تعلقا مخصوصا اعني المشابهة
او غيرها ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى
المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بواسطة
القرينة لا بغيرها وهذا غير الوضع النوعي المعتبر في كون اللفظ
حقيقة لان النوعي المعتبر ثم ذلك هو ما يكون بثبوت قاعدة
دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى
مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن
فاعل متعين للدلالة وهو لذات من يقوم به الفعل اهـ صبان اي فاللفظ
الذي على وزن فاعل متعين للدلالة بنفسه على ذات من يقوم به الحدث
فتفهم الذات التي قام بها الحدث من وزن فاعل بواسطة تعيينه لها

لابواسطة قرينة فوضعه تحقيقي نوعي بخلاف وضع المجاز فانه
نوعي تأويلي وحاصله ان الوضع النوعي كما في المجاز تاويلي
وفي الحقيقة تحقيقي وان التاويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة
القرينة والتحقيقي ما كانت الدلالة معه بواسطة الوضع
قوله وهو الحق اى الجواز المفهوم من اجازه جماعة هو الحق
قوله اذ قد جاء علة لقوله وهو الحق قوله ولكن لا تواعدوهن
سرا الخ بيانه ان حقيقة السر ضد الجهر فاستعمل في الوطئ
لكونه لا يقع غالبا الا في السر فالعلاقة الحالية والمحلية ثم نقل لفظ
السر للعقد لانه سببه غالبا فالعلاقة السببية والمسببية
فاستعمال السر في العقد مجاز مبني على مجاز قوله ويحتمل ان تكون
اسم زائدة مقابلة لقوله وقد جعلت الالتفات هنا بالاسم
فهو مجاز قوله بيانية الاولى للبيان او الاضافة في اضافة
العام وهو الاسم للخاص وهو لفظ الجلالة مطلقا قوله وهي
مجاز بالاستعارة او والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم
لان الاضافة البيانية مقابلة للاضافة الحقيقية ووجه
كونها ~~استعارة بالكناية~~ مجازا بالاستعارة ان هيئة الاضافة موضوعة
لتخصيص الاول بالثاني او تعريفه به فاستعملت في تبيين الاول
بالثاني قوله فشبه مطلق ارتباط لشيء لشيء الى وضيح تقرير الاستعارة
ان تقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثاني
او تعريفه به فاستعملت هنا في تبيين الثاني للاول بان شبه مطلق
نسبة شيء لشيء على ان الثاني مبين للاول بمطلق نسبة شيء لشيء
على ان الثاني مخصص او معرف للاول بجامع مطلق التعلق في
كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير تصور الاضافة الموضوعة
للنسب الجزئية المفيدة لتعريف او لتخصيص للنسب الجزئية المفيدة
للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فان قلت ان ~~الاضافة~~
هيئة الاضافة ليست لفظا والمجاز لفظ فلا تكون مجازا قلت الجواب
ان المراد

ان المراد بالكلمة في تعريف المجاز ما يشمل الكلمة حقيقة وهي اللفظ
او حكما كالهيئة هنا وهيئة الافعال لانهم يجرون الاستعارة
فيها قوله فاستعيرت صورة الاضافة اى صورتها هي الاضافة والمراد
بالاضافة التي جرت فيها الاستعارة الاتصال الواقع بين الطرفين
وهو المراد بالنسبة التقييدية في قولهم الاضافة نسبة تقييدية
بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما ابدا قوله على طريقة التبعية اى لان
الاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة في معنى
الحرف تبعية كذا اما كان عن لته قوله والله علم على الذات الخ
اى علم شخصي يعني ان مدلوله معين في الخارج لا بمعنى انه قامت به
متشخصات كالبياض والسواد لاستحالته لكن لا يقال ذلك الا في
مقام التعليم لايهامه بما لا يليق وكان مقتضى الظاهر خطاب المتعال
به بان يقال باسمك فحيث عدل عنه الى الاسم الظاهر الذي هو
من قبيل الغيبة فيكون هناك التفات على مذهب السكاكي لانه
لانه طريقة ما يناسب المقام واختلف في الالتفات هل هو
حقيقة او مجاز قال الامير الظاهر ان قولهم الاسم الظاهر من قبيل
الغيبة لا يقتضي ان استعماله في الخطاب مثلا مجاز بل الاعلام
حقيقة مطلقا لان مسماها لم يتقيد بشيء وصيغ الضمائر في
تعاقبها الى المجاز اقرب حيث استعمل احدها مع ملاحظة مرتبة الاخر
لا انه قطع النظر عنها بالالتفات وقد اختلف في الاعلام
عبارة الدسوقي على السعد وقد اختلف في الاعلام الشخصية فقيل
انها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له وقيل انها واسطة
بين الحقيقة والمجاز لانهما من خواص الامور الكلية والاعلام
الشخصية موضوعة لمعان جزئية فعلى القول الاول لفظ الجلالة
حقيقة وعلى الثاني لا حقيقة ولا مجاز بل واسطة بينهما وهي اظهر
من عبارة المحشي قوله لا توصف بالحقيقة والمجاز اى بل هي واسطة

قال الامير وكانه لاحظ انها ليست من موضوعات اللغات الاصلية
اهـ اى بل هى من موضوعات ثانية فلا يقال انها حقيقة
لنقلها ولا مجاز لاحتمال ان الثانية من قبيل الحقيقة الاصطلاحية
قوله والاعلام لا تختص لغة بعينها اى لانها تكون فى وضع العرب
وغيره كاوضاع العجم بمعنى ان العلم الواحد يكون فى لغة العرب
مع وجوده بعينه فى لغة العجم وان اختلف مسماه فى اللغتين
قوله من قيد اصطلاح التخاطب اى الاصطلاح المبنى على التخاطب
كما فى قولك لمخاطبك النحوى انا اعرف الفعل فانه يفهم ما دل
على الحدث والزمان بخلاف ما اذا اردت منه الحدث فقط
فانه مجاز بالنظر له يحتاج لقرينة وكقولك لمخاطبك الفقيه انا
اعرف الصلاة فانه يفهم انها الاقوال والافعال الخ بخلاف ما اذا
اردت انها الدعا فانه مجاز بالنظر له يحتاج لقرينة قال الامير رحمه
الله يعنى ان الكلمات المصطلح عليها اذا استعملت فى معانيها عند
اهل ذلك الاصطلاح تكون حقيقة مع انها موضوعة لتلك المعانى
وضعا ثانيا مسبوقا بوضع اهل اللغة فكما لا تقتضى ثانوية الوضع فى كون
تلك الكلمات حقيقة كذلك لا تقتضى ثانوية الوضع فى كون الاعلام
حقيقة قوله على انه يستثنى الخ اى وذلك على انه تجرى على انه يستثنى
من ثبوت الواسطة للاعلام اسما الله تعالى بمعنى انه لا يشترط فيها
الوضع المعتد به بل يكفى فيها مطلق وضع وان كان ثانيا قوله فهو
مجاز اى لانه متى استعمل فى الجزئى باعتبار خصوصه كان مجازا لانه
كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له قوله فتحصل مما قاله الخ عبارة
شيخ الامير والاسم الكريم حقيقة وقال فى الاتقان والاعلام واسطة
بين الحقيقة والمجاز وكانه لاحظ انها ليست من موضوعات اللغات
الاصلية ولا يخفاك انها لا تنقص عن اصطلاح التخاطب الذى
اعتبروه فى الحقيقة والظاهر عدم المجازية بوجه من الوجوه ولو
قلنا انه كلى وضعا وانه فى الجزئى باعتبار خصوصه مجاز اذ
لا مانع

لا مانع من استثناء اسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا التعريف
علميته فوق الضمير وغير ذلك اهـ وبها تفهم عبارة المحشى لان الفرق
بينهما لصعوبته قوله ايضا فتحصل الخ عبارة المحشى توهم ان الاقوال ثلاثة
لانه قال الاعلام كلها من باب الحقيقة لا من باب المجاز ولا هى خارجة
عنهما اى ليست واسطة بينهما وقد علمت من عبارة الامير التى نقلناها
لك انه لم ينقل الا القول بالواسطة وابتناه الحقيقة قوله مشتقان
الاشتقاقات صغير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب
فى الحروف مع الترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بين
المشتق والمشتق منه تناسب فى اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من
الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب فى المخرج كما فى نعق من
النهق قوله تقتضى اشارة للعلاقة وانها الاستلزام كما افاده
بقوله فيراد منها لازمها واشار بقوله من اطلاق السبب على المسبب
الى علاقة اخرى قوله مجاز مرسل اى كما هو المشهور من ان الرحمن
الرحيم مجاز لغوى لا عقلى لان التجوز فى الطرف لا فى الاسناد
وهذا المجاز مرسل علاقته السببية او اللزوم العادى وذلك لانهما
مشتقان من الرحمة وهى رقة القلب المقتضية للانعام او ارادته ولما
استحال هذا المعنى فى حقه تعالى فسر بمعنى يناسبه وهو الانعام
او ارادته ثم اشتق منها باعتبار هذا المعنى المناسب وصفان له تعالى
وهما الرحمن الرحيم بمعنى المنعم او مريد الانعام فاستعمالهما بهذا المعنى
مجاز مرسل تبعى لجريان التجوز فى المشتق بعد جريانه فى المصدر
واستعمال الرحمة فى الانعام او ارادته مجاز مرسل اصلى لان
التجوز فى المصدر والعلاقة السببية او اللزوم وقيل انهما كناية
وهو اللفظ المستعمل فى حقيقته مرادا منه لازمه فالاسمان كناية عن
الاحسان اللازم لحقيقتهما وقد صرحوا بانه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى
للفظ الكنائى لان المعنى الحقيقى للكناية غير مقصود بالذات كما عليه المحققون

فلا يقال ان الكناية يجوز معها ارادة المعنى الحقيقى وهو مستحيل
هنا وبعد نفى جواز الكناية تعين الاستعارة الكذا عين لما سياتى من الفرق
بينها وبين المجاز بان القرينة انما تمنع من ارادة الحقيقة فى الكناية
وان منعت من ارادة المعنى الحقيقى ضار ولا شك ان القرينة
هنا وهى استحالة معنى الرحمة عليه تعالى مانعة من الحقيقة قطعا فكيف
تصح الكناية اهـ حفنى قوله بان يقال شبه الخ تقريرها با وضح من هذا
ان تقول شبه حال الله فى ايصال النعم الى عباده بحال ملك رق
على رعيته فادمتهم انعامه بجامع ان كلا حالة عظيم مستول
على ضعيف ثم استعير اللفظ الدال على حال الملك وهو رحمن
او رحيم ايهما كان لحال الله تعالى اهـ قوله بحال ملك مع رعيته
او والجامع هيئة مطلق الانعام قوله واستعيرت الهيئة الخ
المناسب واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو رحمن رحيم لحال
الله تعالى قوله واورد عليه اى بحسبه او جهه قوله لا تكون الا
فى المركبات اى ان اللفظ فى التمثيلية لا بد ان يكون مركبا اى متعددا
نحو تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما يجب ان يكون المشبه والمشبه به
ووجه الشبه حالة منتزعة من متعدد فكان ينبغى ان يقال
الرحمن لعباده والرحيم لهم قوله واطلاق الحال على الله الخ هذا
هو الوجه الثانى من الايرادات واطلاق الحال على الله اى اضافته
له فى قولهم فى تقرير الاستعارة شبه حال الله الخ لا يجوز لعدم وروده
قوله وان الرحمن لم يستعمل فى غيره تعالى هذا هو الوجه الثانى من
الايراد وبيانه ان استعارة اللفظ من شىء لشىء تقتضى استعمال
اللفظ فى المستعار منه وقد نصوا على ان الرحمن الرحيم مختصان
بالله ولم يستعملا فى غيره قوله وبان المشبه به اقوى هذا هو الوجه
الرابع وبيانه ان المشبه به شانه ان يكون اقوى من المشبه وجعل
حال الملك اقوى من حال الله لا يتم قوله وهو اساءة ادب هذا
هو الوجه

فهو الوجه الخامس من الايرادات وتشبيه حال الله بحال الملك
فيه اساءة ولم يجب عنه فى الاجوبة الاتية وكان الاولى ان يقول
وبان فى التشبيه اساءة ادب وجوابه ان التشبيه هنا لمجرد البيان
والتقريب للعقول بما الفته وقد قال تعالى مثل نوره كمشكاة اهـ
قوله واجيب بانه اقتصر على الجزء الاهم من المركبات الخ هذا جواب عن
الايراد الاول لكن الجواب والوجه الاصح ان الرحمن الرحيم خبر والجد
محط الفائدة هنا ان جعل ملك مبتدا والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف
الماخوذ من لفظ الجلالة اى ملك عظيم هو رحمن رحيم واما ان جعل
خبر مبتدا محذوف اى وهو الملك الرحمن الرحيم فوجه الاهمية ان
الرحمن الرحيم تمدح والعبد هو المقصد الاعظم ولك الجواب بان بعضهم
قد جوز الافراد فى طرفى التمثيل قوله واطلاق الحال جائز الخ ظاهره
انه لم يرد مع ان الشيخ الامير وغيره قالوا اطلاق الحال على الله اى اضافته
له تعالى مستعمل فى كتب الكلام والبيان خلافا لمن منع اهـ وهذا جواب عن
الوجه الثانى من الايراد قوله الحق ثبوت مجازات الخ هذا جواب عن الوجه
الثالث من الايراد قوله لا حقائق لها اى فى الاستعمال لكنها وضعها
او باستعمال المصدر وهو الرحمة هنا فالاستعمال فى المستعار منه
ليس بلازم بل يكفى الوضع للمستعار منه الذى هو المعنى الحقيقى
او استعمال المصدر منه قال الشيخ العطار وعلى ان رحمانا مجاز فهو
من المجازات التى لا حقائق لها لانه لم يستعمل فى غيره تعالى وبحث فيه
بان المجاز فرع الحقيقة واجيب بان معنى كونه فرع الحقيقة انه لا بد
من سبق وضع اللفظ للمعنى الحقيقى وان لم يستعمل اللفظ فيه فثبوت
الاستعمال فى المعنى الحقيقى ليس بشرط او ان معنى الحقيقة وجد فى
المشتق منه وهو الرحمة اهـ قوله وكون المشبه به اقوى اغلبى الخ هذا
جواب عن الوجه الرابع من الايراد اى ومن غير الغالب ان يكون المشبه
به اضعف كما هنا وكما فى قوله تعالى مثل نوره كمشكاة اذ لا اعلى من نوره

فيكون مشبها به واجاب بعضهم بانه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة
ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فحال الملك
باعتبار مشاهدتها للقاصرين اقوى اهـ قوله فالاحسن الخ اى لان الاساءة
ادب فيه بخلاف التمثيلية وقوله والاسلم اى لان ما لا يحتاج
لجواب اولى مما يحتاج لكن يرد عليها المجاز المرسل اذ الرحمن لم يستعمل
في غيره تعالى فهو مجاز لا حقيقة له في الاستعمال والجواب ان الاستعمال
ليس بلازم بل يكفي الوضع للمعنى الحقيقي او استعمال المصدر فيه

تنبيهات الاول ذكر بعضهم يحتمل ان في الرحمن الرحيم استعارة
بالكناية حيث شبه الصمد المتصف في الرحمة العائد على الله على رقيق
القلب على رعيته معطي النعم تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة
بالكناية واثبات الرحمة قرينة اما باقيا على معناه وهو الرقة والمجاز
في الاثبات اى الاسناد او استعارة مصرحة اصلية وهذا كله
بحسب اللغة واما بحسب الشرع فهو حقيقة عرفية اهـ الثاني
يصح الرفع في الرحمن الرحيم على انه خبر لمحذوف ويكون كل من الجملتين
مستانفا استئنافا بيانيا واقعا في جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال
ليس المقصود به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال
من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شان المسئول عنه مع العلم به
فان قلت الجمل بعد المعارف احوال ولفظ الجلالة اعرف المعارف
فهل تصح الحالية هنا قلت ان ذلك وان صح من حيث اللفظ لا يصح
من حيث المعنى لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها والعامل
فيها على تقدير الحالية متعلق البسملة فكانه يقول مثلا ابتدئ
بسم الله في حال كونه رحمانا رحيما وليس المعنى على التقييد
اذ الملاحظ البداءة باسمه تعالى بدون التقييد بوصف من
الاوصاف اهـ الثالث القول باشتقاق الرحمن الرحيم من
الرحمة سائغ ولا تغتر بما قيل ان شرط المشتق ان يكون مسبوقا
بالمشتق

بالمشتق منه واسما الله تعالى قديمة لان الكلام في الالفاظ وهي
حادثة قطعا اهـ الرابع جملة البسملة مجاز مركب لانها موضوعة
للاخبار وقد استعملت في الانشاء على وجه الاستعانة او التبرك
وعلاقته الضدية كصيغ العقود كبعت مثلا فان لفظها لفظ
الخبر ومعناها انشاء البيع مثلا وحاصله ان الباء ان كانت للاستعانة
او المصاحبة فالجملة المقدرة اعني اؤلف مثلا خبر لصحة حد الخبر عليه
وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لتحقق
التاليف مثلا بدون ذكر اؤلف ومتعلقه اعني الجار والمجرور
انشاء لصدق حد الانشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله
خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة باسمه تعالى والمصاحبة
له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والمجرور ليسا بكلام فكيف
جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى استعين بالله
او اصاحب بسم الله فتبين ان مجموع اؤلف بسم الله الرحمن الرحيم
على تقديري الباءين المذكورين خبر صدرا انشاء عجزا وان كانت
للتعدية فان جعلت متعلقة بفضلة نحو مبتدئا ومستعينا
ومتبركا فالمجموع كذلك اى خبر صدرا وهو اؤلف مثلا انشاء
عجزا وهو الفضلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور اى لانشاء
الابتداء بسم الله اى جعله بداية او الاستعانة به او التبرك به وان
جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدائي او ابتدائي والتعين والاستعانة
والتبرك او تبركي فالمجموع انشاء اى لانشاء ما ذكر قوله انشائية
معنى وانما كانت جملة الحمد انشائية معنى لامور منها حصول
الحمد بالتكلم بها مع الاذعان بمدلولها ومنها ان قائل الحمد لله
لا يقصد الاخبار عن حمد غيره ولا الاعلام به وانما يقصد
ايجاد وصفه وصدور الحمد منه له تعالى كما اذا قال لعبده
انت حر انما يقصد به ايجاد العتق وصدوره منه وذلك لا يخفى

الا بجعل الجملة انشائية ومنها ان وصف المتكلم لله تعالى بانه
مستحق لجميع المحامد انما يحصل بقوله الحمد لله كما ان وصف العبد
بالحرية انما يحصل بقوله انت حر وذلك علامة الانشاء ومنها
ان المتكلم يثاب على قوله الحمد لله ولو كانت جملة خبرية لما اثيب
اذ الثواب انما هو على الثناء على الله لا على الاخبار قوله لا انشاء
الثناء بالمضمون جواب عن اشكال وارد على جعل جملة الحمد انشائية
حاصله انه لا يمكن من العبد ان ينشئ اختصاص لله بالمحامد التي خاصة
اياها وحاصل الجواب ان المراد بكونها انشائية انها لانشاء الثناء
بمضمونها لا انها لانشاء مضمونها ومضمون هذه الجملة الاختصاص
المذكور اذ قدر الخبر من مادة الاختصاص او الاستحقاق المذكور
ان قدر من مادة الاستحقاق واما مفهومها فهو ثبوت ذلك الاختصاص
لله تعالى وظاهر ان المضمون المذكور لا يمكن من العبد انشاؤه بخلاف
الثناء بمضمونها اى ذكر تلك الجملة والاتيان بها فهو ممكن اه
قوله واختصاصه الواو بمعنى او قوله ذاتي لم ان لي اي فليس مقدورا
للعبد حتى ينشئه قوله او استغراقية لا يقال جعل ال للاستغراق
لا يظهر لانه لا يتاتى معها انشاء جميع المحامد لانا نقول المستحيل
انما هو انشاء جميع المحامد لغة بصيغ متعددة لتعدد المحمود
عليه واما انشاء الجميع بصيغة واحدة فيه غاية [illegible] لانها
لانشاء الثناء بمضمونها لا لانشاء مضمونها قوله لما قال الخبيصي الخ
قال الخبيصي وهذا الانشاء ظاهر ان جعلت ال للعهد لا للاستغراق او
الجنس لانه ليس في قدرة الانسان ان ينشئ ثناءه وثناء غيره
ولذا اذا كانت الجملة مصدرة بالنون التي للمتكلم وغيره تعينت
الجملة للاخبار اه وانما ظهر ما قاله ان كان الانشاء للحمد الجزئي
الواقع منه ابتداء وليس كذلك بل الانشاء حاصل بنفس الجملة
اى انشاء ثناء صورته جميع المحامد ثابتة لله او جنسها او معهودها
ثابتة

ثابتة لله فليس الانشاء للجميع او الجنس او المعهود حتى يقال
لا يمكن الا الاخير ومراده العهد الحضوري فان الحمد المعهود
سابقا للعبد لا يمكن انشاؤه وتقدم في المقولة التي قبل هذه ما يوضح
قوله خبرية لفظا ومعنى اى والحمد حاصل بها صراحة لانها
اخبار بتحقق الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك
ان ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشئ ليس ذلك
الشئ محله اذا لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه اما اذا
كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب
قوله والاخبار بالحمد حمد باعتبار اللازم اى هذا انما يناسب
الاخبار بالجملة الفعلية المضارعية كقولك نحمدك مثلا فانها
جملة خبرية لفظا انشائية معنى او خبرية لفظا ومعنى ويحصل
بها الحمد ضمنا في ابتداء التصنيف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم
ان ذلك المحمود اهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل
فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا في ابتداء التصنيف يستلزم
الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد واما الاخبار بالجملة
الاسمية كما هنا فانه حمد صراحة كما علمت مما تقدم في المقولة التي قبل هذه
ومحل كون الاخبار بالجملة الاسمية حمدا صراحة اذا قلنا انها للاخبار
بان الله مالك لجميع المحامد واما ان قلنا انها موضوعة للاخبار
بثبوت الحمد لله من الغير فنقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه
تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى بالكمال بواسطة فيكون
حمدا بهذا الاعتبار اه ولعل المحشي جرى على هذا فيكون على ظاهره
قوله او يراد بالحمد الخ معطوف على قوله والاخبار بالحمد حمد الخ وهما
جوابان عن اشكال وارد على جعل جملة الحمد خبرية لفظا ومعنى
وحاصله ان كون هذه الجملة صيغة حمد ظاهر ان قلنا انها انشائية
اى لانشاء الثناء على الله تعالى بانه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق

واما ان قلنا انها خبرية اى انها للاخبار بان الله مالك لذلك
فجعلها صيغة حمد مشكل لان الاخبار بثبوت شئ للغير لا يستلزم
حصول ذلك الشئ من المخبر وح فلا يلزم من الاخبار بثبوت
الحمد ان يكون الشارح حامدا مع ان المطلوب منه ان يحمد الله
فى الابتدا اه واجيب ايض باجوبة منها ان هذه الجملة خبرية
فى الاصل ثم نقلت شرعا للانشا بمضمونها كما فى صيغ العقود
نحو بعت واجرت فانها اخبار فى الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء
مضمونها فهو حمد شرعى يترتب عليه ما يترتب على الحمد اللغوى
من الثواب والخروج عن عهدة الطلب ومنها ان ذلك الاخبار
مفيد للحمد لان الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد وصف
له بجميل فيكون حمدا اهـ قوله او بما دل مرتبط بقوله والاخبار
بالحمد الخ الذى هو جواب عن السؤال كما عرفت فهذا جواب اخر
فيبقى الحمد على ظاهره ويحصل به الحمد او لا يبقى بل يجعل
عين المحمود به مما يثنى به على الله من الكمالات فكانه قال
الكمال لله وهو حمد صريح تنبيه :. اعلم ان الحمد لله جملة
مركبة من مبتدا وخبر فهى جملة اسمية وعدل بها عن الفعلية
ليدل على عموم افراد الحمد اى ان كل حمد لله وثباته له تعالى
دون تجدده وحدوثه فهو ابلغ من الفعلية لان قولك مثلا
حمدت الله او احمد الله لا ينافى انك حمدت او تحمد غيره
وهى خبرية لفظا انشائية معنى والانشا كلام يحصل مدلوله
فى الخارج به نحو انت طالق وحم والخبر كلام يحصل مدلوله
فى الخارج بغيره كقولك زيد طلق زوجته وقام بكر مثلا
وهذا معنى قولهم الانشا يتبعه مدلوله والخبر يتبع مدلوله
ثم هذه الجملة ان كانت خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز جعلها
ويحصل بها المطلوب وهو الثنا على الله فى الابتدا لدلالتها

على صفة

على صفة استحقاق الحمد او مالكيته فهو حمد صريح واما قولهم
الاخبار بالحمد يتضمن الحمد فانما ذلك بالجملة الفعلية لتفيدها
ان المحمود اهل لان يحمد واما الاسمية فهو حمد صريح وان
كانت لانشا الثنا فهو مجاز مرسل علاقته الضدية قوله
او علة لاثبات الحمد لله الخ اى فكانه قيل اثبت هذا الحمد لله
على مقابلة الانعام اهـ عبد الحكيم على المطول قوله ومعنى اثباته
اعتقاده الخ اى او الاعلام او الاتيان به او انشاؤه قوله
والا اى وان لم نقل ان معنى الاثبات الاعتقاد الخ فلا يصح
لان الحمد ثابت ازلا فلا يقبل التجدد اهـ قوله خبر بعد خبر الخ انه
ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاق الذاتى
والوصفى لا لغو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر
قبل استيفا عمله معمولاته كما بينه عليه المحشى قال الشيخ الانبابى
فى حاشيته على هذه الرسالة قوله على ما انعم علة لتعليل الاخبار
بالجملة قبلها او انشا الثنا بمضمونها كذا قالوا ورده عبد الحكيم
بانه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة اذ التعليل خلاف
وضع على لانها موضوعة للاستعلا ولو معنويا كما فى قوله
تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض كما نص عليه الدماميني
وما هنا من قبيل المعنوى فلا ضرورة للعدول عنه الى التعليل
واللفظ لا يصرف عما وضع له الا لضرورة واما جعل الجملة
انشائية فلا خلاف فى صحتها اذ وضعها الاخبار ولا ضرورة الى
العدول عنه اذ هى محصلة للحمد المطلوب عليه واختار ان الجملة
خبرية وان كلمة على للاستعلا المعنوى المتعلقة بقوله الحمد لله
باعتبار الاثبات اى الاعلام بالثبوت فان القيد المذكور
بعد الجملة قد يكون قيد المسند كما فى ضربت زيدا بالسوط وقد يكون
قيد النسبة كما فى ضربت زيدا اتفاقا وقد يكون قيد الاثبات كما فيما

نحو فيه فكانه قيل أثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على ما انعم اي اعلمك
لثبوت استحقاق الحمد لله مستعليا ذلك الاعلام
على ما انعم ولا يصح ان يكون ما نحن فيه قيد الثبوت اذ ثبوت جنس
الحمد على وجه الاختصاص ثابت لا ايتا بل بما انعم اه قوله وما
موصول اسمي الخ اي او موصوف والعائد محذوف ضمير مجرور بالباء
لا يقال يلزم عليه حذف العائد المجرور بما لم يجر به الموصوف
وهو ممنوع لانا نقول محل المنع ما لم يكن الجار متعينا والا جاز
الحذف كما في قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده اي به والنظم
جريان الاشكال والجواب في عائد الموصوف اه انبابي قوله بناء
على جواز حذفه الخ اي كان الجار متعينا اولا على قول او ان
كان متعينا وهو هنا متعين اه قوله يؤول مع ما بعدها بمصدر
اي يؤتى بدلها بمصدر والاولى ان يقول يؤول هي وما بعدها
قوله هو اولى اي لامرين لفظي ومعنوي اما اللفظي فلانه
لا يحوج الى تقدير عائد والعائد المجرور لا يحذف اطرادا الا
اذا جر بمثل ما جر به الموصول وهنا الموصول مجرور بعلى
والعائد مجرور بالباء فالحذف شاذ قليل نعم نقل السيوطي عن بعض
النحاة ان الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجر
بما جر به الموصول واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو
من اوصاف المنعم امكن واقوى من الحمد على النعمة لان الحمد على
الانعام حمد بلا واسطة وعلى النعمة حمد بواسطة انها اثر الانعام
لانه لا يصح الحمد على المنعم به الا باعتبار الانعام قوله وقيل على النعمة
افضل الخ لا يقال لا يصح الحمد على المنعم به بناء على ان على للتعليل
اذ لا يعقل ان يكون المنعم به باعثا من حيث ذاته انما الباعث هو
الانعام لانا نقول تعليق الحكم بالمشتق او ما في قوته يؤذن
بعلية ما منه الاشتقاق وهو الانعام فالحمد على المنعم

به

به حينئذ انما هو من حيث الانعام فتكون العلة هي هو وبهذا تعلم
ان قولهم الحمد على النعمة اولى لان فيه حمدين لا يصح لما علمته
من ان الحمد على النعمة من حيث ذاتها لا يعقل بل الحمد عليها
انما هو من حيث الانعام فليس هناك الا حمد واحد اه
انبابي فقوله تعليق الحكم هو الحمد وقوله بالمشتق كالحمد لله
المنعم مثلا وقوله او ما في قوته كالموصول وصلته لان الموصول
وصلته في قوة المشتق فكأنه قال الحمد لله المنعم وقوله يؤذن
بعلية ما منه الاشتقاق اي يشعر بان المصدر الذي منه
الاشتقاق علة للحكم فكأنه قال الحمد لله لانعامه مثلا وقولك
اكرم العالم فكأنه قيل اكرمه لعلمه فالحكم في المثال هو الامر
بالاكرام والمشتق هو العالم وما منه الاشتقاق هو العلم فهو
علة الامر بالاكرام فان قلت ما الحكم هنا قلت الحكم هو
الاخبار باختصاص الحمد بالله فكأنه قيل اخبركم بان
الحمد مختص بالله لاجل الانعام قوله فعلى هذا اي كون الحمد
على النعمة افضل الخ وقوله اولى من حيث المعنى لان المعنى
على جعل ما موصولة الحمد لله على المنعم به واما على جعلها
مصدرية فيكون الحمد على الانعام قوله المنطق اي المنطوق
به والفصيح بمعنى الظاهر الذي لا يلتبس بعضه ببعض كما في
الحان الطيور وليس المراد بالفصيح الخالص من اللكنة
لان المراد بالبيان هنا ما تميز به نوع الانسان وربما لا يكون
فصيحا بالمعنى المذكور قوله المعرب عما في الضمير اي المظهر له
بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة قوله ففي الكلام
براعة استهلال البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه ثم
ذا الاستهلال اول صياح المولود ثم استعمل في اول كل شيء ومنه الهلال
اول المطر ويستهل الشهر اوله وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الاصل

اى المعنى اللغوى لتفوق الابتداء اى كون الابتداء فائقا
حسنا وسمى به فى الاصطلاح ما هو سبب فى تفوق الابتداء
وهو كون الابتداء مناسبا للمقصود وذلك بان يشتمل الابتدا
على ما يشير الى مقصود المتكلم ناثرا او ناظما باشارة ما ولاشك
ان الابتدا هنا بحمد قد اشتمل على البيان الذى هو المنطق
الفصيح المعرب عما فى الضمير وان براعة الاستهلال من
حيث ان التعبير بالبيان يشير الى ان مراد المص التكلم فى هذا
الكتاب على فن البيان لان البيانين وان اختلفا معنى فقد
اشتركا فى الاسم فالاشارة الى مقصوده حاصلة على كل حال
واضافة براعة الى الاستهلال لمجاز عقلى اذ كانت لامية دكان
الموصوف بالبراعة حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى فى او كان يوصف
بها حقيقة الكلام فلا مجاز قوله القاء معنى فى القلب بطريق
الفيض الخ اى ليس المراد هنا مطلق الالقا بطريق الفيض
بقطع النظر عن كون الملقى لفظا او معنى فى القلب اولا ليصح
بيان ما بالتبيان بالنسبة لوصلها بالمهم قوله النعم والمهم النكتة
فى ذكر النعم مع البيان والمهم مع التبيان التناسب فى كل اذ الالهام
اخص من الانعام كما ان التبيان اخص من البيان فقول المحشى
عبر اولا بالنعم وثانيا بالمهم للتفنن لا يظهر كما علمت قوله وليس لنا
تفعال الخ نص على الاكثر فى قياس ما كان على وزن
التفعال فتح التا كالتهدار والتكرار والتذكار وشذ كسر تاء
التبيان والتلقاء بكسر الفعلال وورد الفتح ايضا فى التبيان
[illegible] كما فى القاموس وان كان ذكره اكثر هو قوله التفنن غير مسلم
فان المعنى مختلف كما علمت من الكتابة السابقة قريبا التى على النعم
والتفنن ارتكاب نوعين من التعبير لدفع الثقل اللفظى قوله عملا
عما

عما هو مطلوب عقلا ونقلا اى لاجل التلبس بفعل شئ
مطلوب بالدليل النقلى والعقلى وقوله اما النقلى اى اما
الدليل النقلى فلانه ورد الخ وقوله واما العقلى اى واما الدليل
العقلى فلان تاليف الكتاب الخ قوله الحث اى الطلب لانه روى
من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه ما دام اسمى
فى ذلك الكتاب فان مفهومه يفيد حرمان ثواب عظيم قوله
من بركته البركة النماء والزيادة والسعادة والتبريك الدعاء
بها وشئ بريك اى مبارك فيه اه قاموس وقيل ان البركة سر
يضعه الله فى خلقه اكراما لهم يوجب تنمية الاشياء تنمية معنوية
او حسية فيكون قوله من بركته على حذف مضاف اى من مخلوق
بركته اى من المخلوق المخصوص ببركته صلى الله عليه وسلم
قوله فحمت الخ اى وجب وجوبا عقليا ونقليا لانه ورد من
فعل معكم معروفا فكافئوه لكننا لا نقدر على مكافئته
صلى الله عليه وسلم فينبغى لنا ان نأتى بما فى وسعنا قوله
وان كان مغفورا له ما تقدم الخ اختلف العلما فى معناه قيل
المتقدم ما كان قبل النبوة والمتاخر عصمته بعدها وقيل
المراد ذنوب امته صلى الله عليه وسلم اى بعض امته وقيل ما تقدم
لابيه ادم وما تاخر لامته وقيل المراد انه مغفور له غير مؤاخذ
بذنب على تقدير وقوعه منه وقيل هو تبرئة من الذنوب حو
وقوله ما كان قبل النبوة اى وغفره كناية عن عدم وجوده
وقوله والمتاخر عصمته اى وغفر المتاخر عصمته اى كناية عنها
قوله يخاف خوف اجلال وتعظيم وعبارة غيره السلام معناه الامان
والمراد تامينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على امته لانه صلى
الله عليه وسلم معصوم فكيف يخاف على نفسه نعم يخاف عليها خوف
مهابة واجلال اذ المرء كلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انى لاخوفكم من الله وقيل المراد
تامينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على نفسه عند اشتداد ذلك
فى المحشر لانه يشبه العصمة كسائر الانبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام
قوله الدال على الصلاة اى لان الصلاة من الله رحمته المقرونة
بالتعظيم اللائق بجناب النبى الكريم والسلام ان كان بمعنى الامان او
التحية فهو قدر زائد عليها تلبس ش جملة الصلاة والسلام خبرية
لفظا انشائية معنى على الاحتمال الاولى فى جملة الحمد وهو كونها
خبرية لفظا انشائية معنى تكون الواو للعطف للتوسط بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع لان كلا منهما ح خبرية لفظا انشائية معنى وعلى
الاحتمال الثانى فيها وهى كونها خبرية لفظا ومعنى تكون بينهما كمال
الانقطاع لان الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية معنى
خبرية لفظا فتكون الواو الداخلة على الصلاة للاستئناف ويجوز
ان تكون جملة الصلاة خبرية لفظا ومعنى فعلى هذا يكون بين جملتى
الحمد والصلاة التوسط بين الكمالين على الاحتمال الثانى الضم فى جملة
الحمد لان كلا منهما خبرية لفظا ومعنى وبيان كمال الانقطاع
وبيان كمال الاتصال والتوسط بينهما ان كمال الانقطاع بين الجملتين
لاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان تكون احداهما خبرية لفظا
ومعنى والاخرى انشائية لفظا ومعنى وان كمال الاتصال بين الجملتين
تكون الثانية مؤكدة للاولى توكيدا معنويا لدفع تجوز او غلط
نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب فانه لما بولغ فى وصف
الكتاب بانه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال بجعل المبتدأ لفظ
ذلك الدال على كمال العناية وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار
اى لان تعريف الجزئين فى الجملة الخبرية يدل على الانحصار جاز ان يتوهم
السامع قبل التامل ان ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير صدور
عن روية وبصيرة لعدم ملاحظة مقتضياته وعدم مراعاة لوازمه
فجعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم وان التوسط
بين

بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال يتحقق بين الجملتين اذا اتفقتا خبرا
لفظا ومعنى او انشاء لفظا ومعنى بجامع اى بان يكون بينهما جامع
مثالهما فى الخبريتين لفظا ومعنى قوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم
الا انهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الاول
ومثالهما فى الانشائيتين لفظا ومعنى قوله تعالى كلوا واشربوا
ولا تسرفوا قوله لاجتماعهما الباء الخ قال فى الخلاصة ان يسكن
السابق من واو وياء واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن
مدغما فاجتزهما اذ لم يلتقيا او كانا فى كلمتين او كان السابق
متحركا او كان عارض السكون نحو قوى بالبناء للفاعل فان اصله
الكسر ثم سكن تخفيفا قوله اجتماع اعلالين الخ الاول قلب الواو ياء
والثانى ادغام الياء فى الياء قوله على ان اجتماع الاعلالين الخ اى يتحقق
الجرى على ان الخ فلا ايراد قوله ففى على استعارة تبعية ويصح ان
تكون مجازا مرسلا بان تعود على للاستعلاء الحسى فتطلق عن قيد
الحسى الى مطلق الاستعلاء ثم تستعمل للمعنوى بخصوصه فيكون مجازا
بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد وان استعمل فى
الخاص بالنظر لكونه فردا من المطلق كان مجازا مرسلا بمرتبة والعلاقة
التقييد والاطلاق وعلى انها حقيقة فى الاستعلاء المعنوى
فلا مجاز قوله ارتباط اى مطلق ارتباط وكذا يقال فى قوله
بارتباط قوله للاستعلاء الخاص اى لارتباط الاستعلاء الخاص
وقوله لمصلى عليه اى لارتباط صلاة بمصلى عليه خاص قوله اصله
اول الخ هو مذهب الكسائى قال اصله اول بحذف من آل يؤول تحركت
الواو الخ ويشهد لمذهب الكسائى تصغيره على اويل لان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها قوله قيل اصله اهل اى من قولهم فلان اهل
لكذا اى مستحق له ولا شك ان الرجل مستحق للآل والآل مستحقون له

قوله بدليل تصغيره على اهيل ضعف بانه باحتمال انه تصغير لاهل
لا آل فلا يشهد لهذا المذهب وهو مذهب س واجيب بان حسن
الظن بالنقلة يقتضى انهم لا يقدمون على التعيين الا
بدليل قوله قلبت الهاء همزة الخ اى فتوالت همزتان فصار أأل
بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة ابدلت الثانية
الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن قال فى الخلاصة
ومدا ابدل ثانى الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن قوله
قلب ما هو اخف صوابه القلب لما هو اخف وكلام المحشى
يفيد ان المقلوب الحرف الاخف مع انه فى المقلوب ابدال الاثقل
بالاخف قوله للتوصل للتخفيف الخ هذا جواب عن اشكال وارد
على قلب الهاء همزة حاصله ان ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة
التصريف النقل لما هو اخف والنقل هنا لما هو اثقل اذ الهمزة
اثقل من الهاء وحاصل الجواب ان هذا الثقيل لم يقصد لذاته
وانما هو وسيلة للتوصل للتخفيف المطلق وهو الالف ولم تقلب
الهاء الفا اولا لامر لانه غير معهود فى محل آخر حتى يقاس هذا
عليه بخلاف قلبها همزة فانه قد عهد كما فى اراق اصله هراق قوله
المطلق اى الاخف من الهاء والهمزة قوله لان المصغر فرع المكبر اى وح
فاهيل متوقف على آل لان معرفة الفرع متوقفة على معرفة اصله
وهذا هو الشق الاول من بيان الدور وهو توقف المصغر على المكبر
وبيان توقف المكبر على المصغر الذى هو الشق الثانى ان العلم
باصل ذلك الحرف وهو الهاء فى المكبر وهو آل متوقف على وجود
الاصل فى المصغر وهو اهيل اى فاذا استدل باهيل على ان اصله
اهل كان آل متوقفا على اهيل وهذا دور لتوقف كل واحد
على الآخر قوله ويجاب المناسب لاداة الشرط يجاب بدون واو
قوله جمع صحب الخ اى بسكون الحاء بدليل قوله بعد لان فعلا الصحيح
العين لا يجمع على افعال وهذا غير صحيح لان اصحابا جمع صحب
بكسر الحا

بكسر الحا المخفف صاحب بحذف الالف وليس جمعا لصاحب لان فاعل
لا يجمع على افعال الا شذوذا كجاهل واجهال وليس جمعا لصحب
بسكون الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على افعال اما المعتل
فيجمع كثوب واثواب وعلمت ان اصحابا جمع لصحب كشهد واشهاد
ورحم وارحام وفخذ وافخاذ واما صحب بسكون الحاء فانه يجمع
على صحاب ككعب وكعاب وصحابة بكسر الصاد وفتحها فالمصدر بمعنى
الصحبة اطلق على الاصحاب كزيد عدل ثم الصحابة فى الاصل
مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام قوله
لم يسمع جمعه على افعال صوابه لا لاطراد لان شرط اطراد افعال
فى فعل اعتلال عينه كثوب واثواب قوله باعتبار الغالب اى ان
الغالب لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له واحد
من لفظه كصحب وركب قوله وانما الفرق بينهما الخ حاصل الفرق بينهما
ان الجمع ما دل على اكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو
الكلية والغالب ان للجمع واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر له
واحد من لفظه كاعراب وزعم بعضهم ان مفرده عرب ورد بان العرب
يعم الحاضرين والبادين والاعراب يخص البادين والجمع لا يكون اخص
من مفرده وان اسم الجمع ما دل على اكثر من اثنين دلالة المركب على جملة
اجزاء مسماه فهو من باب الكل والغالب انه لا واحد له من لفظه كقوم
ورهط وقد يكون له واحد من لفظه كصحب وركب وظاهر التعريفان
قوله اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لان مدلوله لفظ الجمع ثم قيل
قوله فهو من باب الكلية قال صاحب السلم وحيثما لكل فرد حكما فانه كلية
قد علما قال الملوى عليه وحيثما لكل فرد اى عليه حكما فانه اى الحكم
او القضية المشتمل عليه كلية قد علما نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله
الا الله قال المحشى الصبان قوله لا اله الا الله فيه جرى على ان هذه
القضية سالبة كلية وانها من باب عموم السلب اى عموم لجميع افراد الاله
غير الذات العلية المستغناة الثنا مثلا لدخول المستثنى فى المستثنى منه

بحسب الوضع لانه موضوع لما يعم المستثنى وغيره وان كان خارجا عنه بحسب
الارادة لارادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الالهة
المنفية بقرينة الاستثناء قوله من باب الكل قال صاحب السلم الكل
حكمنا على المجموع قال شارح الملوى نحو كل رجل من بني تميم
يحمل الصخرة العظيمة اى مجموعهم لا جميعهم اى لا كل واحد منهم على انفراده
اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها اه قوله استعمال اى الايام وقوله
ونقل بحثه اى الامام قوله واجعلنا للمتقين اماما اى ائمة فالمهتدون
اولى بالائتمام به قوله الهداة اى الذين يهدون الناس الى المراشد
والمعالي قوله بخلاف الامة الخ في القاموس الامة بالكسر الحالة
والشريعة والدين وبالضم الرجل الجامع للخير والامام وجماعة
ارسل اليهم رسول قوله والجمل الواو بمعنى او كما صرح به قوله
وهو منقطع عما قبله الخ ان كان الانقطاع الى الرفع اى وهم
الاعلام او الممدوح الاعلام كانت الاستعارة على مذهب السعد
فقط في زيد اسد حيث جعل المشبه الرجل الشجاع لا زيد حتى
يلزم الجمع بين الطرفين والاشتراك الذي يجوز الاستعارة بهذا المعنى
في الاتصال فلا حاجة الى الانقطاع بحكم فيجعل المشبه الممدوح
مطلقا وان كان الانقطاع الى النصب اى اعني او امدح الاعلام
كانت الاستعارة باتفاق السعد والجمهور قوله يتعلق بها
اى كلا او بعضا ان شاء فان البعض يتعلق بالواو والبعض
ببعد والبعض بمجموعهما والبعض بالفاء قوله في حكم الاتيان بها
اى بكلمة وبعد فانه يستحق حكمها علم اصلها من الاستحباب
قوله في اول من تكلم بها اى باصلها فان ما ياتي في اما بعد لا في
وبعد قوله عطف قصة على قصة هو ان يعطف جملة مسوقة لغرض
على جمل مسوقة لغرض اخر لمناسبة بين الغرضين فكلما كانت
المناسبة اشد كانت العطف من غير نظر الى كون الجمل خبرية
او انشائية فعلى هذا يشترط في عطف القصة على القصة
ان يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة قوله

لمجرد

لمجرد التاكيد من اضافة الصفة للموصوف اى التاكيد المجرد عن
التفصيل فلا ينافي انها تدل على التاكيد والتعليق لانهم
قالوا انها تدل على التاكيد والتعليق وضعا وعلى التاكيد التزاما
بواسطة ان المعلق عليه محقق فيكون الجواب محققا وتحققه هو
التاكيد وانها للفصل ايضا اجمع المحققون من علماء البيان على ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي
شان بذكر الله فاذا اراد ان يخرج الى غرضه فصل بينه وبين
ذكره تعالى بقوله اما بعد قوله وقد تكون للتاكيد مع التفصيل
في غير ما هنا اى واما هنا فهي للتاكيد المجرد عن التفصيل
وفائدتها في الكلام ان تعطيه فضل توكيد فتقول لك اما زيد فذاهب
يفيد توكيد الذهاب وانه لا محالة حاصل وان الذهاب منه
عزيمة واما كونها للتاكيد مع التفصيل دائما فيحتاج الى تكلف تقدير
المجمل ومقابل لاما وما بعدها والتقدير في نحو اما زيد فذاهب
الناس مختلفون اما زيد فكذا واما عمرو فكذا قيل والتقدير
هنا العلوم شتى اما النحو مثلا فلا ابغيه واما علم البيان في
فاريده وقيل التقدير هنا الازمنة كثيرة اما ما قبل البسملة وما
معها فاقول هذا شرح واما قبلها فلا اقول ذلك وقال الزمخشري
التفصيل لمجمل سابق او مقدر في الذهن يختار المتكلم منه
ما يهمه وترك ما عداه ومنه قولهم في اوائل الكتب اما بعد فلا تقدير
على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة قوله يؤتى بها للانتقال من اسلوب
الى اخر هذا هو الغرض الذي صار يلاحظ ثانيا واما المعنى الاصلي
اعني الشرط والتعليق فقل ان يقصده المتكلم قوله ولا اول الكلام
هذا من ضروريات البعدية قوله وان وقعت الخ لا يتفرع على ما
قبله فانها للفصيحة قوله تخلصا التخلص في اللغة هو مطلق
الخروج والانتقال وفي العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام
الى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما قوله اقتضابا اى اقتطاعا
خالصا اى انتقالا الى ما لا يلائم الكلام السابق والاقتضاب
في اللغة هو الاقتطاع والارتجال بالجيم اى الانتقال من غير
تمهيد وفي العرف هو الخروج والانتقال من شيء الى شيء اخر

من غير مراعاة ملائمة بينهما فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة
اليه من المتكلم وتوقع من المخاطب ففي الصحاح الاقتضاب الاقتطاع
واقتضاب الكلام ارتجاله اهـ وفي الاقتضاب المحض خلاف
والحق جوازه كقوله تعالى بعد ذكر ما يتعلق بالطلاق حافظوا
على الصلوات والصلاة الوسطى قوله اقتضابا مشوبا بتخلص
اي اقتضابا وانتقالا يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه خالطه
شيء من المناسبة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه كان كذا
وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء على الله
تعالى الى كلام آخر من غير ملائمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت
بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
على الله تعالى فانه كان كذا وكذا والحاصل ان حسن التخلص
فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه
ان هنا كلامين منفصلين مستقلين الحكم باحدهما وهو الثاني
بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام من بعد آخر
على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثاني ولا ربط بينهما
واما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
على الله تعالى فالامر كذا وكذا افاد ان كون الامر كذا مربوط
بوجود شيء بعد الحمد والثناء على وجه اللزوم ولما
افادت ما ذكر ارتبط ما بعدها بما قبلها لافادتها الوقوع بعد
ولا بد فلم يؤت بما بعدها على وجه يقال فيه انه لم يرتبط بما قبله
بل هو مرتبط به من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخلص
ولما كان ما بعدها شيئا آخر لا ارتباط فيه بالنسبة كان في الحقيقة
اقتضابا قوله اقتضابا مشوبا بالتخلص لما كان هناك قطع من جهة
اللفظ مع نوع قطع من جهة المعنى جعل اقتضابا ولما كان هناك
مناسبة غير تامة جعل مشوبا وغير محض قوله قول الشاعر الخ اي
وهو ابو تمام وهو من الشعراء الاسلامية كان موجودا في زمن
الدولة العباسية وذمه للشيب جريا على عادة العرب فلا ينافي
ما ورد من الاحاديث بمدحه منها ان الله يستحي ان يعذب
شيبة شابت في الاسلام وغير ذلك من الاحاديث وقوله لو رأى

الله اي لو علم الله ان في الشيب خيرا وقوله جاورته اي مجاورة معنوية
والضمير لله تعالى والمراد بالخلد الجنة والمراد بالابرار خيار الناس
اي لانزل الله الابرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة في حال
كونهم شيبا لان الاليق ان الابرار يجاورونه على احسن حال
وقوله شيبا اي بكسر الشين جمع اشيب بمعنى شائب وقوله تبدي
اي تظهر وقوله صروف الليالي اي حوادثها وقوله خلقا بضم
الخاء واللام اي طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقا وبيان
الاقتضاب انه انتقل من الكلام المفيد لذم الشيب الى كلام لا يلائمه
وهو مدح ابي سعيد بانه تبدي اي تظهر الليالي منه خلقا وطبعا
غريبا لا يوجد لها نظير من امثاله ومعلوم انه لا مناسبة بين ذم
الشيب ومدح ابي سعيد قوله مطلع الشمس الخ يصح نصبه على انه
مفعول لتيمم اي انتحي تطلب ان تؤم اي تقصد بنا مطلع الشمس
ويصح رفعه على انه مبتدأ خبره جملة تبغي اي تطلب ان تؤم
وتقصده بنا اي معناه مطلع الشمس اي محل طلوعها اما السماء
الرابعة اي المحل المشار اليه بقوله تعالى حتى اذا بلغ مطلع الشمس
وجدها تطلع وهذا هو المراد فان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع
الشمس مع انه انما يطلب مطلع الشمس بعينه لا قصده قلت المراد
بقصد مطلع الشمس التوجه والذهاب اليه وكثيرا ما يطلق
على التوجه والذهاب القصد لتعلقه به فكانهم قالوا تطلب هذه
المطي ان تتوجه بنا لمطلع الشمس وقوله كلا ردع للقوم وتنبيه
اي ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس
وتنبهوا على انه لا وجه لقصده وقوله ولكن مطلع الجود اي ولكن
اطلب التوجه بكم لمطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم
فقد انتقل من مطلع الشمس الى الممدوح الذي سماه مطلع الجود مع
رعاية المناسبة بينهما من جهة ان كلا محل لطلوع امر محمود به النفع
فكان به حسن التخلص قوله وهي هنا الزمان اي باعتبار التلفظ
لان زمن التلفظ بقوله فهذا شرح الخ بعد زمن التلفظ بالبسملة
والحمدلة قال الدسوقي في حاشيته الفقهية على كبير الدردير والمعنى مهما
يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة اي في زمان بعد الزمان الذي ذكرت فيه
البسملة والحمدلة فهذا شرح الخ واحترز بقوله هنا عنها في قولك دار زيد

بعد دار عمرو فانها ظرف مكان قوله وقولهم انها للمكان باعتبار الخ
الرقم الخ توجيه كونها ظرف مكان بقطع النظر عن كونه بعيدا اذ مكان
الحروف التي هي قوله فهذا شرح الخ بعد مكان الحروف التي هي حروف
البسملة والحمدلة والصلاة والسلام الخ وذلك المكان هو الكاغد
الذي ترقم فيه الحروف اه وسلم كونها ظرف مكان كثير من العلماء قوله
لبعيد قال الدسوقي في الحاشية المذكورة سابقا يجوز ان تكون هنا
ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى مهما يكن من شيء بعد البسملة
والحمدلة اي في المكان الذي رسمت فيه البسملة والحمدلة فهذا الخ
والحاصل انه يصح جعلها هنا ظرف زمان باعتبار النطق وظرف مكان
باعتبار الرقم خلافا لما نقل عن انه من منع ذلك قوله واما اعرابها
اي تطبيقها على القواعد العربية لا الاعراب المشهور والاصطلاحي الخ
لقوله فلها اربعة احوال الخ فصاحب قوله وتبنى في حالة قوله
اربعة احوال احدها ان تكون مضافة فتعرب نصبا على الظرفية
او خفضا بمن تقول جئتك بعد زيد او من بعده ثانيها ان يحذف
المضاف اليه وينوى لفظه فتعرب ايضا ولا تنون لنية الاضافة
كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين
اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه وقدر وجوده
ثابتا ثالثها ان تقطع عن الاضافة لفظا ولا ينوى المضاف اليه اصلا
فتعرب ايضا ولكن تنون لانها حينئذ اسم تام كسائر الاسماء النكرات فتقول
جئتك قبلا وبعدا او من قبل ومن بعد رابعها ان يحذف المضاف
اليه وينوى معناه دون لفظه فتبنى على الضم كقراءة السبعة
لله الامر من قبل ومن بعد بالضم قوله وتبنى في حالة وانما بنيت
في هذه الحالة لشبهها باحرف الجواب في الاستغناء بها عن اللفظ الذي
بعدها ولما انتفى هذا الاستغناء في الحالة الاولى لان اللفظ المنوي
كالثابت لم يبن فيها الظرف وانما كان بناؤه على حركة ليعلم
ان له اصالة في الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين وانما كانت
الحركة ضمة ليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة
اعرابه اه صبان ونقل الشيخ عبادة على الشذور وبعد مبني على الضم
لنية

مكان بعد المكان

١٧

لنية معنى المضاف اليه وهو النسبة الجزئية التي بين المضاف والمضاف
اليه التي حقها ان تؤدى بالحرف كاللام مثلا ويحتمل ان بعد منصوبة
لنية لفظ المضاف اليه وبقي وجهان لا يصلحان هنا وهما عدم نية
شيء اصلا وذكر المضاف اليه قوله على ان الواو عاطفة اي او للاستئناف
والعامل فيها مقدر باقول ونحوه وعلى هذين الاحتمالين فالفاء في قوله
فهذا زائدة او لاجراء الظرف مجرى الشرط او لتوهم اما قوله وعلى انها
نائبة عن اما الخ وخصت بذلك من بين سائر حروف العطف لان
الواو تشارك اما في كون كل منهما للاستئناف والاصل هي ام الباب
واختصت باشياء فناسب ان تختص بالنيابة عن اما قوله انها اي
كلمة بعد قوله مهما يكن من شيء الخ اي ثم اقيمت اما مقام اسم هو
المبتدا وفعل هو الشرط وليس المراد انها عينهما اذ لا كانت اسما
وفعلا معا وهو لا يعقل بل انها وقعت موقع لفظ الشرط لزمتها الفاء
اللازمة للشرط غالبا ولوقوعها موقع المبتدا لزمها لصوق الاسم
اللازم للمبتدا ثم اقيمت الواو مقام اما قوله وجعلها من معلقات
[illegible] الخ اي والمعنى مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة هذا
شرح الخ فعلق الجزاء الذي هو قوله المذكور معلقا على وجود شيء
في الدنيا والدنيا ما دامت موجودة لابد من وجود شيء فيها فيكون
الجواب معلقا على محقق والمعلق على المحقق محقق بخلاف جعلها
معمولة للشرط فانه يقتضي ان الجواب معلق على وجود شيء مقيد
بكونه بعد البسملة والحمدلة والمعلق على المقيد غير محقق الوقوع
اه دسوقي قوله واما اصلها اي اصل في وبعد فهو الخ وقوله واصل
اما مهما يكن من شيء الخ اي فالواو نائبة عن اما واما نائبة عن مهما
يكن فالواو نائبة النائب وقوله على ان الواو نائبة اي عن اما قوله
واما اول من تكلم بها الخ في الامير على عبد السلام اول من نطق بها مطلقا
آدم لانه علم الاسماء كلها وان قيل بغيره فالنسبة لعموم وقيل هي فصل
خطاب داود والحق انه مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل
وقيل غير ذلك اه قوله جرى الخلف اما ابتداء اي في اما بعد وقوله من كان باديا
بدل منه اي حركة جرى الخلف فيمن كان باديا بها وقوله خمسة اقوال
حال من الخلف اي حال كونه على خمسة اقوال وقوله وكانت له فضل

الخطاب اى الفاصل الخطاب والذى اجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى
كل امر ذى بال اى شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق له اى الذى سيق الذكر والتحميد لاجله فصل بين
ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد فلفظ اما بعد
فاصل فى ذلك الخطاب اى الكلام المخاطب به وهو المشتمل
على الثنا وعلى الغرض المقصود على وجه لا انا فرقه بل على وجه
مقبول وعلم من هذا ان فصل فى قوله فصل الخطاب مصدر بمعنى
فاصل وان الخطاب بمعنى الكلام المخاطب به وان الاضافة على معنى
فى قوله تنبيه من الاقتضاب المشوب بالتخلص ما يكون بلفظ
هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر
مآب فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط لان الواو للحال
اى هذا المذكور للمؤمنين والحال ان للطاغين ووجه الاقتضاب
ان ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبة ولكن فيه نوع ارتباط ووجه
الربط هنا ان الواو فى قوله وان للطاغين واو الحال وواو الحال
تقتضى مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة المتضمن
لمعنى عامل الحال وهو اشير فالحصل الربط و والحال مع لفظ
هذا ولفظ هذا اما خبر لمبتدا محذوف اى الامر هذا والحال كذا
او مبتدا محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله
تعالى بعد ما ذكر جمعا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام واراد
ان يذكر بعد ذلك الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
باثبات الخبر اعنى قوله ذكر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام
من الفصل الذى هو احسن من الوصل اى مما يفصل بين كلامين
فصلا احسن عند البلغاء من التخلص الذى هو الوصل بالمناسبة
وذلك لان لفظ هذا ينبه السامع على ان ما سيلقى اليه بعد كلام
آخر غير الاول ولم يوت بالكلام الثانى فجاة حتى يشوش على السامع
سمعه لعدم المناسبة واما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع
على انه ما يلقى هل هو كلام آخر اولا وبلفظ هذا علاقة وكيدة
اى وصلة وثيقة شديدة فيكثر الاتيان بها فى الدخول فى كلام

الخروج

الخروج من كلام والدخول فى كلام آخر قوله فان قلنا ان الواو عاطفة
اى او للاستيناف وقوله فالفاء زائدة اى فى قوله فهذا او قوله على توهم
وجود اما المناسب او على توهم وجود اما لان الزيادة لمجرد التحسين
وجه مراسه وعبارة غيره يحتمل ان الواو نائبة عن اما النائبة عن
مهما يكن من شىء بعد البسملة والحمدلة والصلاة وح فالفاء فى قوله
فهذا فى جواب الشرط ويحتمل ان الواو للاستيناف ويحتمل انها للعطف
وعلى هذين الاحتمالين فالفاء فى قوله فهذا زائدة او لاجراء الظرف
مجرى الشرط كما فى قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك
قديم او لتوهم اما اه فانت تراه جعل الزيادة وجها مستقلا
وجعل توهم وجود اما واجراء الظرف مجرى الشرط وجهين آخرين
قوله الشرح فهذا شرح اعلم ان لفظ هذا موضوع للمشار اليه المحسوس
بحاسة البصر فقولك سمعت هذا الصوت مجاز لا حقيقة
لان الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر وح فهنا استعارة مصرحة
حيث شبه الالفاظ الذهنية الدالة على المعانى المخصوصة بمشار اليه
محسوس واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة استعارة مصرحة وظاهر
كلامهم انها استعارة اصلية وبحث فيه بان اسم الاشارة موضوع
للجزئيات لا للكليات والاستعارة الاصلية انما تكون فى الكليات
وقال الشيخ الصدر ان اسم الاشارة يستعمل له الكلى وفى تعريب
الرسالة الفارسية ان الاستعارة فى اسم الاشارة تبعية تشبيه مطلق ارتباط
الفاظ بمطلق مشار اليه محسوس بجامع التحقق واستعارة الثانى للاول
فسرى التشبيه للجزئيات وهى الالفاظ المخصوصة والمشار اليه
المخصوص واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة وسيأتى لهذا مزيد
بسط عند قول الشرح هذه رسالة قوله او اطلق على المعنى المصدرى
اى اطلق شرح حال كونه جاريا على المعنى المصدرى لا بمعنى شارح
على المؤلف مبالغة لكان اوضح ولو قال او اطلق شرح بالمعنى
المصدرى على المؤلف مبالغة لكان اوضح قوله كما قيل فى زيد عدل راجع
لجميع ما قبله اى زيد عادل او ذو عدل او اطلق المصدر وهو
العدل على زيد مبالغة قوله يطلق على رصيف العوام الى كتب عبد الحكيم
على قوله تعالى اللطيف الخبير فقال اللطيف من اسمائه تعالى
معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفا اى رفق كنصر

او العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفا ولطافة
بمعنى دق وفي القاموس لطف كنصر رفق وككرم لطفا ولطافة
صغر ودق فهو لطيف اهـ وما يناسب هنا للمعاني التي ذكرها
المحشي الثاني اي كونه من لطف ككرم لطفا ولطافة قوله والمراد هنا
لازمه الخ اي فعبر بالملزوم اللطيف بمعنى رقيق القوام واراد لازمه
وهو قلة الالفاظ لانه يلزم من كون رقيق القوام كونه قليل
الالفاظ او اطلق اللطيف بمعنى شفاف واراد لازمه وهو سهولة
الماخذ لانه يلزم من كونه سهل الماخذ او اطلق لطيف بمعنى
صغير الحجم واراد لازمه وهو قلة الالفاظ ايضا لانه يلزم من كونه
صغير الحجم كونه قليل الالفاظ اهـ قوله ويحتمل انه مجاز عطف على
قوله والمراد هنا لازمه لا على قوله فهو مجاز فان قوله والمراد
هنا لازمه لا يناسب الا قوله فهو مجاز مرسل ولو قال والمراد هنا
سهولة الماخذ فهو مجاز مرسل الخ او مجاز استعارة الخ لاجاد اهـ
قوله او بالشفاف المناسب او بالشفافية وقوله او صغير الحجم المناسب او
بصغر الحجم اهـ قوله والسعيد اسم المشبه له اي السعيد الاسم الذي
هو اللطيف بمعنى الشفافية او رقة القوام او صغر الحجم المشبه الذي
هو السهولة فكان اللطيف بمعنى السهولة ولذا قال واشتق من
اللطف الخ اهـ قوله في الكلام استعارة اي من حيث جزؤه وهو على
ويصح ان يكون في على استعارة مكنية بان شبه الشرح والمتن بجسم
مستعلي وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا ويحتمل انه لا مجاز
اصلا والمعنى عليه ان هذا الشرح كائن على الرسالة من استعلاء
المتعلق بالكسر تعلق بيان وكشف على المتعلق بالفتح وذلك ان تقدر
المتعلق خاصا فتقول دال على الرسالة اي معانيها وذلك ان تقول
ان على بمعنى لام التعليل متعلقة بشرح اي شرح مؤلف لاجل حل
الرسالة ووضح هذا الفعل ليوضح الخ وذلك ان تقول انها بمعنى لام
التقوية متعلقة به فان قلت يلزم وصف المصدر الذي هو شرح
بلطيف قبل استيفاء معموله الذي هو على الرسالة قلت هو اسم
فاعل بمعنى على ما تقدم من احد الاحتمالات واسم الفاعل لا يشترط
فيه ان لا يوصف قبل تمام عمله كما ذهب اليه الكسائي وجمهور الكوفيين
لكن

لكن الراجح ما ذهب اليه البصريون والفراء من اشتراط ذلك وعلى كون الجار
متعلقا بمحذوف يكون في الشرح لطف حيث جرى على الغالب فوصف بالمفرد
ثم شبه الجملة ثم بالجملة التي هي يوضح كما في قوله تعالى وقال رجل مؤمن
من آل فرعون يكتم ايمانه قوله شبه ارتباط الشرح الخ الاولى شبه مطلق
ارتباط شرح برسالة بمطلق ارتباط مستعلي بمستعلى عليه ولو قال شبه
مطلق ارتباط مفسر بالكسر بمفسر بالفتح بمطلق ارتباط مستعل الخ لكان
احسن قوله الشرح على الرسالة الخ انما عبر بعلى ولم يعبر باللام بان يقول
للرسالة اشارة لتمكن ذلك الشرح من المتن تمكن المستعلي بكسر اللام
من المستعلى عليه بفتحها قوله يأتي ما في هذه الظرفية اي من انها اما من
ظرفية الدال في المدلول ان اريد من الرسالة الالفاظ او من ظرفية الجزء
الكل في الجزء ان اريد منها المعاني قوله من الاسناد للسبب لان الموضح
حقيقة هو الشارح والشرح سبب للايضاح قوله اما حقيقة اي على معنى
اللام اي المعاني المنسوبة الى الرسالة وقوله اما بيانية اي معاني
هي الرسالة قوله يحل بضم الحاء احترز به عن يحل من الحل مقابل
الحرمة فانه بالكسر فقط وعن يحل من الحلول بمعنى نزول الغضب
فانه بالكسر والضم وقرئ بهما فيحل عليكم غضبي وقوله من الحل
وهو الفك احترز به عن اخذه من الحلول بمعنى النزول في البلدة
فانه بالضم ويحتمل ان المراد من الفك فك العقد الحسية كما اشار
له بقوله والمراد فيكون قد شبه الرسالة بشيء معقد بجامع الصعوبة
في كل واستعار المشبه به للمشبه وحذفه ورمز له بشيء من لوازمه
وهو يحل على طريق الكناية وشبه الشرح بحال اي بشخص حال
وحذفه ورمز له بشيء من لوازمه وهو يحل قوله واضافة مبانيها
للضمير الخ اي المباني التي هي الرسالة وقوله من اضافة الدال
للمدلول الخ اي المباني الدالة على الرسالة المراد منها المعاني قوله
برحمه الله فاقول عطف على مقدر اي وانا اشرع فاقول او جواب
لشرط مقدر اي اذا اردت بيان الشرح الموصوف بهذه الاوصاف
فاقول فالفا للافصاح قوله لافادة الحصر اي لافادة توكيده لانه لو قال
والتوفيق بالله لافاد الحصر لتعريف المبتدا بال فيفيد الحصر

قال سيدى على الاجهورى رحمه الله تعالى قوله مبتدا بلام جنس عرفا قوله
منحصر فى مخبر به وفا قوله وان عرى عنها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالعكس استقر
ومن ذلك قولهم الكرم فى العرب والشجاعة فى قريش قوله وما توفيقى
الا بالله الكلام على حذف مضاف اى وما كونى موفقا الا باعانة
الله فالتوفيق هنا مصدر المبنى للمفعول بناء على الصحيح من جواز
صوغ مصدر المبنى للمفعول عند عدم اللبس وانما قدرنا المضاف
للتخلص من دخول الباء على الفاعل المستكره عند اهل اللسان لايهام
كونه آلة لما شاع من دخول الباء على الآلة وانما جعلنا التوفيق
هنا مصدر المبنى للمفعول كيلا يلزم تقدير المضاف المذكور اهـ
صبان على الملوى قوله والتوفيق هو لغة التاليف بين الاشياء
وشرعا ما ذكره المحشى قوله او خلق قدرة الطاعة الخ او وهنا
لتنويع الخلاف فى تفسير التوفيق فقيل هو خلق الطاعة
نفسها فى العبد وقيل هو خلق قدرة الطاعة فيه واختلف فى
تفسير قدرة الطاعة ففسرها امام الحرمين بسلامة الاسباب
والآلات والمراد من الاسباب الاشياء التى تكون حاملة على الفعل
كالماء الذى يتوضأ به فانه من الاسباب الحاملة للصلاة والمراد
من الآلات الاشياء التى يحصل بها الاعانة على الفعل كالاعضاء
التى تحاول بها الطاعة فانها آلات لها وعلى هذا التفسير
فيحتاج لزيادة وتسهيل سبيل الخير اليه او زيادة والداعية اليها
اى الميل النفسانى الى الطاعة لاخراج الكافر فانه ليس موفقا
مع ان الله خلق فيه قدرة الطاعة بالمعنى السابق وفسرها الاشعرى
بانها العرض المقارن للطاعة وعلى هذا التفسير فلا يحتاج لما ذكر
لان الكافر خارج من اول الامر اذ لم يخلق الله فيه قدرة الطاعة
بهذا المعنى بل استطاعتها فقط قوله والخذلان ضده ومعناه لغة
ترك النصرة والاعانة وشرعا خلق المعصية فى العبد والداعية
اليها او خلق قدرة المعصية على الراى السابق فى التوفيق
قوله اى طالبا اوله به ولم يقل اى متعلقا قلبه الخ لان المرغوب
فيه مذكور وهو السلوك قوله ولا شك ان المولى فلان
اى متصف

اى متصف بانه متعلق قلبه بمرغوب فيه هو سلوك النهج طريق مع
الاخذ فى الاسباب من الاجتهاد والاخلاص فى العمل قوله ولا يلزم
الخ يمكن انه رد لما يتوهم من كلامه ان البسملة جزء من الفاتحة بسبب
جعلها كالحمد ولا نزاع فى ان الحمد جزء من القرآن قوله المنزل خرج
به الاحاديث النبوية اى غير القدسية وقوله على قلب المصطفى صلى
الله عليه وسلم خرج التوراة والانجيل ونحوهما وقوله للاعجاز
اى اظهار صدق النبى صلى الله عليه وسلم فى دعواه الرسالة خرج به
الاحاديث القدسية فالاقتصار على الاعجاز وان كان الانزال
لغيره ايضا للاحتياج اليه فى التمييز وقوله باقصر سورة منه اى
كسورة الكوثر وذكرها مثلها دفع توهم ان الاعجاز بالكل فقط
وقوله المتعبد بتلاوته خرج به ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة
اذا زنيا فارجموهما البتة فانه كان قرآنا يتلى كما ورد عن عمر
رضى الله عنه وقوله وابعاضه كذلك المراد الابعاض التى لها
بال اى التى يعدها العرف قرآنا له قوله بطريق الاشتراك اى كما انه
يطلق على الكل يطلق على البعض قوله واعتباطا الخ بيان لقوله وعلا
قوله على الحقيقى اى على الابتداء الحقيقى وهو ما تقدم امام
المقصود ولم يسبقه شئ والابتداء الحقيقى نسبة الى الحقيقة مقابل
المجاز لان حقيقة الابتداء بالشئ جعله اول الاشياء فاستعمال
فاطلاق الابتداء على الاضافى مجاز علاقته المشابهة فى سبق كل
قوله على الاضافى اى على الابتداء الاضافى وهو ما تقدم امام
المقصود وان سبقه شئ فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل حقيقى
اضافى ولا عكس ومعنى كونه اضافيا انه نسبى اى انه بالنسبة
للمقصود ابتداء قال الصبان على الملوى الابتداء الاضافى ما كان
بالاضافة الى ما بعده اى الذى كان ابتداء بالنسبة الى الفعل الذى
بعده سبقه شئ اولا فهو اعم مطلقا من الحقيقى فكل حقيقى اضافى
ولا عكس واثر التعبير بالاضافى على التعبير بالمجاز مع انه الانسب
فى المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقى وايما كان الابتداء الا بالاضافة

لما يجده قوله دفعا للتعارض اى بين حديثى البسملة والحمدلة وبيان
التعارض بينهما انه اذا ابتدى بالبسملة فاتت البداءة بالحمدلة واذا
ابتدى بالحمدلة فاتت البداءة بالبسملة فلا يمكن العمل بهما ويدفع
التعارض بان الابتداء نوعان حقيقى واضافى الى آخر ما تقدم قوله اقوى
سندا اى لان حديث البسملة اصح من حديث الحمدلة ان قلنا انهما
حسنان او صحيح وحديث البسملة حسن وبداءته بالبسملة لما
قيل انها اول ما كتب القلم فى اللوح اه قوله دل على الطلب اى ضمنا
وكانه قال ابدؤا فى اموركم ذوات البال ببسم الله الرحمن الرحيم
فكل امر الخ ولتضمن الحديث الامر عبر فى جانبه بالعمل وفى جانب القرآن
بالاقتداء لعدم تضمنه الامر كتضمن الحديث قوله بل هو امام مقتدى
به اى متبع دون كلام المخ تلميح الى قوله تعالى وكل شئ احصيناه
فى امام مبين قوله المص والصلاة والسلام الخ ان جعلت هذه
الجملة خبرية لفظا انشائية معنى كما اشار اليه الشارح فى قوله
والمعنى واطلب الخ وجعلت جملة الحمد كذلك فلا كلام فى صحة العطف
وكذلك ان جعلتا خبريتين لفظا ومعنى لحصول المقصود منهما على
هذا التقدير ايضا اما جملة الحمد فلان الاخبار بمضمونها من
جملة افراد الحمد اذ هو وصف بجميل واما جملة الصلاة والسلام
فلما قاله بعضهم من ان المقصود بها التعظيم لا حقيقة الدعاء وهو
حاصل بالاخبار بمضمونها اما اذا جعلتا مختلفتين ففى صحة
العطف الخلاف الجارى فى عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع
رأى البيانيين وابن مالك وابن عصفور ناقلا له عن الاكثرين
والجواز رأى الصفار وجماعة آخرين فالاولى ح جعل الواو
استئنافية لانها تدخل على الاسمية لانها تدخل على الاسمية كما فى
قوله تعالى واجل مسمى عنده كما تدخل على المضارع فى نحو لنبين
لكم ونقر فى الارحام وان قصرها بعضهم على الثانى او عاطفة
وتقدر القول اى واقول الصلاة الخ وانما احتجنا لتقدير القول
لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر قوله فهو مجاز مرسل الى آخره
فهو مجاز مرسل مركب فان المركب المستعمل فى غير ما وضع له
ان كانت علاقته المشابهة فاستعارة تمثيلية والا فمجاز مرسل
وان كانت

وان كانت جملة الصلاة خبرية لفظا ومعنى فلا تجوز فيها لانها
استعملت فيما وضعت له قوله لان المقصود من الصلاة الاعتنا
الخ اى فالمقصود بها التعظيم صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان
الله تعالى صلى عليه تعظيم له قوله وفيه نظر وجه النظر انه يقتضى
انه ليس المقصود بها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث
الوارد فى كيفية تعليم الصلاة كما فى المحشى قوله فى اللغة معنى اللغة
لغة اللهج فى الكلام اى الاسراع فيه واصطلاحا الالفاظ الموضوعة
للمعانى او الاستعمال العربى والمعنى والصلاة فى اللغة اى فى
الالفاظ الموضوعة للمعانى او فى الاستعمال العربى معناها
الدعاء وقوله على الحال اى ومعنى الصلاة حال كونه لغويا
اى منسوبا لاهل اللغة لا لغيرهم وقوله او التمييز اى لنسبة هذا
التفسير اى ومعنى الصلاة من جهة اهل اللغة قوله واما
عديت الخ ظاهره انه لا تجوز على ان الصلاة متضمنة معنى
العطف مع ان الاستعلاء غير حسى وعلى موضوع للاستعلاء
الحسى فاستعمالها فى غيره تجاز قوله او مجاز بالاستعارة اى
او مجاز مرسل بان تعول على للاستعلاء الحسى فتطلق عن قيد
الحسى الى مطلق الاستعلاء ثم تنقل للمعنوى بخصوصه فيكون
مجازا بمرتبتين والعلاقة دائرة بين الاطلاق والتقييد وان
استعملت فى الخاص بالنظر لكونه فردا من المطلق كان مجازا مرسلا
بمرتبة والا والعلاقة التقييد والاطلاق وان جرينا على ان على حقيقة
فى الاستعلاء المعنوى فلا مجاز لانها استعملت فيما وضعت له قوله كما
تقدم تقريرها وهو ان تقول شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلى عليه
بمطلق ارتباط مستعلى بمستعلى عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات
فاستعير على الموضوع للاستعلاء الخاص لمصلى عليه خاص على طريق
التبعية والجامع التمكن فى كل قوله المراد بها الدعاء اى سواء كان
باستغفار او غيره وسواء كان الدعاء صادرا من الانس او من الجن
او من الملائكة قوله خلافا لمن قال انها من الملائكة الاستغفار الخ

اي لان فيه قصورا لما ورد في صحيح البخاري من قوله صلى الله
عليه وسلم ان الملائكة تدعو لاحدكم ما دام في مصلاه تقول اللهم
اغفر له اللهم ارحمه الحديث فهذا يفيد انهم لم يقتصروا على الاستغفار
قوله اذ قد ورد الخ علة لكون المراد من الصلاة الدعا مطلقا اي
والصلاة اذا اضيفت لغير الله معناها الدعا اذ قد ورد الخ اي
فانه يفيد انهم لم يقتصروا على الاستغفار قال الامير على عبد السلام
على قوله والصلاة من الملائكة الاستغفار قوله الاستغفار بل
مطلق الدعا كالجن والانس وقد ورد ان الملائكة تصلي على احدكم
ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فقوله في الحديث
تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه تفسير للصلاة اه قوله وفي كلام المحشي
ميل الخ اي لان فيه ميلا الى مذهب الجمهور من انها من المشترك اللفظي
اي لانه قال فاذا اضيفت الى الله كان معناها اتمام النعمة واتمام
النعمة هي الرحمة المقرونة بالتعظيم اي واذا اضيفت الى غيره
كان معناها الدعا وهذا عين قول الجمهور انها من الله الرحمة
ومن غيره الدعا وهي على مذهبهم من قبيل المشترك اللفظي وضابطه
ان يتحد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع قوله كما قال ابن هشام الحنفي
معنيه حيث قال ~~عندي ان~~ الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى
واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى
الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعا بعضهم لبعض قوله وتعدد
في المعنى صوابه والمتحد في المعنى لان ضابط المشترك المعنوي
ان يتحد كل من اللفظ والوضع والمعنى لكن يكون لذلك المعنى
افراد مشتركة فيه كما في لفظ اسد فانه واحد ومعناه واحد ولكن
لمعناه افراد مشتركة فيه وذكر في مغني اللبيب انه الحق ان الصلاة
من المشترك المعنوي فهي موضوعة للعطف بفتح العين اي الاحسان
ثم ان اضيفت الصلاة الى الله فهي الرحمة وان اضيفت لغيره فهي طلب الرحمة
الذي هو الدعا قوله وهو ما تعدد في الوضع والمعنى اي واتحد
اللفظ كما في لفظ عين فانه واحد ومعناه متعدد لانه وضع للباصرة
بوضع

بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع وبالنسبة لغيره بوضع
ومعناها متعدد لتعدد وضعها فمعناها بالنسبة لله الرحمة
وبالنسبة لغيره الدعا قوله لانه خلاف الاصل راجع لما يؤخذ من قوله
ميل وقوله وخلافا اي مال وخالف ما اشتهر لانه خلاف الاصل
قوله ولاجل انها اذا اسندت الى الله تعالى كان معناها الخ معناه
ان الصلاة لما كان معناها تمام النعمة وعظم القدر قصرت على
الانبياء والملائكة لانه امر عظيم فلا يليق الا بعظيم وهو الانبياء
والملائكة لانهم هم المعصومون بخلاف غيرهم قوله داخلة
على المقصور وهو الضمير العائد على الصلاة والمقصور عليه
الانبياء والملائكة اي ان الصلاة بهذا المعنى مقصور على الانبياء
والملائكة اي لا يجوز طلبها لغيرهم الا تبعا قوله وهو معنى قول غيره الخ
الضمير لقوله اتمام النعمة وعظم القدر فقوله النعم معا ولغيره لقول
غيره الرحمة وقوله وعظم القدر معا ولقول غيره المقرونة بالتعظيم
قوله الا تبعا اي لطلبها للمعصوم وطلبها لغير المعصوم استقلالا
قيل حرام وقيل مكروه وهو الاظهر اه سوتي قوله تعدم ما فيه
اي عجيبه الله بكلام القديم كما يحيى احمد ناصيفه :. تنبيه :.
استعمال الصلاة في معانيها حقيقة على المشهور من انها من المشترك
اللفظي بين الرحمة من الله والدعا من الآدميين لكن تعديتها
بعلى اما استعارة تبعية او لتضمينها معنى العطف فتجري على الخلاف
في التضمين اهو مجاز ام حقيقة ام جمع بين الحقيقة والمجاز اما على
ما في المغني من انها من المشترك المعنوي لان اصل وضعها العطف وهو
امر كلي يشمل جميع هذه المعاني فالعطف من الله معناه الرحمة ومن الآدمي
معناه الدعاء فتجري على الخلاف في استعمال الكلي في بعض جزئياته
هل هو حقيقة مطلقا او ان استعمل فيه من حيث خصوصه بان قصد ان
الكلي هو هذا الخاص كان مجازا والا فحقيقة فان جرينا على ان
استعمالها في الرحمة من حيث خصوصها مجاز فهي مجاز على مجاز لان اصل
الرحمة الحنو والرقة وقد اريد بها الاحسان لعلاقة السببية وان جرينا على
مقابله ففيها المجاز الثاني فقط اه حضري على الملوي لطيفة

ان قلت ما الحكمة في ان الله تعالى امرنا ان نصلي عليه ونحن نقول
اللهم صل على محمد فسال الله ان يصلي عليه ولم نصل عليه بانفسنا
قلت لانه صلى الله عليه وسلم طاهر لا عيب فيه ولا نقص ونحن فينا العيب
والنقص فكيف يصلي من فيه المعايب والنقائص على الطاهر الكامل
فسال الله ان يصلي عليه لتكون الصلاة عليه من رب طاهر على نبي
طاهر صلى الله عليه وسلم اهـ مصنفي على خطبة ابن تركي قوله اشارة
الى ان تاليفه هذا اى للمتن بخلاف الشرح فانه قال فيه وبعد وحاصله
انه عدل عن عبارة المؤلفين التي هي اما بعد لنكتة هي الاشارة الى
ان تاليفه حقير تواضعا وان كان الاتيان باما بعد التي هي السنة افضل
قوله واتى باسم الاشارة الخ اى اتى به بخصوصه ولم يقل تلك ونحوه لا يقال
هذه الاشارة هي سهولة الماخذ تفيد انه عظيم فتنافي الاشارة
السابقة لانا نقول ما هنا باعتبار الواقع لان الواقع انه سهل الماخذ
وما تقدم باعتبار التواضع فلا منافاة بين الاشارتين قوله عائد
على المعاني المتخيلة ذهنا الاولى عائد على العبارات المتخيلة ذهنا
لان العبارات المتخيلة ذهنا غير المعنى فانها الكلام النفسي المتخيل
على هيئة الخارج فقد تتعدد صور لمعنى واحد قوله والاحق
انه عائد على المعاني هذا خلاف المشهور ووجه عدم اختياره ان
المعاني غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تصح ان تكون مدلولا
ولا جزء مدلول قوله مطلق الجمع اى الجمع المطلق عن التقييد بكونه في
وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبيه عليه اى بقوله مجموع في الذهن
قوله فانه اختار الالفاظ الخارجية الخ وهو لا يصح كما نبه عليه المحشي
بقوله بانها اعراض تنقضي الخ والمختار ان المشار اليه بهذه هو
الالفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
سواء كانت الخطبة متقدمة على التاليف او متاخرة وما قيل
من انه ان كانت الخطبة سابقة على التاليف فالمشار اليه الالفاظ المستحضرة
في الذهن وان كانت متاخرة عنه فالمشار اليه الالفاظ الموجودة
في الخارج غير مستقيم لان الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد
النطق بها فلا تبقى موجودة في الخارج بل تتقدم حرفا
بعد حرف وهكذا وانما كان المختار هو الالفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني

على المعاني لان الالفاظ لما كانت غير مقصودة قلنا ان المدلول
لاسم الاشارة هو الالفاظ الدالة على المعاني لا الالفاظ في ذاتها
قوله وعينيه الخ اى كما يبحث في النقوش لانها لا تتيسر لكل احد وفي
المعاني بانها انما تستفاد من غيرها فهي تابعة والحاصل ان المعاني
غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا يصح ان تكون مدلولا ولا جزء
مدلول فبطل اربع احتمالات وهي اما ان المشار اليه هو المعاني
وحدها او مع الالفاظ او مع النقوش او معهما وان النقوش
لا تتيسر لكل احد ولا في كل وقت كتيسر الالفاظ فلا يصح ان تكون
مدلولا ولا جزء مدلول فبطل احتمالان وهما كون المشار اليه
النقوش وحدها او مع الالفاظ فبطل احتمالات ستة وتعين
هو الاحتمال السابع قوله واسم الاشارة مبتدا الخ توطئة لقوله فان
قلت الخ قوله فلا يصح الاخبار اى لعدم التطابق بين المبتدا والخبر
قوله فيلزم عليه الاخبار بالكلي عن الجزئي اى وهو لا يصح لعدم التطابق
ايضا قوله اجيب بان في الكلام حذف مضاف ثان وحاصل الاعتراض
والجواب هنا ان الالفاظ المستحضرة في الذهن مجملة مع ان الرسالة اسم
للمفصل ما بابا فلم يحصل التطابق بين المبتدا والخبر هذا حاصل
الاعتراض الاول وحاصل الاعتراض الثاني ان المشار اليه ما في
ذهن المص فقط فهو جزئي مع ان الرسالة اسم للالفاظ سواء
كانت في ذهن المؤلف او في ذهن غيره فهو اسم للكلي لا للجزئي
وحاصل الجواب عن الاعتراض الاول انه يقدر مضاف اى مفصل
هذه اى الالفاظ المجملة في الذهن المؤلف رسالة وحاصل الجواب
عن الاعتراض الثاني انه يقدر مضاف ثان بعد المضاف الاول اى
مفصل نوع هذه رسالة قوله لا يقوم به المفصل هو الاقرب في نحو
العبارات اذ قل ان يستحضر مفصلة في ان واحد لكن المحشي كالبيت
ياتيه على الاستحضار مفصلا قوله علم الجنس هو ما وضع للماهية
بقيد الاستحضار كاسامة فان الواضع وضعه لماهية الحيوان
المفترس بقيد الملاحظة في الذهن بخلاف اسم الجنس كاسد وضع
للماهية لا بقيد الاستحضار فعلم الجنس موضوع للحقيقة

من حيث تعينها ذهنا بمعنى ان تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ
في وضعه دون الصدق على كثيرين فانه حاصل غير مقصود
في الوضع وان كان معرفة واسم الجنس وضع لها من حيث صدقها
على كثيرين بمعنى ان الصدق هو المعتبر دون المعين والنكرة
لفظ وضع للفرد المنتشر كرجل وعلم الشخص ما وضع لشئ
بعينه غير متناول لما اشبهه كزيد اه تنبيه اعلم ان العلما
اختلفوا هل الذهن يقوم به المفصل ام لا قولان وهل مسمى
الكتب من قبيل علم الشخص او الجنس قولان فان قلنا الذهن
لا يقوم به الا المجمل ومسمى الكتب علم جنس احتيج لتقدير مضاف في
هما مفصل نوع هذه لان نوع المجمل مجمل ومسمى الكتب نوع المفصل
فلذا قدر مفصل نوع ومفصل نوع المجمل هو نوع المفصل ولم
لم نكتف بتقدير نوع لما علمت ان نوع المجمل مجمل وهو ليس
مسمى الكتب وان قلنا الذهن يقوم به المفصل ومسمى
الكتب علم شخص فلا تقدير وان قلنا ما في الذهن مجمل
ومسمى الكتب علم شخص قدر مفصل فقط فان قلت يشكل
على جعله علم شخص ان المسمى متعدد قلت تعدده لا يخرجه عن
شخصه فهو وان تعدد بمثابة شئ واحد فالالفاظ التي
في ذهن المؤلف هي التي في ذهن غيره وهكذا والمتعدد
هو المحل اه وهذا التقييد يوضح عبارة المحشي قوله محسوس
خارجا اي بحاسة البصر فقولك سمعت هذا الصوت مجاز
لا حقيقة لان الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر قوله لانه شبه ما في
الذهن الخ اي فقولك الخ تنزيلا منزلة المحسوس معناه شبهها به
قوله اصلية بحث فيه بان اسم الاشارة موضوع للجزئيات لا للكليات
على ما هو التحقيق والاستعارة الاصلية انما تكون في الكليات
واجاب عنه بعض المحققين بان اسم الاشارة منزلة الكلي اه قوله
متضمن معنى الحرف هو الاشارة وهو نسبة جزئية بين مشير ومشار اليه
وحقها

وحقها ان تؤدى بالحرف فهو لم يتضمن معنى الحرف اي معنى حقه
ان يؤدى بالحرف قوله لا يلزم من كون الشئ الخ الشئ الاول هو اسم
الاشارة والمعنى هو الاشارة والشئ الثاني هو الحرف والجار
والمجرور وهو بمعنى متعلق بمحذوف والبا بمعنى اللام والتقدير
متضمن لمعنى وذلك لان مدلوله مشار اليه الشارح حيث فيكون
متضمنا للاشارة فيصير المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة متضمنا
لمعنى حقه ان يؤدى بالحرف ان يعطى حكمه اي حكم ذلك الحرف وهذا
بيان لما نحن فيه وان كانت القاعدة كلية قوله وبهذا يرد الخ اي بقولنا
لا يلزم من كون الشئ الخ قوله انها تبعية لان اسم الاشارة الخ تقرير
الاستعارة ان يقال شبه المتعقل بالاشارة والسعة الاشارة
للتعقل واتى بهذه واستعملت في متعقل بدل ان تشتق من
الاشارة مشار بمعنى متعقل ولا يخفى بعده عن المألوف ولعل
المحشي امر بالتامل لاجل ذلك اه قوله الشارح رحمه الله بجامع التحقق
اي بجامع هو التحقق فالاضافة بيانية قوله فاشار اليها
اي استعمل فيها اسم الاشارة الموضوع اصالة للمحسوس على سبيل
الاستعارة كما قال المحشي قوله اخذه من الوصف بلطيفة اي
نظرا لاحد اوصافها الاصلية ولك ان تقول ان اخذه نظرا
لجميع اوصافها الاصلية والمراد بالصفة ما قابل الكثيف او الضخم
فيشمل رقيق الجواهر والشفاف وصغير الحجم قوله جدا الجد بالكسر
الاجتهاد ولعل الاصل صغيرة صغر جد اي اجتهاد اي صغرا
ناشئا عن اجتهاد بحيث يكون في آخر المراتب فالمعنى صغرا تاما فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما نصب انتصابه وهو ليس
من مدلول لطيفة بل هو زائد موافقة لما في الخارج وتحقق
اخذه من التنوين في لطيفة قوله من ظرفية الدال في المدلول الخ
المشهور العكس اي من ظرفية المدلول في الدال لان الالفاظ قوالب للمعاني

اذ لا يمكن استحضارها لغير لفظ كما حققه السيد لكن الحق ان المعاني
قوالب للالفاظ ايضا كما حققه السعد لما ان المتكلم يستحضر المعاني
اولا ثم ياتي باللفظ على طبقه والتخاطب بتعقل المعاني بدون الفاظ
مخيلة لا يتصور لان كلامنا في الالفاظ المسموعة وبهذا يرجع الخلاف
لفظيا لان الاول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم قوله
من ظرفية الدال في المدلول ايضا الخ لا يخفاك ان بيان المجاز والافصاح
والايضاح ليس هو المدلول للرسالة بناء على انها اسم للالفاظ وبين
جزؤها بناء على انها اسم للمعاني بل هو ثمرتها او علتها فحينئذ
لك جعلها من ظرفية الشيء في ثمرته فتشمل مطلق ارتباط شيء بثمرته
عطلقه ارتباط ظرف بمظروف فنوى التشبيه الخ ولذلك جعل في التعليل
والمحشي رحمه الله سهى عن لوط بيان قوله وفي الكلام استعارة تبعية وفيه
ايضا استعارة بالكناية بتشبيه بيان المجاز الخ بظرف وحذفه
بعد استعارته وفي رمز اليه وفيه مجاز مرسل ايضا بان تقول في
للارتباط بين ظرف ومظروف بقيد ان احدهما له احتواء والآخر
له تحيز فتطلق عن هذا القيد وتستعمل في الارتباط على وجه
الدالية والمدلولية اي الكلية والجزئية اه قوله عقليا الخ المجاز
العقلي هو اسناد الشيء لغير ما هو له كانبت الربيع البقل وقوله
او لغويا المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لعلاقة مع قرينة وقوله مرسلا المجاز المرسل هو الذي علاقته غير
المشابهة كالسببية مثلا نحو قولك رعينا الغيث اي النبات
الذي سببه الغيث وقوله او استعارة اي مجازا بالاستعارة وهو
الذي علاقته المشابهة نحو قولك رايت اسدا في الحمام وقوله مفردا
اي كالمثال المذكور وقوله او مركبا اي كقولك اني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى لمن يتردد في امر وسمي مركبا لان المشبه والمشبه به
هيئة منتزعة من متعدد كالمثال المذكور قوله المص والتشبيه
التشبيه لغة الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى فقوله على مشاركة

اي اشتراك

اي اشتراك فالمفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت
ووعدت والمراد بالامر الاول المشبه وبالامر الثاني المشبه به وقوله
في معنى اي في وصف وهو وجه الشبه المشترك بين الطرفين
الجامع بينهما واما الدال على المشبه بالكسر فهو المتكلم واحترز بقوله
في معنى عن المشاركة في عين نحو شارك زيد عمرا في الدار فلا يسمى
تشبيها وسيأتي تتميم الكلام على التشبيه عند ذكر المص له قوله الشيء
وفي بيان التشبيه اشار بذلك الى عطف التشبيه على المجاز لا على
بيان واعاد الجار لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قوله عطف
على المجاز هذا غير صحيح لانه لو كان قوله في بيان التشبيه عطف
على المجاز لكان المعنى وفي بيان في بيان التشبيه وهو غير صحيح
فالمناسب ان يقول اعاد الشيء بيان ليفيد ان التشبيه معطوف على
المجاز لا على بيان واعاد في لشدة ارتباط الجار بالمجرور وكذا
يقال في قوله وفي بيان الكناية قوله اي الذي يبنى عليه الاستعارة
الخ اي فالمراد التشبيه مطلقا اعم من ان يكون على وجه الاستعارة
بالفعل بان حذفت منه الاداة والمشبه كما في قولك رايت اسدا
في الحمام او رايت اسدا يرمي او على وجه تبنى عليه الاستعارة
اي بالقوة وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والاداة نحو زيد
كالاسد ووجه بنائها عليه انه اذا حذف المشبه واداة التشبيه
واقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل قوله المص والكناية
هي في الاصطلاح لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة
المعنى الحقيقي مع ذلك اللازم كلفظ طويل النجاد والمراد به
طول القامة مع جواز ارادة حقيقته من طول النجاد ايضا اي
علاقة السيف قوله المص على سبيل الاختصار فائدته بعد تطعيم افادة
كثرة المعاني لاخذها في معنى الاختصار لغة اه انبابي قوله وصف ثان
للرسالة المناسب وصف ثالث فانه وصفها اولا بمفرد وهو لطيفة
ثم ثانيا بشبه الجملة وهو قوله في المجاز ثم ثالثا بالجملة وهو قوله

على سبيل الاختصار ويصح ان يكون مرتبطا بقوله في بيان المجاز
ويستفهانها بجملة هو جعلها تعقبه فهو على حد قوله تعالى وقال
رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه قوله والا فالحق اي والا
نقل انه بيان للاختصار بل قلنا انه بيان لحقيقة الاختصار فلا
يصح التفسير لانه خلاف الحق والحق الخ وهذا التفسير احد
تفسيرين للاختصار التفسير الثاني انه اداء المعنى المقصود
باقل من عبارة المتعارف وهو عين الايجاز كما عليه جماعة وفي
المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه
فهو اخص من الاختصار على هذا ولنبين بقية الاقسام تتميما
للفائدة فنقول اما الايجاز فهو اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف فمعنى اداء المقصود اي ما يقصده المتكلم من المعاني
وقوله باقل اي بعبارة اقل اي قليلة فافعل التفضيل ليس
على بابه وقوله من المتعارف اي الكلام اي فالايجاز هو
اداء ما يقصده المتكلم من المعاني بعبارة قليلة من الكلام
واما الاطناب فهو اداء ما يقصده المتكلم من المعاني بعبارة
كثيرة من الكلام واما المساواة فهو اداء المقصود اي ما يقصده
المتكلم من المعاني بقدر المتعارف اي الكلام اي فالكلام مساو
للمعاني المقصودة منه اي فالمساواة عبارة عن لفظ اتي به ليدل على معناه
بتمامه من غير ان يكون ناقصا عن اداء الحقيقي المعنى المراد والزائد
عليه قوله اصلية نحو رايت اسدا في الحمام قوله وتبعية كنطقت الحال
بكذا قوله وتمثيلية نحو انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى تقول
ذلك لمن يتردد في امر بين فعله وتركه وتقرير الاستعارة في
التمثيلية ان تقول شبهت هيئة التردد بين الاقدام والاحجام
بهيئة تقديم الرجل تارة وتأخيرها اخرى بجامع مطلق هيئة
واستعير المركب الموضوع لهيئة المشبه به لهيئة المشبه وقوله
ومرشحة اي مقترنة بما يلائم المستعار منه نحو رايت اسدا في الحمام
له لبد جمع لبدة وهي شعر الاسد المتلبد على رقبته وبين كتفيه

فاللبد

فاللبد ترشيح اي تقوية للاستعارة لانها تلائم المستعار منه وقوله ومجردة
اي مقترنة بما يلائم المستعار له نحو رايت اسدا شاكي السلاح اي
حاده لان السلاح يلائم المشبه وقوله ومطلقة اي لم تقترن بشيء
منها نحو رايت اسدا في الحمام وقوله والتخييلية تنقسم الخ اي عند
السكاكي كما قال المحشي وهذا التقسيم الخ مثال التخييلية الاصلية
اظفار المنية نشبت بفلان استعيرت الاظفار لصورة وهمية متخيلة
شبيهة بالاظفار مقدر ثبوتها للمنية لانها لما شبهت المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه
لها فاخترع لها صورة كصورة الاظفار وسماها اظفارا فالمستعار
له الذي هو هذه الصورة امر متوهم متخيل لا تحقق له لا حسا
ولا عقلا ومثال التخييلية التبعية نطقت الحال بكذا فانه لما
شبهت الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق من
النطق بمعنى الدلالة نطقت بمعنى دلت فاثبات النطق للحال
تخييل وقد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال مستعار للامر
المقدر الوهمي اي المتوهم اثباته للحال تشبيها بالنطق الحقيقي
كلفظ الاظفار في اظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية
الشبيهة بالاظفار الحقيقية ومثال التخييلية المرشحة اظفار المنية
نشبت بفلان اللذ النشب يلائم الاظفار ومثال التخييلية
المجردة نشبت اظفار المنية بامرض زيد اذ جعل الامراض
تجريدا للاظفار ومثال التخييلية المطلقة اظفار المنية وقوله
والمكنية تنقسم الى مرشحة الخ مثال المكنية المرشحة نطق لسان
الحال بكذا اذ جعل الحال استعارة بالكناية بان شبه الحال
بالانسان بجامع الافادة في كل والقرينة لاثبات للحال وحذف
ورمز له بشيء من لوازمه واللسان تخييل والنطق ترشيح ومثال
المكنية المجردة نطقت الحال الواضحة اذ الوضوح يلائم الحال
المشبه ومثال المكنية المطلقة لسان الحال وانما كانت مطلقة

الواضحة

لانها لم تقترن بترشيح وهو النطق ولا بتجريد وهو الوضوح كما يعلم
من المثالين فبن هذا وهى من اقسام المكنية قسمان وهما الاصلية
والتبعية مثال المكنية الاصلية انشبت المنية اظفارها بزيد شبهت
المنية بالسبع واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم حذف ورمز اليه بشيء
من لوازمه وهو الاظفار ومثال المكنية التبعية اعجبنى اراقة
الضارب دم زيد شبه الضرب بالقتل واستعير اسم المشبه به
للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف واثبت شيء من لوازمه وهو
اراقة الدم لانه اكثر ما يستعمل فى القتل وحاصل الاقسام
مع امثلتها ان اقسام التصريحية الغير التخييلية ستة اصلية
وتبعية وتمثيلية ومرشحة ومجردة ومطلقة واقسام التصريحية
التخييلية خمسة اصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة واقسام
المكنية خمسة ايضا اصلية وتبعية ومرشحة ومجردة ومطلقة
وقد عرفت امثلة جميع الاقسام مما تقدم اول المقولة قوله
لما فى مذهب السكاكى من التعسف اى الخروج عن الطريق الجادة
لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا تمس
اليها حاجة وبيان ذلك انه جوز كون لفظ ما اثبت للمشبه من
خواص المشبه به مستعملا فيما لا تحقق له حسا ولا عقلا اى فى امر
وهمى محض لا يشوبه شىء من التحقق الحسى ولا العقلى توهمه المتكلم
شبيها بمعناه الحقيقى وذلك المتوهم صورة وهمية وسمى لفظ
ما اثبت للمشبه من خواص المشبه به استعارة تخييلية وهو قد فسر
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية
محضة وذلك كلفظ الاظفار فى قول الهذلى وإذا المنية
انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع فانه لما شبه
المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورة السبع
واختراع لوازمه لها وهى الاظفار التى بها قوام اغتيال السبع
للنفوس

للنفوس فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق على
تلك الصورة التى هى مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه
وهو صورة وهمية شبيهة بالصورة الاظفار المحققة والقرينة
اضافتها الى المنية قوله ولبعد مذهب الخطيب عن الاستعارة اى بالكناية
وبيان ذلك انه ذهب الى ان الاستعارة بالكناية هى التشبيه
المضمر فى النفس اى نفس المتكلم وحينئذ لا وجه لتسميتها استعارة
بل هى تسمية خالية عن المناسبة لان الاستعارة اللفظ المستعمل
فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة او استعمال اللفظ المذكور
والتشبيه المضمر فى النفس ليس واحدا منهما بل هو فعل من افعال
النفس قوله علة للاختصار الاولى له ان يزيد الخ او يجعله
علة للاختصار فقط قوله شبه الرسالة الخ يرد عليه انه لا يجمع
فى الاستعارة بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بان
يكون المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر عنه كالخبر فى
باب كان وان والمفعول الثانى فى باب علم او حالا
او صفة او مضافا للمشبه كلجين الماء فكل هذا من التشبيه
البليغ لا من الاستعارة كما تحقق لا يصح استعارة على راى
الجمهور وعلى راى السعد تشبيه مطلق هو لف لا الرسالة
قوله وهو بمعنى تحفة المناسب وهو من مدلول تحفة قوله
الشيخ رحمه الله جماعة اى قياسا قوله ويجمع الخ اى على
غير قياس كما يشير له تعبيره قوله ايضا اى كما يجمع على
ما تقدم قوله شاع اى اشتهر الاخوان اى هذا اللفظ
قوله والاخوة اى وشاع لفظ الاخوة قوله عطف عام
الخ فان قلت الاحسان مصدر والاجر ليس كذلك قلت
المصدر بمعنى اسم المفعول او من عطف العام بالنظر لمتعلقه

اه قوله اى فى قوله عطف عام الخ غير مناسب والمناسب اى فى عطف
والاحسان عطف عام ووجه الاشارة انه لما كان عاما كما قال كان
لبعضه لا فى لفظ محل فيكون بالنظر لهذا البعض مشيرا الى ان الله سبحانه
وتعالى يعطى من غير مقابل ومن غير علة فيكون مختارا واذا كان
مختارا لا يستحق العبد عليه شيئا اى لا يجب عليه شيء والا لما كان
مختارا فالواو فى قول الشارح وثم اشارة للتفريع قوله استدراك على
ما يتوهم اى فنسبة العمل له ظاهرة ويحتمل انه تعليل لقوله لا يجب
ويحتمل انها متعلقة لبناء اى لا يجب يستحق بناء على انه لا يجب
الخ اه قوله الشارح ولو سلم اى ولو سلم ان للعبد عملا فى الحقيقة ومنا
وينزل قوله اى وخلق عملكم يصح جعل ما موصولة اى خلق الذى
تصنعونه ويصح انها استفهامية للتوبيخ اى واى شيء
تعملون ويصح انها نافية اى ان العمل فى الحقيقة ليس لكم فانتم
لا تعملون شيئا قوله كلام المعترض لتم اى من ان العبد له عمل
فى الحقيقة قوله قال الله تعالى لو كتبه على قول الشارح لم يجب
عليه منه تعالى نفع لكان انسب وحاصل كلام الشارح انه لا يصح
القول بوجوب الصلاح لان العبد لا يستحق شيئا فلا يجب له
على الله تعالى شيء فضلا عن كونه صلاحا او اصلح لانه لا عمل
له فى الحقيقة حتى يكافئ عليه تعالى وجوبا على ان العمل على
تسليم كونه له لا يقتضى الوجوب الا اذا كان نافعا والنفع
محال عقلا ونقلا فبطل القول بالوجوب وبطل مذهب اهل
الضلال والمراد بالصلاح ما قابل الفساد كالايمان فى مقابلة
الكفر فيقولون اذا كان هناك امران احدهما صلاح والاخر فساد
وجب على الله ان يفعل الصلاح منهما دون الفساد والمراد بالاصلح
ما قابل الصلاح ككونه فى اعلا الجنان فى مقابلة كونه فى اسفلها
فيقولون اذا كان هناك امران احدهما صلاح والاخر اصلح منه
وجب

وجب على الله ان يفعل الاصلح منهما دون الصلاح قوله الشارح امر
بالعلم لعله هو الامر المعرف هو العلم فى كلامهم تعليل للشيء
بنفسه فكان الاولى ان يقول الى بصفة اعلم للحث على معرفة
ما ياتى ويمكن الجواب بانا لا نسلم ان الحث هو الامر بل هو الامر
مع شدة اعتناء اه قوله وهذا مجاز مرسل الاولى فهو مجاز مرسل
والعلاقة التقييد اذ هو المنقول عنه والاطلاق اذ هو هى
المنقول اليه وهذا الشيوع فى الضمير امر عارض بحسب الاستعمال
وكونه اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة امر وضعى فلا اشكال
اه قوله وهذا مجاز مرسل الخ بيانه ان الاصل توجه الخطاب الى معين
وهنا قد وجه الخطاب الى غير معين وهو من يتاتى منه العلم
فقد استعمل الخطاب المقيد وهو الخطاب لمعين فى المطلق وهو
الخطاب لمن يتاتى منه العلم اه قوله لا بد قبل الشروع الخ المراد
باللابدية الوجوب الصناعى او الاستحسانى لا العقلى لان العقل
ليتصوره بوجه لا يخير ضرورة انه لا عكس الدخول فى شيء قبل
خطوره بالبال واما التصور بحده يحق بتعريفه فليكون طالبه
على بصيرة فى طلبه فانه اذا تصوره بتعريفه سواء كان حدا
لمفهوم اسمه او رسما له فقد احاط بجميعه احاطة اجمالية
باعتبار امر شامل لجميع وغيره مما عداه بخلاف ما اذا تصوره
بغيره فانه وان كان يكفيه فى طلبه لكنه لا يفيده بصيرة فيه قوله
علم باصول يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح
فى الدلالة علم مع رعاية مقتضيات الاحوال الخ قوله علم اى
قواعد واصول معلومة وانما قيدت بالمعلومة لانه لا يطلق عليها
علم بدون كونها معلومة من الدلائل غالبا فى قوله باصول للتصوير
ويصح ان يراد به الملكة غالبا للتسمية او الادراك غالبا للتعدية
والاصول جمع اصل وهو القاعدة والضابط والقانون
الغاظمة اه وقد علمنى وامد فى الاصطلاح وهو القضية

الكلية التي يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها واما في اللغة
فالاصل والقاعدة مترادفان لان معناهما لغة ما يبنى عليه
الشيء واما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحازم واما القانون
فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس وقوله يعرف به اي برعاية
لانه اذا لم يراع لا يعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم
بطرق مختلفة والمراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام التركيبي
رعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام في المعنى الواحد للاستغراق
العرفي اي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته لا الحقيقي
لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لانها لا تتناهى
ولا يصح حملها للعهد اذ لا عهد ولا للجنس للزوم كون من له
ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة
في الوضوح عالما بالبيان وخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد
المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في
الوضوح بان يكون هذا الطريق مثلا في معناه اوضح من
الطريق الآخر في معناه فلا يكون معرفة ايرادها كذلك من
علم البيان وقوله بطرق المراد بها التراكيب شبه التراكيب
بالطرق بجامع الايصال في كل والبا في بطرق بمعنى في اي
في طرق وبالدلالة الدلالة العقلية لان الدلالة اما على تمام
ما وضع اللفظ له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه
كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان
الواضع وضع اللفظ لتمام المعنى وتسمى الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج انما هي من جهة
حكم العقل بان حصول الكل او الملزوم يستلزم حصول
الجزء او اللازم وقوله مختلفة في الوضوح في الدلالة عليه
اي على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة
عليه وبعضها اوضح سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية
او المجاز

او المجاز او التشبيه فمثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
الوضوح من الكناية ان يقال في وصف زيد مثلا بالجود زيد
مهزول الفصيل وجبان الكلب وكثير الرماد فهذه التراكيب
وصفه بالجود من طريق الكناية لان هزال الفصيل انما يكون
باعطاء لبن امه الضيفان وجبن الكلب لالفه للواردين عليه
من الاضياف بكثرة فلا يعادي احدا وكثرة الرماد من كثرة
احراق الحطب للطبخ من اجل كثرة الضيفان وهذه الطرق مختلفة
في الوضوح فكثرة الرماد اوضحها فيخاطب به عند المناسبة كان يكون
المخاطب لا يفهم بغير ذلك وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ
الى المدلول او بطوه ومثال ايراده اي المعنى الواحد بطرق مختلفة
الوضوح من الاستعارة ان يقال في وصف زيد مثلا بالجود رايت بحرا
في الدار في الاستعارة التحقيقية وطم زيد بالنعام جميع الانام
في الاستعارة المكنية لان الطموم وهو الغمر بالماء من اوصاف
البحر فدل ذلك على انه اضمر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة
بالكناية ولجة زيد تتلاطم بالامواج لان التلاطم بالامواج
واللجة من لوازم البحر وذلك مما يدل على على اضمار تشبيهه
له في النفس ايضا واوضح هذه الطرق الاول واخفاها الوسط
ومثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح من التشبيه
زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر واظهرها ما صرح
فيه بوجه الشبه كالاول واخفاها ما حذف فيه الوجه والاداة
معا كالاخير فيخاطب بكل من هذه الاوجه الكائنة من هذه
الابواب بما يناسب المقام من الوضوح والخفا وخرج بتقييد الاختلاف
بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
اللفظ والعبارة اي مع كونها متماثلة في الوضوح وذلك
كالتعبير عن كرم زيد بقولنا زيد كريم وزيد جواد وكالتعبير
عن الحيوان المفترس بالاسد والغضنفر فان ايراد هذا المعنى
بهذه الطرق ليست من البيان في شيء واعلم ان الغرض من معرفة

هذا الايراد ان يحترز المتكلم عن الخطا في تادية الكلام بحيث لا
لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء
المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضا المقام دلالة خفية
او اوضح عند اقتضا الكلام دلالة متوسطة في الوضوح والخفا او
متوسطة عند اقتضائه اوضح او اخفى تنبيه انما كان المراد
بالعلم هنا احد الامور المذكورة وهي القواعد والملكة والادراك
لان العلم معروف بالاشتراك على هذه المعاني فيجوز ارادة كل منها
ولا يقال يلزم على ذلك استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة
وذلك لا يجوز لانا نقول محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا
اريد احد معنييه او معانيه فقط واما اذا صح ان يراد به كل معنى
فانه يجوز كما هنا لانه يجوز ارادة كل من المعاني الثلاثة لان
علة المنع الوقوع في الحيرة من انه لا يدرى المعنى المراد من المشترك
وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف على ان
محل منع استعمال المشترك في التعريف اذا لم يكن بين معانيه
استلزام واما اذا كان بينها ذلك فانه يجوز كما هنا لان تعريف
كل منها يستلزم تعريف الاخر لان الملكة كيفية راسخة في النفس
يقتدر بها على ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشا
عنها القواعد لان القواعد شانها ان تحصل من تتبع الجزئيات
والقاعدة قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها
والقضية المذكورة ينشا عنها الملكة بسبب ممارستها فقد استلزم
كل منها الاخر فكانا بمنزلة الشيء الواحد فالمقصود بالتعريف
الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد فكانه لا اشتراك وحصل
المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصيرة بالمعرف
وقد وجد والملكة هي كيفية راسخة في النفس حاصلة من كثرة
ممارسة قواعد الفن واما قبل رسوخها فتسمى حالا ولا يصح ان
يراد

يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن لان مجرد اعتقادها لا يعرف
به احكام الجزئيات قوله نحو زيد حاتم عند السعد بناء على مذهبه
تشبيه الرجل الكريم بمفهوم حاتم وادعى انه فرد من افراده والثاني
اسم المشبه به للمشبه على طريقة التصريحية الاصلية قوله واما موضوعه
فاللفظ العربي الخ وانما كان موضوعه ما ذكر لانه يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية وموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه
الذاتية ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملها عليه كقولنا
اللفظ العربي المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة
مانعة عن ارادته مجاز او كناية ان كانت قرينة غير مانعة قوله
ايراد المعنى الواحد به اي باللفظ العربي وقوله مع طرق اي مع تراكيب
قوله واما واضعه الخ قيل اول من وضعه الشيخ عبد القاهر وقيل
ابو عبيدة لان هذا العلم دون قبل ان يوجد الشيخ عبد القاهر ووضع
فيه ابو عبيدة كتابه المسمى مجازات القران اه قوله واما فائدته ففهم
كلام الله تعالى الخ اي ومعرفة تادية المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة
في الوضوح قوله واما غايته الخ غير محتاج اليه لانهما متحدان بالذات
فكان الاولى ان يقول بدل قوله واما غايته الخ واما فضله فهو
شريف عظيم من جهة ان به تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به
تعرف بلاغة القران الخارجة عن طوق البشر قوله من حيث اشتماله على
الحقيقة والمجاز الخ اي المناسب كل منها للمقام الذي وقعت فيه بحيث
لو اجتمع البلغا قاطبة على ان يضعوا احسنهم بدل مجاز مثلا مع
استيفا المعنى المراد وهو مناسب لمقامه لعجزوا واعترفوا بانه من لدن
حكيم عليم قوله بالطف عبارة راجع لقوله من حيث اشتماله اي معبرا
عنه بالطف عبارة قوله المستلزم اي وهذا هو المستلزم لصدقه الخ
قوله واما مسائله فالحقيقة والمجاز اي قضايا بالحقيقة وقضايا
المجاز وقضايا بالكناية وقضايا بالتشبيه قوله واما حكمه فهو فرض

كناية الخ اى او غرض عين على قارئ التفسير والحديث قوله
وان كان علما فى نفسه اى لانه من العلوم العربية الادبية وقيل
نسبته للعلوم التباين لتباين الموضوعات لان موضوع غير
موضوع غيره قوله لتحفظ تلك المبادى الخ جمع مبدا والمراد المبدو
به والبعض بالبعض اكتفى فالمدار على الحد والموضوع والغاية قوله
فانها مقدمة العلم هى ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة
قوله الخ امر بالعلم للبحث على معرفة ما يأتى اعترض هذا بان البحث هو
الامر والمعرفة هى العلم بمعنى تحليل الشئ بنفسه فكانه قال امر بالعلم
للامر بالعلم واجاب بانا لا نسلم ان البحث هو الامر بل هو الامر مع شدة
الاعتنا ويحتمل ان البحث من المتقدمين فكانه قال امر بالعلم ابتاعا
للسلف قوله الخ كالفظيا الاشتراك للفظ ان يتحد اللفظ ويتعدد
الوضع والمعنى ولفظ المجاز كذلك لان لفظه واحد ووضعه متعدد
لانه موضوع للعقلى بوضع وللحذف بوضع وللغوى بوضع وللزيادة
بوضع وللحذف بوضع ومعناه متعدد ايضا لتعدد وضعه قوله
بقطع النظر عن المراد به هنا من الاسناد والكلمة واللفظ
المركب والكلام على حذف مضاف اى عن خصوص المراد اى لا النظر
لشئ بخصوصه لئلا يلزم اشتراك الشئ بين نفسه وغيره والاولى
حذف هذا الكلام فانه وتوجيهه غير ظاهر قوله واما المجاز بالتقدم
والتاخير الخ غير مناسب لان هذا ليس من المجاز المرسل على الصحيح
كالمجاز بالحذف والزيادة من غير فرق فالمناسب له ان يعطفه على
ما قبله قوله الاصح ما قيل ان ظاهره الخ وذلك لان لفظ مجاز مشترك
فى كل مجاز ومن الكل المجاز بالحذف والزيادة ولا يتوهم انه من
العقلى فيكون من اللغوى ولا اشتباه فيكون استعارة فيكون من
المرسل تمامه نحو ذلك على قول والجمع خلافه قوله اى المجاز اللغوى
تنبيه للضمير فى كان اى كان المجاز اللغوى مفردا او مركبا قوله اى
فرق بين المجاز فى اللغة وبين المجاز اللغوى
اصل اللغة الخ اى فرق بين المجاز فى اللغة
فان الثانى مصطلح البيان وهو الكلمة الخ اهـ قوله اى اصل اللغة
اى اصل

اى اصل هو اللغة وهذا مسلم بالنسبة لقوله من جاز المكان
الخ لانه يتضمن المعنى اللغوى وغير مسلم بالنسبة لقوله مفعل
الخ فالمناسب له ان يقول اى القاعدة الصرفية بالنسبة لمفعل
واللغة بالنسبة لقوله جاز قوله الخ وهو فى الاصل مفعل اى
على وزنه فهو مصدر ميمى صالح للحدث والمكان والزمان لكن
اختيف هل هو منقول الى المعنى المصطلاحى عن الحدث او المكان
ولم يقل احد انه منقول عن الزمان لعدم العلاقة بين المنقول
عنه والمنقول اليه قوله فاصله مجوز اى بفتح الميم وسكون الجيم
وفتح الواو قوله واما المجاز اللغوى الخ جواب عما يقال قوله فى
اللغة معناه التعديه تنافى ما ياتى من ان اللغوى هو
الكلمة الخ فيفيد انه فى اللغة الكلمة او الاستعمال كما يقال لما
كان اصطلاحيا لم يسم لغويا فيقال معنى اللغوى ان مجازيته
اصطلاح لاهل البيان باعتبار اللغة بمعنى انه غير خارج عن الوضع
الى العقل لوجود الوضع النوعى ولا اعتبار المنقول عنه الذى
هو من المدلولات اللغوية الحقيقية للانتقال عنه الى المعنى المجازى
قوله الخ ثم قلبت الفا الخ لان المتقابلتين الحركات الماضى
المجرد فى الصحة والاعلال وهم قد اعلوا فعله الماضى
وهو جاز فلذلك اعلوا المجاز قوله الخ اذا اعتداه تفسير لجاز
بمعنى المجاز التعدى والانتقال قوله الخ بمعنى الانتقال اى مصدر
بمعنى هو الانتقال اى النقل بدليل قوله وهو بهذا المعنى يعم
العقلى وغيره وذلك لان المجاز العقلى هو الاسناد الى الغير
والاسناد الى الغير هو النقل اليه والمجاز اللغوى هو استعمال
الكلمة او اللفظ المركب فى الغير على التحقيق قوله ويطلق
على الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى والاسناد
المتعدى اليها من حيث قيامه بما هو حقيقة كاسناد المرض والموت
لزيد وليس المراد اسناده اليها من حيث وقوعه عليها حتى يكون
مجازا عقليا لانه يؤول لما بعده ووصف الكلمة بالجائزة بيانات
بعلاقة المعنى العرفى بالمعنى الاصلى المصححة للنقل وانها
التعلق الاشتقاقى بين المصدر واسم الفاعل او اسم المفعول

او الجزئية لان معنى المصدر جزء من معنى اسم الفاعل او اسم المفعول
وقوله او المجوز بها اى ويطلق لفظ المجاز على الكلمة باعتبار
انها مجوز بها فهو مصدر بمعنى المفعول كخلق بمعنى مخلوق اى ان
اللفظ جاز وابها وعدوها مكانها الاصلى وحاصل كلام الشارح
ان لفظ مجاز فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية ثم انه
نقل فى الاصطلاح من المصدرية الى الكلمة المستعملة فى غير ما
وضعت له باعتبار انها جائزة ومتعدية مكانها الاصلى فتكون
اسم فاعل او باعتبار انها مجوز بها ومتعدى بها مكانها
الاصلى فيكون اسم مفعول اذا علمت هذا فقول الشارح
الجائزة بيان للمناسبة اى المنقول اليه لا انه من تتمة المنقول
اليه لان المنقول اليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
ومراد الشارح انه نقل الى الكلمة باعتبار كونها جائزة ومتعدية
مكانها الاصلى وكذا يقال فى قوله الآتى او المجوز بها اى او
نقل الى الكلمة باعتبار كونها مجوزا بها اه ‹‹ تنبيه ››
ما ذكره الشارح هو مذهب الشيخ عبد القاهر وهو ان المجاز
فى الاصل مصدر معناه الجواز والتعدية نقل الى الكلمة الجائزة
او المجوز بها واستظهر الخطيب ان لفظ مجاز الموازن لمفعل بحسب
الاصل بمعنى الطريق يقال جعلت كذا مجازا لحاجتى اى طريقا
لها ثم نقل الى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة
مانعة لان المجاز الاصطلاحى طريق للمبالغة فى مدح المعنى
المتجوز اليه او ذمه وعلى هذا فالعلاقة بين معنى المجاز
لغة ومعناه اصطلاحا المشابهة فى ان كلا طريق فالنقل
على سبيل الاستعارة فالخطيب لم يعتبر فى الكلمة المنقول اليها
كونها جائزة او مجوزا بها بل كونها محلا للجواز بخلاف المعنى الاول
لا يقال الحقيقة كذلك طريق الى تصور معناها فلتسم مجازا
بهذا الاعتبار لانا نقول ما ذكر وجه للتسمية وترجيح
لهذا الاسم فى هذا المعنى على غيره وهو لا يقتضى اطراد
التسمية فى كل ما وجد فيه هذا الوجه المعتبر والحاصل ان
لفظ مجاز فى الاصل مصدر ميمى بمعنى مكان الجواز والسلوك

وهو

وهو نفس الطريق ماخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا لحاجتى
اى طريقا لها ثم نقل ذلك اللفظ فى الاصطلاح الى الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا فى تصور المعنى المراد منها
لا انتقالها عن معناها الاصلى لان المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق
الى تصور المعنى المراد قال الشيخ عبد القاهر على انه لا يصح ان يكون
المجاز المستعمل فى الزمان منقولا هنا لعدم المناسبة بينه وبين
المعنى المنقول اليه اعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له
ثم اختلف خط والشيخ عبد القاهر فقال خط المنقول هنا المستعمل
اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل فى الحدث
وانما استظهر خط ما ذكره لان استعمال المصدر الميمى بمعنى
اسم الفاعل او اسم المفعول مجاز بخلاف استعماله اسم مكان
ووجه بعضهم ظهور ما قاله خط بان مفعلا يكون باقيا
على طريقته الا انها اعتبارية لان الكلمة عرض لا يرسخ له بخلاف
الاول فيحوج الى نقل المصدر الى اسم المفعول او اسم الفاعل
وهو قليل قوله فالاشتقاق فهو الخ الاشتقاق رد لفظ الى
آخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازا مع اتفاقهما فى الحروف
الاصول ثم ان اتفقا فى كلها على الترتيب فالاشتقاق صغير
كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة او الدلالة مجازا وان
اختلفا ترتيبا فقط فالاشتقاق كبير كما فى جبذ وجذب وان
اختلف فيهما بعض الاصول فالاشتقاق اكبر كثلب من الثلم
ويعلم ان مناسبة المعنى شرط فى الجميع قوله من مصدر جاز
اى وهو الجواز لان المصدر المزيد يشتق من المجرد قوله واما
على الاطلاق الثانى هو جعله بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول
لعلاقة التعلق الاشتقاقى قوله ويعم الامرين اى المجاز
العقلى والمجاز اللغوى قوله وهو الحقيقة الاعم والمراد
بالمكان الاصلى مطلق المعنى الاول اعم من ان يكون اصلا
حقيقة او بالنسبة لما بعده ليدخل المجاز المنقول عن المجاز
كما فى قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا او اعم من ان تستعمل
فى ذلك المعنى الاول ام لا لتدخل المجازات التى لا حقائق
لها كالرحمن اه قوله الحقيقة الحقيقة فى اللغة وصف بزنة

فعيل اما بمعنى اسم الفاعل او بمعنى اسم المفعول فعلى انها وصف
بمعنى اسم الفاعل يكون ماخوذا من حق الشئ بمعنى ثبت وعلى
انها وصف بمعنى اسم المفعول يكون ماخوذا من حققت الشئ
بالتخفيف بمعنى اثبته بالتشديد فمعنى الحقيقة على الاول
الثابت وعلى الثانى المثبت نقل ذلك اللفظ من الوصفية الى
كونه اسما للكلمة الثابتة فى مكانها الاصلى باعتبار الاول وهو
انها فى الاصل بمعنى فاعل او المثبتة فى مكانها الاصلى بالاعتبار
الثانى وهو انها بمعنى المفعول وهى فى الاصطلاح الكلمة
المستعملة فى معنى وضعت تلك الكلمة له فى اصطلاح التخاطب
اى فى اصطلاح بسببه يقع التخاطب اى التكلم بالكلام المشتمل
على تلك الكلمة فاضافة اصطلاح الى التخاطب من اضافة
السبب للمسبب وح فالاضافة على معنى لام الاختصاص لان الاصطلاح
اذا كان سببا فى وقوع التخاطب كان مختصا به والمراد بوضع الكلمة
لذلك المعنى فى الاصطلاح ان يظهر ذلك على السنة اهل ذلك الاصطلاح
بحيث يطلقون اللفظ على ذلك المعنى اطلاقا كثيرا حتى صار
حقيقة فيه سواء كانوا هم الواضعين اللفظ لذلك المعنى او كان الواضع
له غيرهم قوله ولكن الحق خلافه اى لان التحقيق ان المجاز لا يتوقف
على الحقيقة الا ترى ان رحمانا استعمل مجازا فى المنعم على العموم
ولم يستعمل فى المعنى الاصلى الحقيقى اعنى رقيق القلب فلفظ
رحمن مجاز لم يتفرع عن حقيقة قوله لف ونشر مرتب اى ان قوله
اسم الفاعل راجع الى قوله الكلمة الجائزة وقوله او اسم مفعول
راجع لقوله او المجوز بها واللف ذكر المتعدد على وجه الاجمال
والنشر ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد ولاجل التفصيل للاجمال
السابق قوله لا يلزم من التبادر الخ اى لان التبادر علامة الحقيقة
والعلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من نفيه نفى الحقيقة ثم
ان كلام الشارح صريح فى ان المجاز العقلى لا يطلق عليه لفظ مجاز
الا مقيدا بالعقلى مثلا وكذا المجاز المركب والمجاز بالحذف ونحوهما
وهو كذلك قوله الشارح وهو ضم كلمة الخ اى انضمام كلمة فاطلق
المصدر

المصدر واراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف
به اللفظ والمراد بالكلمة المسند وقوله ولو حكما اى او ما يجرى مجرى
الكلمة كالجملة الحالة محل المفرد نحو زيد قام ابوه والمركبات الاضافية
والتقييدية وقوله الى اخرى المراد بها المسند اليه وقوله على
وجه تقييد فاعل يفيد الضم اى تفيد الضم الحكم بان مفهوم
احدهما اعنى المسند ثابت لمفهوم الاخرى اعنى المسند اليه
او منفى عنه ثم ان الاسناد من اوصاف المتكلم لانه مصدر
فيؤول بالاسناد الذى هو وصف للطرفين اعنى انضمام
احدهما للاخر قوله لدلالة الاول عليه اى ضم كلمة ولو حكما الى اخرى
ولو حكما والمراد بالكلمة المسند والمراد بالاخرى ولو حكما المسند
اليه ثم ان قول الشارح وهو ضم كلمة الى اخرى بيان للاسناد التام
وهو غير مراد هنا بل المراد ما يشمل الناقص بدليل قوله اسناد
الفعل او ما فى معناه لان اسناد ما فى معنى الفعل كالمصدر
فى نحو اعجبنى انبات الربيع ناقص لا تام كما لا يخفى اهـ قوله
ليدخل نحو بالمصدر الخ فان المسند اليه الذى هو نعم
جملة الا انه مؤول بما عطف فهو مفرد حكما او يقال ان نعم
فى الاصل جملة فحكم بتجرير الفعل عن الزمان فهى فى حكم الكلمة
قوله الشارح ولو جملة الواو للحال لان المؤول بالكلمة هو الجملة
الواقعة فى موقع المبتدا او الخبر ويصح جعلها للغاية لان المؤول
بالكلمة هو الجمل الواقعة موقع المفردات بان كان لها محل من
الاعراب والمركبات التقييدية كقولك الحيوان الناطق انسان
والاضافية كقولك غلام زيد قائم وذلك ان تقول بما المطوى
تحت الغاية شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ونظر للظاهر
قوله الشارح اسما كانت كرايت اسدا وقوله او فعلا كنطقت الحال
وقوله او حرفا نحو فى جذوع النخل قوله اقتصر على الجزء الاهم منه اى
كما تقدم فى البسملة من ان الرحمن الرحيم مجاز مركب ولم يذكر بتمامه
بل اقتصر فيه على الجزء الاهم منه ووجه الاهمية ان الرحمن الرحيم
خبر والخبر محط الفائدة لان الاصل ملك عظيم هو رحمن رحيم
الى آخر ما تقدم فى البسملة فارجع اليه فان فيه الكفاية قوله وتريد بالبحر

ابنه مثلا اى بان شبه ابن زيد بالبحر بجامع النفع فى كل واستعير
لفظ المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة الاصلية التصريحية
فهو مجاز مفرد لا مركب قوله ليس الاسناد فيه مقصود اى فيما ان
الاضافى وما ماثله مثل رايت بحرا ينظم اللآلئ فيه اسناد غير
مقصود وهو كذلك فان بحر زيد فى قوة البحر زيد او لزيد بحر
وبحرا نظاما فى قوة البحر نظام او النظام للآلئ بحر وغير ذلك هو
قوله اى المسمى بهذا الاسم ليصح الاخبار الظاهرى والتفسير بقوله
الاسناد الخ فان اريد هنا الاسم لا يصح ان يكون هو اسناد الخ
كما هو واضح ولا حاجة الى هذا التاويل لان كل حكم ورد على
اسم فهو وارد على مسماه الا لقرينة اهـ قوله الشيخ بالكاذا واثباتا
قاصر على الاسناد التام لاختصاص الاخبار به والانشاء مع ان
المجاز العقلى كالحقيقة العقلية يجرى فى الناقص ايضا كاسناد المصدر
فى اعجبنى انبات الربيع البقل او انبات الله البقل واجاب عبد
السعد بان المراد بالاسناد الاخبارى والاسناد الانشائى
ما فى الجملة الاخبارية والانشائية سواء كان تاما ام لا قوله المص
اسناد الفعل اى لفظ الفعل الاصطلاحى والمراد من الاسناد
النسبة الحاصلة سواء كانت النسبة انشائية او خبرية وقوله
او ما فى معناه اى المضى وهو الحدث كما قاله لا المطابقى
لان ما ذكر من المصدر وما معه انما يدل على جزء معنى الفعل لا على
تمام معناه والا كانت افعالا اهـ قوله نحو بنى الامير المدينة اى فهو
مبنى للفاعل واسند للسبب الآمر والقرينة الاستحالة العادية
والعلاقة الملابسة بمعنى مشابهة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقى
فى تعلق الفعل بكل منهما وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه
بالفاعل الحقيقى بتعلق صدوره منه وتعلقه بالفاعل المجازى من
جهة كونه سببا آمرا اهـ قوله يا هامان ابن لى صرحا اى قصرا اى
مكانا عاليا فان البانى الفعلة وهامان سبب آمر والقرينة
والعلاقة ما تقدم فى بنى الامير المدينة اهـ قوله اى المسمى المذكور
قد عرفت فيما تقدم انه لا حاجة الى هذا التاويل لان كل حكم ورد
على اسم فهو وارد على مسماه كما تقدم قريبا قوله طريقته خ ط اى
واما اسناد الخبر الى المبتدا فهو واسطة عنده فليس حقيقة ولا مجاز
سواء

سواء كان الخبر مشتقا او جامدا وهو مخالف فى ذلك ايضا لمذهب
القوم فان مذهبهم ان الاسناد الخبرى الى المبتدا مطلقا تارة يكون
حقيقة وتارة يكون مجازا وكون المص جاريا على مذهبه خ ط مناف
لقوله فى الخطبة على سبيل الاقتصار على بعض الاقسام وعلى
مذهب القوم الان يختص ما هناك بالمكنية وما هنا بالمجاز
العقلى قوله فيشمل اثبات الاظفار الخ اى ان المجاز العقلى
على مذهب القوم يشمل ما جعله غيرهم تخييلية مثل اثبات
الاظفار الخ وهو التحقيق لان فيه تقليل الاقسام فيكون
اضبط فيكون اسهل للمبتدى قوله لسهولتها على المبتدى اى
لقلة افراد المجاز ح وان قال بالواسطة هو قوله واعترض قوله
فالمجاز فى الاسناد الخ المقصود من هذا الكلام الاعتراض على المص
بان تعريفه للمجاز غير جامع وتقرير الاعتراض ان نقول ان المص جعل
الجنس فى تعريف المجاز الاسناد والنسب الاضافية والايقاعية
ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وح فلا يشملها
التعريف مع ان المجاز العقلى يجرى فيهما ايضا وح فالتعريف غير
جامع قوله يكون فيهما النسبة الايقاعية النسبة الايقاعية هى نسبة
الفعل للمفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول اى متعلق
به وقوله والاضافية النسبة الاضافية هى الواقعة بين المضاف والمضاف
اليه قوله نحو نومت الليل مثال للنسبة الايقاعية اى اوقعت
التنويم على الليل والاصل نومت الشخص فى الليل وقوله واجريت
النهر اى اوقعت الاجراء عليه والاصل اجريت الماء فى النهر وهذا
مثال للنسبة الايقاعية ايضا قوله ولا تطيعوا امر المسرفين اى فقد
اوقع الاطاعة على الامر وحقها الايقاع على ذى الامر لانه هو
المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا المسرفين فى امرهم وهذا
مثال للنسبة الايقاعية ايضا فقد حذف فى هذه الامثلة ما حقه
الفعل ان يوقع عليه واوقع على غيره وقوله نحو اعجبنى الخ مثال
للنسبة الاضافية ولذا فصل بنحو وقوله وجرى الانهار مثال
للنسبة الاضافية ايضا وجعل هذا المثال من المجاز فى النسبة
الاضافية صحيح اذا جعلت الاضافة بمعنى اللام وهو الوجه

عبهن في فلا تكون مجازا بل تكون حقيقة **قوله** واجيب بان القصد تعريف
نوع مخصوص من المجاز اى وهو المجاز في النسبة الاسنادية دون
النسبة الاضافية والايقاعية وهذا الجواب عن الاعتراض السابق
الوارد على المص بان التعريف غير جامع واجاب السعد عن هذا الاعتراض
بان المراد بالاسناد في قول المص فالمجاز في الاسناد مطلق
النسبة اى سواء كانت النسبة تامة كالنسبة الاسنادية او غير
تامة كالنسبة الاضافية والايقاعية وفي هذا الجواب نظر ووجه
بعده ما يرد عليه من ان فيه مجازا مرسلا وهو اطلاق المقيد
على المطلق فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في مطلق
النسبة سواء كانت تامة كالاسنادية او غير تامة كالاضافية
والايقاعية والمجاز لا يدخل التعاريف اللهم الا ان يدعى ان المجاز
مشهور فيما بينهم اه **قول** المص او ما في معناه الظرفية من
طرفية الدال في المدلول وفيه ان الذي يظرف انما هو المدلول
لا الدال ويجاب بصحة كل ظرفية الدال في المدلول باعتبار
المتكلم وظرفية المدلول في الدال باعتبار السامع **قوله** الى ان المراد
بالفعل اى في قول المص هو اسناد الفعل الخ وقوله الاصطلاحي
هو كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا وقوله
لا اللغوى اى وهو الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود
ونحو ذلك وقوله والا كان الخ اى والا يحمل الفعل في كلام المص
على الاصطلاحي بل حمل على اللغوى كان قوله او ما في معناه ضائعا
لان المراد بما في معناه الحدث لان الفعل اللغوى هو الحدث **قوله**
وهو الخ اى كون المراد بالفعل الاصطلاحي يقتضي ان المراد بالفاعل
الفاعل الاصطلاحي وهو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله وقوله
لا اللغوى اى وهو من اوجد الفعل فمثلا في ضرب زيد مثلا الموجد
للضرب مسمى زيد وهو ذاته ويسمى فاعلا لغة والمرفوع بالفعل
هو لفظ زيد الدال على ذاته ويسمى فاعلا اصطلاحا اه **قوله**
وكذا المراد بالمفعول يعنى ان المراد بالمفعول المفعول الاصطلاحي
وهو الاسم المنصوب الذي يقع عليه او على مدلوله الفعل اى الفعل
اللغوى الحاصل من الفاعل لا اللغوى وهو من وقع عليه الفعل
مثلا ضربت زيدا مفعول به اصطلاحا لانه اسم منصوب بالفعل
قبله

قبله ومدلول لفظ زيد وهو الذات مفعول لغة لان الذات هي
التي وقع عليها الضرب **قول** الش لانه هو الذى الخ تعليل لكون المعنى
الاصلي هو الحدث **قول** الش دل عليه جوهر اللفظ اى مادة الفعل
وحروفه واعترض هذا بعض المحققين اى اعترض قولهم الفعل يدل
بمادته على الحدث او مادة الفعل تدل على الحدث بانا لا نسلم ان
مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والا لزم دلالة
ضرب بكسر الضاد او ضمها مع فتح الراء او ربض او برض مثلا على
الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب ان المراد انها تدل بشرط
الصيغة وفي هذا المقام بحث ابداه الشاطبي فقال دلالة الفعل
على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على احدهما
خارجة عن الدلالات الثلاثة المطابقة والتضمن والالتزام
اما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع
لواحد من المعنيين اى الحدث والزمان بل الموضوع لاحدهما وهو
الحدث احد جزئي هذا المجموع وهو الحروف والموضوع للجزء الاخر
وهو الزمان الاحد الاخر وهو الصيغة واما خروجها عن التضمن
فلان دلالة اللفظ على جزء معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك
اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل
من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان ليست
من الجهة التي يدل بها على الحدث لما علمت من ان دلالته على الزمان
بالصيغة وعلى الحدث بالمادة واما خروجها عن الالتزام فان دلالة
الالتزام هي الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اه
قال الصبان واما قوله تعالى انها من دلالة التضمن وفي منع التزام
ما ذكره في دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته
على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة اى بل على الذات لفظ رجل
والدال على تعينها ال العهدية الداخلة عليه اه **قوله** وحروفه عطف
تفسير وقوله وشكله عطف تفسير ايضا وجوهر اللفظ لا يتغير في
جميع الامثلة ولذلك كان مدلوله اصليا بخلاف الهيئة فانها تتغير
في الامثلة اذ هيئة الفعل الماضي مخالفة لهيئة المصدر الذي
هو الاصل ولهيئة المضارع والامر ولذلك كان مدلولها غير
اصلي اه **قول** الش وذلك كالمصدر الخ نحو يعجبني انبات الربيع البقل

الدال على الذات ح

وقوله واسم الفاعل نحو عيشة راضية اى راض صاحبها وان الشاهد في
اسناد راضية الى الضمير لا في اسناد راضية الى عيشة لان المجاز
العقلي لا يكون بين المبتدا والخبر ان جعلت عيشة مبتدا سوغ الابتدا
به وصف مقدر وراضية هو الخبر ولا بين المنعوت والنعت ان
جعلت عيشة خبر مبتدا محذوف وراضية نعت بل الاسناد فيما
ذكرنا واسطة لا لحقيقة ولا لمجاز كما هو مذهب ح ط التابع له
المص وكذا يقال فيما ياتي قوله واسم المفعول نحو سيل مفعم بفتح
العين فان السيل مفعم بكسر العين اى مالئ لا مفعم بفتحها اى
مملوء فيقال افعم الاناء اى ملاته وقوله والصفة المشبهة
نحو زيد حسن في مقام افادة حسن الوجه فاسناد الحسن الى
ضمير زيد من اسناد الشيء الى غير من قام به اذ هو قائم بالوجه
وقوله واسم التفضيل نحو زيد احسن منك وهو على قياس ما قبله
وقوله والظرف نحو اعندك زيد فاسناد الظرف الذي فيه معنى
الفعل وهو الاستقرار الى زيد من قبيل اسناد الشيء الى غير
ما هو له اذ حقه ان يسند لمادة زيد لا لزيد وقوله والجار
والمجرور نحو افي الدار زيد اى ما قبلها على نمط ما قبله قوله
دخل بالكاف اسم الفعل نحو ودخل به البعض امثلة المبالغة ان
لم تدخلها في اسم الفاعل اه قوله اسم الفعل وذلك نحو نزال
وصه ريح الشمال وقوله واسم المصدر نحو الصلاة سلام او السلام
صلاة ونحو المنسوب نحو احسنك تميمي واما امثلة المبالغة فهى
داخلة في اسم الفاعل نحو حسنك ضراب بالسيوف وقدك
قداد للالوف قوله فانه هو الذي تضمن معنى الفعل اى وانما كان الظرف
المستقر متضمنا معنى الفعل لاستتار معنى العامل فيه اى فهم منه
لا ان كان لغوا واعلم ان كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان
لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا
خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون الا واجب
الحذف او خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه او جائزه
نحو زيد على الفرس اى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو
ما متعلقه خاص وسمى اللغو لغوا لخلوه من الضمير في المتعلق
والمستقر مستقرا اى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه قوله الشيء اى الى غير شيء

اى الى

اى الى غير لفظ وقول المص هو له اى لمعنى ذلك اللفظ اى ان مدلول
الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك
اللفظ اه قوله وانما افرد الضمير اى وانما افرد المص الضمير في قوله
الى غير ما هو له لان العطف باو في قوله هو اسناد الفعل او ما في
معناه بحيث لم يؤد الى افراد الضمير بما ذكر مع الضمير عائدا على
متعدد لانه مع العطف باو لا يحتاج لذلك سواء كانت للابهام او
التنويع كما هنا وذلك لان او لاحد الشيئين او الاشياء والاحد
مفرد لكن صرح في المغني بان الابدى نص على ان حكم او التي
للتنويع حكم الواو في وجوب المطابقة قال وهو الحق وح
فكان الاولى التثنية اه قوله هو اى ما ذكر من الفعل او معناه
قوله لا بد من معرفة حقيقته لبيان ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة اما ظاهرة واما خفية كما ياتي في كلام المحشي وقوله سواء
المسند اليها كما انبت الربيع البقل لان الاصل انبت الله البقل
بالربيع وان الربيع سبب عادي فان الحقيقة فيه اسنادها
بالفعل اه تنبيه اعلم ان المجاز العقلي عند الشيخ عبد القاهر
تارة يكون له حقيقة[2] نحو انبت الربيع البقل فان حقيقته انبت

٢ اى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو صح

الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة اى فاعل حقيقي نحو اقدمني
بلدك حق لي على فلان فالاقدام ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد
له حقيقة اذ هو امر اعتباري بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا
حقيقيا لان القدوم امر موجود فلا بد له من موجد فتقول قدمت
بلدك لاجل حق لي على فلان اه قوله فما ربحت تجارتهم اى
فالتجارة لما كانت سببا للربح اسند اليها مجازا من باب الاسناد
للسبب والرابح حقيقة اربابها وانما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا
بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال
الحقيقي اضافوا الربح للتجار لا للتجارة اه قوله واما خفية اى لكثرة
الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاستعمال الاسناد الى الفاعل الحقيقي

اهـ قوله يزيدك وجهه حسنا الخ اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما
اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر تلك الدقائق المودعة فيه
بعد التامل والامعان وهذا البيت منسوب فى المطول لابن المعذل
بضم الميم وفتح العين وتشديد الذال المعجمة على صيغة اسم المفعول
وذكر قبله بيتا وهو يربنا صفحتى قمر يفوق سناهما القمر اهـ
واراد بصفحتى القمر خدى المحبوب والسنا بالقصر الضوء والشعاع
شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادئ الرأى
ثم ظهر له بعد امعان النظر ان تشبيهه به وقع غلطا فاعرض عنه
وقال يفوق سناهما القمر قوله يزيدك وجهه حسنا من الزيادة
المتعدية لمفعولين احدهما كاف الخطاب الموجه لغير معين للمبالغة
وثانيهما حسنا وهذا البيت لكون سناهما يفوق سنا القمر والكلام على
تقدير مضاف اى يزيدك وجهه علم حسن اى علما بحسن فى وجهه
اذا ما زدته نظرا اى اذا دققت النظر فى وجهه وامعنته
فيه وذلك لان وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فتظهر
فى كل مرة من النظر والتامل دقيقة لم تظهر فى المرة التى سبقتها
وقوله فى وجهه اشار الى ان وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة
الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة
اى بواسطة حرف الجر وهو فى اهـ قوله المص لملابسة اى لملاحظة
ملابسة كما اشار له الش بقوله لاجل الخ واعلم ان هذا المجاز لابد
له من علاقة كما ان اللغوى كذلك وظاهر كلام المص ان العلاقة
المعتبرة هنا هى الملابسة فقط وانه لابد منها فى كل مجاز عقلى
من حيث انه جعلها علة دون غيرها بدليل الاقتصار عليها فى مقام
البيان قال الشيخ يس لكن يبقى هنا شىء وهو انه هل يكفى فى
جميع افراد هذا المجاز كون العلاقة الملابسة اولابد ان تتبين جهتها
بان يقال العلاقة ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة
وقوعه عليه او فيه او به وفى كلام بعض الفضلاء اشارة الى
الثانى اهـ قوله وهى السببية كما فى انبت الربيع البقل وقوله والوقوع
عليه كما فى قوله تعالى فى عيشة راضية وقوله والوقوع فيه اى

من زمان

من زمان او مكان كما فى نهاره صائم ونهر جار وليلى تو ضيح اهـ قوله
الش يشابه تعلقها الخ صفة لتعلق وفاعله يعود الى تعلق الفاعل
المفعول به ملابسة وقوله تعلقه مفعوله والضمير فيه يعود الى الفعل
او ما فى معناه وقوله بما متعلق بتعلقه وما واقعة على لفظ
وقوله هو اى الفعل او ما فى معناه وقوله له اى لذلك اللفظ
كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بنى له نحو
ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو وقوله فى مطلق
التعلق اى ان العلاقة هى مطلق المشابهة بين المسند اليه الحقيقى
والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى تعلق الفعل بكل منهما وان
كانت جهة التعلق مختلفة كالنهر فى قولك جرى النهر يشابه ما هو له
اى يشابه المسند اليه الحقيقى كالماء فى قولك جرى الماء فى ملابسة
الفعل وهو الجرى فالجرى يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس
النهر من جهة كونه واقعا فيه فجهة التعلق مختلفة كما علمت اهـ قوله
لا نفس التعلق الخ اى ان العلاقة هى مطلق المشابهة بين
المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى
تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة كالنهر
فى قولك جرى النهر يشابه ما هو له اى يشابه المسند اليه الحقيقى
كالماء فى قولك جرى الماء فى ملابسة الفعل وهو الجرى فالجرى
يلابس الماء من جهة قيامه به ويلابس النهر من جهة كونه
واقعا فيه فجهة التعلق مختلفة اهـ قوله الش يعنى ان الفعل
الخ لما كان ظاهر المص ان العلاقة هى الملابسة بمعنى التعلق
والارتباط بين الفعل والمسند اليه المجازى وكان هذا الظاهر
غير مراد وانما المراد ان العلاقة هى المشابهة بين المسند اليه
الحقيقى والمسند اليه المجازى فى الملابسة اى فى تعلق الفعل بكل
منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة اتى الش بالعناية اشارة الى
انه ليس المراد بالملابسة فى كلام المص التعلق بين الفعل
والمسند اليه المجازى كما مر بل المراد بها هنا المشابهة بين المسند
اليه المجازى والحقيقى فى مطلق التعلق فان قلت لاى شىء
حول الش العبارة وفسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له
ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذى ليس هو له مع ان

ذلك كان في اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك
ان ملاحظة المشابهة بين الفاعل المجازي والفاعل الحقيقي اتم
في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره اي الى غير ما هو
له وان كفى فيه مجرد الملابسة اي بين الفعل او ما في معناه وغير
ما هو له اه قوله لا يفيد ذلك صراحة لعلم عدم الافادة صراحة
من المقولة التي قبل هذه المكتوبة على قول الشارح يعني ان الفعل
الخ قوله الشارح ان الفعل او ما في معناه الخ يعني ان مدلول الفعل
ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل حقه ان يسند لمدلول
الفاعل وتوضيحه ان يسند الى الفاعل المراد باسناده اليه
نسبته اليه وسواء صلح حمله عليه ام لا قوله فالمراد مطلق النسبة
الخ اي فالمراد بقيامه به اتصافه به والتنسيب اليه وليس المراد
القيام الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود فلا يشمل
الاعتباري نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فالاقدام
ليس له فاعل حقيقي يكون الاسناد اليه حقيقة اذ هو امر اعتباري
بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم امر موجود
فلا بد له من موجد موجد يقول قدمت بلدك لاجل حق
لي على فلان وقولهم بالمجاز في اقدمني بلدك حق لي على فلان
على ان المعنى اوجد قدومي اما على ان المعنى حملني على القدوم
فلا مجاز وكون الحال لا يكون الا من ذي الفعل او الترك
غير صحيح اه قوله الشارح عند المتكلم في الظاهر معنى كلامه اسناد
الفعل او ما في معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر حاله وذلك الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له باعتقاده ومعنى كونه له ان معناه
قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان معنى ذلك
الفعل مخلوقا لله نحو حسن زيد او مخلوقا لغير الله على طريق
الكسب نحو ضرب زيد عمرا وسواء كان صادرا عنه باختيار او لا
كمرض ومات اه قوله متعلق بقوله الفاعل الخ الانسب بكون
الكلام في الاسناد لا في الكلمة ان يقول متعلق بقام والصفة
على سبيل التنازع وكذا عبر الشيخ الانبابي بقام والصفة
على سبيل التنازع اه قوله بان لا ينصب قرينة الخ اي وذلك
الفهم

الفهم حاصل من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينصب قرينة بسبب ان
لا يلاحظ قرينة على انه غير ما هو له فان لاحظها كان مجازا فالمراد
بنصبها ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول نحو قرائن الاحوال
فمدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها
وعدم ذلك اه قوله فالاقسام اربعة اي اقسام الحقيقة العقلية
وهي اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
وتوضيح الاقسام الاربعة ان المأخوذ من التعريف ان قوله ما هو له
يتبادر منه ان المراد ما هو له بحسب الواقع فيتناول ما طابق
الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما
فاذا قيد بقوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط
وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد وخرج به
ما يطابق الواقع فقط بعد ان كان داخلا فاذا زيد في الظاهر
دخل به في الحد ما طابق الواقع وما لم يطابق الاعتقاد
ودخل ايضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف متناولا
للاقسام الاربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق
شيئا منهما وما طابق الواقع دون الاعتقاد وما طابق الاعتقاد
دون الواقع اه وهذه الاقسام بعينها تاتي في المجاز العقلي
كما ستعرفه قريبا وبهذا تتضح عبارة المحشي قوله انبت الله البقل
اي فان انبات البقل في الواقع لله تعالى وهو كذلك في اعتقاد
المؤمن لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة اذا
كان المخاطب يعتقد ايمان المتكلم وانه ينسب الاثار كلها لله تعالى وعلم
المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا لان
المعلوم من حال المتكلم في هذه الحالة كونه لما هو له واما لو كان
المخاطب مؤمنا او كافرا او كان يعتقد ان المتكلم ممن يضيف الانبات
للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازا لان
اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له
والظاهر لو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل ممن يضيف
الانبات لله او لغيره وعلم المتكلم بتردده هل يكون الاسناد
حقيقة او مجازا والظاهر ان يقال انه حقيقة اذ ليس هناك قرينة
صارفة عن كون الاسناد لغير ما هو له وظاهر حاله ان الاسناد لما هو له

اهـ **قوله** نحو قول الجاهل المراد به الكافر الذى يعتقد نسبة التاثير الى
الربيع كما يوخذ من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر
وهو الكافر اهـ **قوله** انبت الربيع البقل اى فان انبات البقل فى
الواقع لله تعالى و فى اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا
الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وانه ينسب الاثار
لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او
كافرا مثله اما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بان اعتقد
انه مؤمن وانه ممن يضيف الانبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد
كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن
كون الاسناد لما هو له فان تردد المخاطب فى اعتقاد المتكلم ففيه
ما تقدم وقوله انبت الربيع يحتمل ان يراد منه المطر وان يراد
منه زمن الربيع وهو المتبادر اهـ **قوله** لمن لا يعرف حاله اى
لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو اى المعتزلى
يخفيها منه اما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم
ان المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حينئذ مجازا عقليا لانه
الاسناد الى السبب وهو الله فى زعمه لان تلك المعرفة قرينة
صارفة عن كون الاسناد لما هو له **قوله** وهو يخفيها اى
تلك الحالة منه واما لو قال خلق الله الافعال كلها لمن يظهر له
حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون
الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى فى زعمه اهـ **قوله**
خلق الله الافعال كلها اى الاختيارية والاضطرارية فقد
طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق الافعال كلها لله
تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده ان خالق
الافعال الاختيارية هو العبد اهـ **قوله** وانت تعلم انه لم يجئ اى
فذلك الاسناد من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما لانه
لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافى ذلك كونه كاذبا لان
الكذب لا ينافى الحقيقة اهـ **قوله** واما لو علم المخاطب بعلم المتكلم
اى وكان المتكلم يعلم ان المخاطب يعلم بذلك والا لم يجز ان يكون مجازا
لعدم تاتى جعل المتكلم علم السامع قرينة اهـ **قوله** لجواز ان يكون الى
اى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الخبرى فى هذا المثال

لملابسة

لملابسة كان زيد هنا سببا فى مجيئ الجائى حقيقة اى ويجوز
ان المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على انه لم يرد ظاهره فيكون
من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بان
زيدا لم يجئ لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكفى فى المجاز
ويجوز ان يكون المتكلم جعله قرينة ولم يتم ملابسة فهو مما لا يعتد
به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجهل ولا من المجاز لعدم
العلاقة اهـ **قوله** اعم من ان يكون عند الخ اى سواء كان ذلك الغير
عندنا فى الواقع او عند المتكلم فى الظاهر واشار بذلك الى ان الاقسام
الاربعة التى مرت فى الحقيقة تاتى هنا فى المجاز لشمول التعريف
لها وهى ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع فقط
وما طابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق واحدا منهما والامثلة
السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها امثلة ~~لاقسام المجاز~~
لاقسام المجاز العقلى باعتبار حال المخاطب فمثال ما طابق
الواقع والاعتقاد معا قول المؤمن انبت الله البقل لمخاطب
يعتقد ان المتكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد
فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد
عن ظاهره ومثال الثانى اعنى ما طابق الواقع فقط قول المعتزلى
خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد ان المخاطب عالم
بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة فى الاسناد عن ظاهره ومثال
الثالث اعنى ما طابق الاعتقاد فقط قول الجاهل انبت الربيع
البقل لمن يعتقد ان ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك
القائل باعتقاده وعلم ذلك القائل باعتقاده ومثال الرابع اعنى
ما لم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ
واظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب اهـ
وقد تقدم شرح هذه الامثلة مستوفى فى اقسام الحقيقة العقلية
قوله نحو اخرجت الارض اثقالها اى ما فيها من الدفائن والخزائن
اى ما كان مدفونا ومخزونا فيها كالكنوز والموتى نسب الاخراج
الى مكانه وهى الارض التى هى مكان متعلقه وهو المخرج اعنى الشئ
المدفون وهو اى الاخراج لله حقيقة والحاصل ان الاسناد
فى هذه الاية للمفعول به بواسطة حرف لا للظرف المكانى لان الارض

ليست مكانا للفعل اذ لا ايقاع هنا اخرج فيها بل اخرج منها لان الانهار
مخرجة عنها لا فيها والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته
له لوقوعه فيه اهـ قوله ومثال المصدر اي فيما بني للفاعل واسند
للمصدر وكذا يقال فيما ياتي اهـ قوله جد جده اي جد اجتهاده واصله
جد زيد جدا اي اجتهادا لان حق الجد ان يسند للفاعل الحقيقي
وهو الشخص لا للجد نفسه لكن اسند اليه لمشابهته له في تعلق الفعل
بكل منهما لان ذلك الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك
الفعل اهـ قوله ومثال الظرف اي ظرف الزمان اي فيما بني للفاعل
واسند للزمان لمشابهته للفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل
منهما لان الشخص صائم في النهار اهـ وجرى النهر هذا مثال للظرف
المكان اي فيما بني للفاعل واسند للمكان لان الماء جار في النهر اي
في الحفرة التي يكون الماء فيها اهـ ان اسند كل منها الى المفعول الخ
اي المفعول به كضرب زيد وقوله او الى الظرف اي ظرف الزمان
نحو صيم رمضان او ظرف المكان نحو جلس امام الامير وقوله
او الى المصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة اهـ قوله
واما اذا اسند للفاعل اي اسند الفعل المبني للمفعول للفاعل
نحو افعم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافعام لانه هو
الذي ملأ الارض لان اصله افعم السيل الوادي بالبناء للفاعل
بمعنى ملأه ثم بني افعم للمفعول واسند للسيل اهـ قوله واما السبب الخ
اي واما اسناد الفعل المبني للمفعول للسبب فلا يتاتى لعدم
صحة المعنى فلا يقال انبت الربيع لان الربيع اما المطر او زمان
الربيع لانه هو السبب في الانبات اهـ قوله فيسند السبب اي السبب
العادي كانبت الربيع البقل او السبب الآمر كبنى الامير المدينة اهـ
تنبيه اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند
نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما عليه الدماميني
وغيره ونازع فيه السيد الصفوي وكذا المرودي فانه حقق
ان الاسناد في الثلاثة المذكورة حقيقة وعليه جرى الشارح والمحشي قوله
الخ فاذا اسند لغيره كالفاعل الخ حاصل كلامه انه اذا اسند الفعل
او ما دل على معناه للفاعل النحوي فان كان مدلول ذلك الفاعل
النحوي الذي اسند اليه الفعل او معناه هو الفاعل الحقيقي
كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوي مصدرا
او ظرفا او سببا او مفعولا نحو عيشة راضية فاصل هذا التركيب عيشة
رضيها

رضيها صاحبها فالرضى كان بحسب الاصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو
الصاحب ثم حذف الفاعل فاسند الرضى الى ضمير العيشة وقيل
عيشة رضيت لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضى
بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث
صدوره منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فضمير العيشة فاعلا
نحويا لا حقيقيا ثم اشتق من رضيت راضية ففيه معنى الفعل
واسند الى المفعول وكذلك اذا اسند الفعل او ما دل على معناه
لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوي مدلوله هو
المفعول الحقيقي كان ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا
كما لو كان نائب الفاعل مصدرا او ظرفا او فاعلا نحو قولك افعم
السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقي للافعام لانه هو الذي
ملأ الارض لان اصله افعم السيل الوادي بالبناء للفاعل بمعنى
ملأه ثم بني افعم للمفعول قوله غير الفاعل اي الحقيقي وقوله
في المبني للفاعل اي النحوي وقوله وغير المفعول به اي في الواقع
وقوله في المبني للمفعول به اي النحوي وذلك لما تقرر من ان
ما هو له في المبني للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام
ماخوذة في مفهومه وان ما هو له في المبني للمجهول هو المفعول
به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه ماخوذة في مفهومه اهـ قوله
الخ لشبهه به في الملابسة هذا يفيد ان العلاقة معتبرة بين
المسند اليه المجازي والمسند اليه الحقيقي وهو خلاف ما افاده
كلامه اولا وهما قولان في المسالة فلعله اشار بما ذكر للخلاف
قوله الخ اي صارفة الخ ليس المراد ان يكون القرينة صارفة عن الحقيقة
ان الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان
ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد في اللفظ ثابت
لما هو له وبالنظر اليها يفيد انه لغير ما هو له قوله الخ فان الضارب
الخ علم المحذوف اي وانما كان الاسناد للفاعل في المثال الاول
وللمفعول في المثال الثاني حقيقة لان الضاربية الخ اهـ قوله السيل
لان لا ملابسة بينه الخ اي مع لا تعلق وارتباط بينه وبين المسند
اليه اهـ قوله الضفدعة الخ اي محقق الاسناد ان يكون للماء للبحر
لا للضفدعة لانه لا مناسبة بين الضفدعة والسيل ولا بين الضفدعة
والماء في ملابسة السيل وحق الاسناد ايضا ان يكون كزيد مثلا لا لابن الحسين

قاله لا هنا نسبة يبين الى الحصين والعمل ولا يبينه ويبين تريد في ملابسة
العمل اه قوله عامل تونى بسكون اللام والياء على حكاية لحن العوام
او برفع عامل وسكون ياء تونى نصبا على ان اى ربيعة لراعى
المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والرسم تابع للفظ وقال العصام
ان فى قولهم الضفدعة الخ استعارة تمثيلية لان المتقصم من ضعف
الانسان ومع ذلك يحمل الامانة اى التكاليف الشرعية التى هى كالمركب
مشحونة مملوءة ليثقل حملها على القوى فضلا عن الضعيف اه قوله
فانه هذيان ليبر الخ ان الكاف زائدة والوجه ان الهذيان هو
الخالى عن المعنى رأسا كصوت الغراب وهذا له معنى الا انه خلاف
الواقع اه قوله الخ وبقوله مع قرينة الكذب الخ اى كقولك جاء زيد
وانت تعلم انه لم يجئ فان اسناد الفعل حقيقى وان كان لغير ما هو له
لكنه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له
ثم ان ظاهر ان قول الجاهل المذكور ليس من الكذب مع انه منه واجيب
بان المراد بالكذب الذى يعتقد المتكلم كذبه قاصدا ترويجه لعدم الامكان
وقول الجاهل ليس منه بهذا الاعتبار لانه يعتقد صدقه والحاصل
ان المراد بالكذب ما خالف الواقع والاعتقاد كقولك جاء زيد
وانت تعلم انه لم يجئ وقصدت ترويج ظاهره ولم يعلم المخاطب بكونه
كذبا فهو من الاسناد الحقيقى بخلاف قول الجاهل المذكور فانه
وان كان من الاسناد الحقيقى الا انه موافق للاعتقاد فليس داخلا
فى الكذب بالمعنى السابق اه وبهذا يتضح كلام المحشى على هذا المحل
قوله وبهذا يندفع الخ اى وباعتقاد المتكلم كذب ما اخبر به اندفع
الخ اه قوله حينئذ اى ح قلنا او لانه اسند الى ما هو له عند المتكلم
الخ اه قوله هو من الاسناد الخ المناسب ان يقول هما اى الكذب
وقول الجاهل انبت الربيع البقل من الاسناد الحقيقى لانه
اسناد الشئ الى ما هو له عند المتكلم فى ظاهر حاله وقوله فهو خارج
بقوله الخ اى بقول المصنف فى التعريف هو اسناد الفعل او ما فى معناه
الى غير ما هو له الخ والمناسب للمحشى ان يقول فهما خارجان ليناسب
الجواب

الجواب السؤال ولعله تحريف او افرد الضمير باعتبار المذكور اه
قوله انهما اى الكذب وقول الجاهل قوله بالقيد الاول متعلق
بقوله خارجان اى بالقيد الاول فى التعريف وهو قوله الى غير
ما هو له وقوله لان الغيرية قيد اى فى التعريف صادقة بالواقع اى
بكون المسند اليه غيرا فى الواقع فقط وان طابق الاعتقاد وقوله
وهذا قول الجاهل بعينه اى فالجاهل يعتقد انبات الربيع للبقل
حقيقة وهو خلاف الواقع لان المنبت حقيقة هو الله وقوله بالواقع
والاعتقاد اى ان الغيرية فى التعريف صادقة بكون المسند اليه غيرا
فى الواقع والاعتقاد دون الظاهر اعنى حال المتكلم وقوله
وهذا هو الكذب بعينه اى لان قولك جاء زيد ~~وانت~~ وانت
تعلم انه لم يجئ فيه الاسناد الى غير ما هو له فى الواقع والاعتقاد
دون الظاهر اه تنبيه فى الصدق مذاهب ثلاثة فالجمهور
على ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها والجاحظ على
ان صدقه مطابقته للواقع مع الاعتقاد والكذب عدم
مطابقته لهما وغيرهما واسطة بين الصدق والكذب والنظام
على ان صدقه مطابقته للاعتقاد والكذب عدم مطابقته
له فالجاهل كاذب عند الجمهور صادق عند النظام واسطة عند
الجاحظ اه ولا يقال الخ يمكن ان وصفه بالنحول من وصف
السبب الذى هو الجزء بوصف المسبب الذى هو الكل قوله
ولذلك اى ولاجل اشتراط نصب القرينة فى المجاز وقوله لا يدرى
حال القائل اى لم يعلم او يظن حال القائل اى انه ينتفى الحمل
على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر
بان علم ان قائله يعتقد الظاهر او ظن ذلك او شك فيه ففى الاحوال
الثلاثة يحمل على الحقيقة لانها الاصل وخرج بانتفاء العلم او الظن
بحال المتكلم ما اذا علم انه لا يعتقد الظاهر او ظن ذلك لانه فى هاتين
الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله المعلوم او المظنون قرينة
صارفة للاسناد عن ظاهره وقوله لا يحكم بانه مجاز اى ويحمل
على الحقيقة لانها الاصل وان كانت كاذبة كما تقدم اه قوله قول
الشاعر هو الصلتان العبدى اه قوله اشاب الصغير الخ اى لم يحمل
نحو قوله اشاب الصغير الى آخر البيت على ان اسناد اشاب وافنى

الى كر الغداة ومر العشي مجاز بل يحمل على الحقيقة التي هي الاصل في
الكلام وان كانت كاذبة لانه لا يعلم ولا يظن ان قائله لم يرد ظاهره
اى ظاهر الاسناد لانتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد
لما هو له المشروط في تعريف المجاز لاحتمال ان يكون معتقد اللفظ
ومعنى البيت ان كرور الايام ومرور الليالي يجعل الصغير كبيرا
والطفل شابا والشيخ فانيا اه قوله اى فهو غير ما هو له عند المتكلم
في الظ الاوفق في التعبير ان يقول بدل قوله اى فهو غير الخ اى فهو
اسناد لغير ما هو له لملابسة مع قرينة ما هو له عند المتكلم
الشمول الا ان الاول انسب بقوله عند المتكلم مع قرينة
خلاف الواضح اى لان الواضح ان الله هو المنبت حقيقة قوله وان كان
المسند مفعول اى المسند كل من الفعل المبنى للمفعول واسم المفعول قوله فان
قوله السلب تابع له وطارئ عليه اى فيدخل في المجاز العقلي ما صام
نهارى لانه يقدر فيه ان الاثبات كان قبل النفي ثم طرأ النفي عليه
وهذا يفيد ان ما صام نهارى مجاز عقلي دائما وقد تبع الشارح في
هذا السعد وحقق العصام في الاطول ان نحو ما صام نهارى ان كان
في مقام نفي الصوم عن المتكلم فهو مجاز عقلي فان الصوم حقه ان يسند
الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى النهار وان كان في مقام
نفي الصوم عن النهار كان حقيقة عقلية فان الصوم حقه ان يسند
الى النهار في مقام نفيه عنه اه قوله دفع لما يقال ان حاصل
الايراد ان التقييد بالاثبات يقتضي عدم جريانه في النفي وليس
كذلك الا ترى الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اه قوله وحاصل
الدفع الخ اى انه قيد بالاثبات لا لاثرتيته او لانه الاصل لان المجاز
في النفي فرع المجاز في الاثبات بمعنى ان النفي لا يكون مجازا الا
اذا كان الاثبات كذلك اه قوله الحكم مطلقا اى ان المراد بالاثبات
الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفي اذ في كل منهما انتساب
واتصاف اه قوله وهو من تصرفات العقل اى ان التصرف الخ
والتصرف فيه امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد او قوله
علاقة اللغوى اى بخلاف المجاز اللغوى فان التصرف فيه امر
نقلي وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اه قوله لتعلق فانه
يرجع فيه الى وضع اللغة اى لاجل معرفة المنقول عنه حتى تعلم
العلاقة

العلاقة بين المنقول اليه وبينه اهـ قوله ولا يقال ان فيه نسبة
الشيء الى نفسه حاصل الاعتراض ان في قوله اسناد المجاز نسبة الشيء
الى نفسه لان المجاز هو الاسناد وحاصل الجواب انه من نسبة
الخاص للعام لان المجاز يشمل اللغوى ايضا اى انه يسمى
اسناده مسمى بالمطلق مجازا من انه فرد من افراده او ان المراد
بالمجاز المنسوب اليه المصدر اعنى التجوز والمجاوزة وح فالمعنى
يسمى اسناده مسمى بالمجاوزة لان ذلك الاسناد جاوز به المتكلم
اصله وحقيقته واوصله الى غيره اه الشيء بمعنى النسبة اى المطلقة
الصادقة بالحقيقة والمجازية فهو من نسبة الخاص للعام اه قوله
وهي ثبوت المسند للمسند اليه هذه هي النسبة الكلامية وقوله
اى فلا يقال ان فيه نسبة الشيء الى نفسه اى لان المراد بالحكم
المنسوب اليه النسبة الكلامية وهي ثبوت المسند للمسند اليه
كما علمت والمراد بالمنسوب وهو المجاز الذى هو عين الاسناد
النسبة الخارجية وهي وقوع ثبوت المسند للمسند اليه او عدم وقوعه
اهـ قوله الا ان اريد بالحكم الايقاع والانتزاع اى ادراك ان النسبة
واقعة او ليست واقعة وبيان ان في كلام الشارح نسبة الشيء الى نفسه
اذا اريد بالحكم الايقاع والانتزاع ان المنسوب وهو المجاز هو
الاسناد والنسبة على وجه النفي والاثبات والمنسوب اليه
وهو الحكم ادراك ان النسبة واقعة او غير واقعة وهو نفس
المجاز بالمعنى المذكور وكتب الدسوقي على قول السعد ويسمى مجازا
حكميا اى منسوبا للحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة المتعلق
بالفتح للمتعلق بالكسر او انه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه
بها فان قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وح فيلزم تعلق
الشيء بنفسه ~~وحاصل~~ قلت المراد بالحكم المنسوب والمتعلق بكسر
اللام خصوص النسبة الاسنادية والمراد بالحكم المنسوب اليه
والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية او اضافية
او ايقاعية وح فهو من نسبة الخاص للعام او من تعلق الخاص بالعام
اهـ قوله المص وله ملابسات جمع ملابسة والملابسة هي التعلق
والارتباط بين الفعل او ما في معناه وما اسند اليه اهـ قوله
المص يلابس الزمان اى لكونه جزء مدلوله فيلابسه لدلالته عليه

تضمنا او لكونه لازما لوجوده وقوله والمكان اى بسبب دلالته عليه
التزاما باعتبار انه لابد له من محل يقع فيه اه **قوله** واحترز عن المفعول
معه نحو جاء الامير والجيش وقوله كالحال نحو جاء زيد راكبا وقوله
ونحوها اى كالتمييز نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الا زيدا
اه **قوله** ولذا اى لاجل ما ذكر فيما الحق بالمفعول معه الخ اى فان هذه الامور
لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها
كالمصاحبة فى المفعول معه والتقييد فى الحال والبيان فى التمييز
فان هذه المعانى لا تفهم منها اذا رفع الاسم واسند اليه الفعل
اه **قوله** واسند الى المفعول بواسطة الحرف سواء كان الحرف فى نحو
سال الاباطح فالفعل مبنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة
فى والاصل سال الماء فى الاباطح فحذف الجار توسعا ثم حذف
الفاعل واسند الفعل الى المفعول او كان الحرف من نحو قوله
تعالى واخرجت الارض اثقالها فالفعل مبنى للفاعل واسند الى
المفعول له بواسطة من والاصل اخرج الله من الارض اثقالها
فحذف الجار توسعا ثم حذف الفاعل واسند الى المفعول اه
قوله الخ ولو بواسطة الحرف نحو مررت بزيد وضربت فى الدار
وفى يوم الجمعة ولا ولاجل التاديب ولا يقال لهذه مفعول
فيه ولا مفعول له لانهما انما يطلقان على ~~المفعول~~ المنصوب
بتقدير فى واللام على القول المشهور خلافا لابن الحاجب
وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المص للجار والمجرور اه **قوله**
المص والسبب اى لحصوله به وسواء كان السبب معنويا كالم
ا ولا كما فى بنى الامير المدينة اه **قوله** الخ وكذا يلاحظ فى المصدر
لكونه جزء مدلوله فيلابسه بدلالته عليه تضمنا اه **قوله** كبنى الامير
المدينة جعل الامير سببا عاديا لان المدينة لا يكون بنيانها لغير
الامير عادة واعتناء انه سبب آمر والامر التمثيل للعادى
بانبت الربيع البقل واروى الماء زيدا واشبع الطعام عمرا
وقطع السكين اللحم عند الموحد الذى يعتقد ان الربط بين هذه
الاشياء ومسبباتها عادى يمكن تخلفه والسبب العقلى نحو
العالم دال على وجود الله والاثر يرشد الى المؤثر فان الدال
والمرشد حقيقة هو الله ولكن اسندت الدلالة الى السبب العقلى
الذى لا يمكن تخلفه والسبب الشرعى نحو اوجب الزوال الظهر

واوجب

واوجب القتل عمدا القصاص واوجب روية هلال رمضان
الصوم فان الموجب هو الله لكنه اسند ذلك الى السبب الشرعى
اه **قوله** جد جده اى جد اجتهاده واصله جد زيد جدا اى اجتهادا
لان حق الجد ان يسند للفاعل الحقيقى وهو الشخص لا للجد نفسه
لكن اسند اليه لمشابهته له فى تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك الفعل
صادر من الشخص المصدر جزء معنى ذلك الفعل اه **قوله** كما يسند الى
الفاعل اى الحقيقى لا الاصطلاحى فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقى
وهو ما حقه الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة
عند المتكلم فى الظاهر وقوله فى المبنى للفاعل اى النحوى وفى ذكره فى
الكلام شبه استخدام لانه ذكر الفاعل اولا بمعنى واعاد ذكره ثانيا
بمعنى آخر وكذا يقال فى المفعول له واما قلنا المراد بالفاعل
الفاعل الحقيقى لاجل اخراج قول المؤمن انبت الربيع البقل من الحقيقة
لانه وان اسند الفعل المبنى للفاعل له لكن ذلك الفاعل الذى اسند
له الفاعل النحوى لا الحقيقى وكذا يقال يخرج قول الجاهل المعلوم
جهله انبت الله البقل عن الحقيقة لان الفعل المبنى للفاعل لم يسند
للفاعل الحقيقى عنده فى الظاهر وهو وما قبله داخل فى المجاز لكونه
اسنادا الى غير الفاعل الحقيقى لاجل الملابسة اه **قوله** الخ ومر اسند
الى الزمان اى لمشابهته للفاعل الحقيقى فى ملابسة الفعل لكل منهما
قوله لانه حقيقة هذا كلام مجمل وتفصيله ان اسناد الفعل المبنى
للمفعول الى المكان والزمان ان كان بتوسط فى ملفوظة او مقدرة
فهو حقيقة نحو ضرب فى الدار وفى يوم الجمعة وان كان على الاتساع
باجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا
نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار اه **قوله** واسند اليه المكان بجعل
المكان بيانا للضمير فى اليه اى واسند الى جار الى المكان وقوله
عيشة بيان للفعل الحقيقى اى جارية عيشة مراده بالعين الماء فالاولى
له ان يقتصر على قوله واسند اليه او يقول واسند اليه جار اه الخ
والاصل هو راض عيشته الذوجه يحتاج فى هذا المثال بتوجيه آخر
بانه اصله رضى المؤمن عيشته ثم اقيم عيشة مقام مؤمن للمشابهة بينهما
فى تعلق الفعل وهو الرضا بكل فصار رضيت عيشة وهو فعل مبنى
للفاعل فاشتق اسم فاعل منه واسند الى ضمير المفعول به وهو عيشة بعد
تقديمه وجعله مبتدا ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالمبتدا فى مثل قوله

عيشة أي يذوا راضية وقد رشحنا العدو في هذا التركيب عيشة رضيها صاحبها
فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو الصاحب ثم
حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة وقيل عيشة رضية لما
بين الصاحب والعيشة من المشابهة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت
جهة التعلق لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه وبالعيشة
من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لا حقيقيا
ثم اشتق من رضيت راضية فعينه معنى الفعل والسند إلى المفعول اهـ
قوله والأولى جعله الخ أي لأنه لا حرف بين قوله بينه وبين قوله
نهر جار المتقدم اهـ قوله الخ بواسطة من أي أن الإسناد في هذه الآية
للمفعول به بواسطة من لا للظرف المكاني لأن الأرض ليست مكانا للفعل
إذ لا يقال هنا أخرج فيها بل أخرج منها لأن الأثقال تخرج منها
لا فيها والمكان الملابس للفعل هو مكان الفعل وملابسته لوقوعه
فيه اهـ قوله الخ أي ما فيها من الخبر اهـ وقوله من الدفائن أي ما كان مدفونا
وتحتها كالكنوز والموتى اهـ قوله فهو مجاز عقلي على مجاز لغوي
وقال عنه الطرفان في أنبت الربيع البقل وهما المسند والمسند إليه
حقيقيان لغويان لأن الربيع إما المطر وإما من الربيع فكل منهما
الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز إلا في الإسناد إذا أصدر
من الموحد فعلى هذا لا يكون المجاز إلا في الإسناد
اهـ قوله الخ فيما أسند للسبب الآمر فيه المجاز عقلي
للسبب الآمر اهـ أي فيما بني للفاعل وأسند تنبيهات الأول ذكر المص أمثلة المجاز للإسناد
الفعل المبني للفاعل ولم يذكر أمثلة المجاز لإسناد الفعل المبني للمفعول
وعن تذكرها فنقول إسناده للمصدر لا يكون إلا مجازا نحو ضرب
ضرب شديد وإسناده للمكان والزمان إن كان بتوسط في ملفوظ
أو مقدر فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وإن كان على
الاتساع بإجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان
مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا يسند إليه
الفعل المبني للمجهول ما لم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل
جلس في الدار وإسناده إلى السبب الغير المفعول له مجاز اهـ الثاني
اعلم أن القرينة في جميع ما ذكر من الأمثلة الاستحالة العقلية
الآتي الإسناد إلى السبب الآمر فإنها الاستحالة العادية والعلاقة
في الجميع الملابسة بمعنى مشابهة الفاعل المجاز للفاعل الحقيقي في تعلق
الفعل

الفعل بكل منهما وإن اختلفت جهة التعلق لأن تعلقه بالفاعل
الحقيقي بتعلق صدوره منه وتعلقه بالفاعل المجازي من جهة وقوعه
عليه أو فيه أو من جهة كونه جزائه إلى آخر ما مر ومن هذا الوجه
أنه لا بد في المجاز العقلي من تبيين جهة الملابسة بين الفاعل الحقيقي
والمجازي اهـ قوله المص والقرينة القرينة فعيلة بمعنى مفعول له
أي مقرونة أو بمعنى فاعلة أي مقارنة وقوله إما لفظية نسبة
اللفظ المطلق من نسبة الجزئي إلى الكلي وكذا يقال في قوله معنوية الخ
قوله المص كاستحالة قيام المسند بالمذكور أي الصادر أو صدوره
عنه وقوله بالمذكور أي في عبارة المتكلم لفظا أو تقديرا وليس المراد
المذكور في عبارة المص سابقا اهـ قوله وحق الإسناد أن يكون لصاحبها
أصل هذا التركيب نفس جاءت بي إليك لأجل المحبة فالمحبة سبب
داع إلى المجيء لا فاعل له فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من
حيث تعلق المجيء بكل منهما صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز والقرينة
الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد القائل
أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في حصول الفعل
فمعنى ذهبت بزيد صاحبته زيدا في الذهاب وعلى هذا فمعنى قولك
محبتك جاءت بي إليك أن محبتك صاحبتني في المجيء إليك ولا شك
أن مجيء المحبة محال أما على ما قاله س من أن باء التعدية بمعنى
همزة النقل وأن معنى ذهبت بزيد أذهبته أي جعلته ذاهبا
بمعنى كنت سببا في ذهابه من غير مشاركة له في الذهاب إذ لا يعني
بالسبب إلا الحامل على الشيء ولا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة
لأنها تثير المجيء وتحمل عليه فلا يكون إسناد المجيء إليها مجازا فلعل المثال
مبني على مذهب المبرد قوله الخ يكون جاريا على المشهور في تعريفهم
أي تعريف المجاز المفرد أي لأن المشهور في تعريفه هو الكلمة المستعملة الخ
وقوله والا لعرفه بالاستعمال أي وإن لم يعبر بالمجاز المفرد وعبر بالكلمة
فيقال أما المجاز في الكلمة فهو استعمالها في غير ما وضعت له الخ لأن
المجاز المطرد في الكلمة هو الاستعمال كما قال المحشي وقوله وعرضها
تقدم الخ أي فيما تقدم من قوله والمجاز إما في الإسناد وإما في الكلمة
الخ وقوله بما تقدم أي بقوله وإما في الكلمة وقوله لأنه الأنسب الخ أي لأن
المجاز في الكلمة هو الاستعمال وهو يناسب الإسناد لأن كلا منهما مصدر
وهو صفة للمسند بكسر النون اسم فاعل والمستعمل بكسر الميم كذلك

يرمز بالاستعمال بأن يعود إما المجاز في الكلمة

اهـ قوله عن التعبير بالكلمة اى لم يقل واما المجاز فى الكلمة وقال
واما المجاز المفرد قوله لزم اخذ الشىء الخ غير مسلم فان الكلمة
ظرف لا معرف فلو قال لزم ظرفية الشىء فى نفسه لكان مناسبا ومع
ذلك فالظاهر قول الشيخ والا لعرفه بالاستعمال اى اللازم عدم صحة
الاخبار لا الدور مع صحة الاخبار لان المجاز الذى يكون فى الكلمة
تارة وفى غيرها اخرى المجاز بالمعنى المصدرى وهو النقل فلا يصح
الاخبار عنه بالكلمة المستعملة الخ فالمتعين الاخبار عنه بالاستعمال فى
الغير الذى هو النقل الى الغير قول الشيخ والا لعرفه بالاستعمال اى
لاجل صحة الاخبار اهـ قوله لانه هو المنظور فى الكلمة اى فى قول
المص السابق والمجاز اما فى الاسناد واما فى الكلمة وقوله فلو
عبر به اى بالمجاز فى الكلمة بان قال اما المجاز فى الكلمة قوله المص
الكلمة جنس وقوله المستعملة فصل اول اخرج الكلمة قبل الاستعمال
وبعد الوضع فانها ليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة لان المجاز والحقيقة
انما يجريان فى اللفظ بعد استعماله وانما قلنا وبعد الوضع ~~فانها ليست~~
بمجاز لان الكلمة قبل الوضع لا تسمى كلمة بل هى من المهملات فلم تدخل
فى الكلمة حتى يحتاج لاخراجها اهـ قول الشيخ خرجت الكلمة قبل الاستعمال
كلفظ اسد بعد وضع الواضع لها وقبل استعمالها لا من الواضع
ولا من غيره فانها ليست بمجاز كما انها ليست بحقيقة لان اللفظ
قبل استعماله لا يوصف بحقيقة ولا مجاز وان كان موضوعا اهـ قوله
المص فى غير ما فصل ثان ولا يخفى ان غير من ادوات النفى وما اما
اسم موصول او نكرة موصوفة وعلى كل فلفظ ما مفيد للعموم
فيكون النفى مسلطا على كل فرد اى الكلمة المستعملة فى مغاير جميع
ما وضعت له اى لم تستعمل فى فرد من الافراد التى وضعت له
فخرج المشترك كعين اذا استعمل فى احد معانيه لانه
لم يصدق عليه انه لم يستعمل فى جميع ما وضع له بل استعمل
فى بعض ما وضع له وخرجت الحقيقة مرتجلة كانت وهى
التى

التى لم يسبق لها وضع كسعاد وادد او منقولة كفضل واسد
اذا سمى بهما لان كلا منهما لم يستعمل فى غير ما وضع له وانما
مثلنا بالاسد للمنقول والمرتجل لان له جهتين فباعتبار جعله
علما الرجل مثلا منقول وباعتبار وضعه الاصلى وهو جعله
اسم جنس للحيوان المفترس مرتجل وفيه اشارة الى ان
النقل كما يكون فى الاعلام يكون فى اسماء الاجناس قوله
المص فى غير ما وضعت له اى فى غير كل معنى وضعت الكلمة
له وقولنا فى غير كل معنى لو ضع لمعنى ما فانها من صيغ العموم
لا لتقدير محذوف فى المتن اى المستعملة فى مغاير جميع ما وضعت
له وهو من عموم السلب لجميع الافراد اى عموم النفى لا من سلب
العموم اى نفى العموم ودفع بذلك اعتراض التعريف بانه غير
مانع لشموله الاعلام المنقولة والمشترك المستعمل فى احد معنييه
من حيث انه موضوع له اذ يصدق على ذلك انه كلمة استعملت
فى غير ما وضعت له وهو المعنى الثانى كالعين مثلا اذا استعملت
فى الباصرة كان معناها مغايرا لمعناها اذا استعملت فى عين الشمس
مثلا وحاصل الدفع ان المشترك والمنقول لم يستعملا فى غير جميع
ما وضع له بل فى غير بعضه اهـ تنبيه اختلف فى معنى اللام
الواقعة فى قوله فى تعريف المجاز فى غير ما وضعت له فقيل صلة
لوضع اى متعلقة به معدية وموصلة له الى معموله نظير الباء
فى مررت بزيد وقيل تعليلية اى دالة على التعليل فمن قال بالاول
اى كون اللام صلة وضع قال ان اللفظ الموضوع لمعنى كلى اذا استعمل
فى فرد من افراده من حيث خصوصه كان مجازا اى لفظا مستعملا
فى غير المعنى بازائه لعلاقة الكلية لان الفرد من جهة خصوصه
غير الكلى او من حيث كونه فردا منه كان حقيقة لان الجزئى من جهة
اندراجه تحت كليه وتحقق كليه فيه وقطع النظر عن تشخصاته
الخارجة عنه كليه فصار اللفظ كانه مستعمل فى نفس المعنى الكلى
الذى عين بازائه وعلى هذا السعد فى مطوله ومن قال بالثانى اى كون
اللام تعليلية قال ان استعماله فى الفرد حقيقة مطلقا اى عن التقييد
بجهة الفردية فلا فرق بين اعتباره من جهتها واعتباره من جهة الخصوصية

في اذا سمي الكلي المستعمل في غير حقيقته دون قول الاطلاق الخيمي هو ن
الكمال ابن الهمام وانه قال انه مذهب المتقدمين لا الحرفي بخلافه
اقول ان كان القائل بان اللام تحليلية وان استعمال الكلي في فرده
حقيقة مطلقا يقول بان استعماله في نفس الكلي حقيقة ايضا
وهو المتبادر احتاج الى ان يوقع ما في التعريف على مطلق المعنى
اي المعنى المطلق عن التقييد بالجزئي او الكلي اعم من ان يكون جزئيا
كلية كحيوان مفترس بالنسبة للفظ اسد او فردا من افراد الحقيقة
الحقيقة الكلية كذات موجودة في الخارج تحقق فيها حيوان
مفترس ليشمل التعريف القسمين فيكون جامعا وايقاع ما على مطلق
المعنى مع كون اللام تحليلية صحيح لان اللفظ كما يوضع لاجل
ان يستعمل في الفرد يوضع لاجل ان يستعمل في الحقيقة الكلية
وان كان يقول بان استعماله في نفس الكلي مجاز احتاج الى
ان يوقع ما على الفرد اي ليكون التعريف جامعا ولان الاستعمال
في الفرد هو علة الوضع للكلي ليس الا اه قوله المص وضعت
اما صلة ما ان جعل اسما موصولا او صفة ان جعلت ما نكرة
وعلى كل فالصلة او الصفة جرت على غير من هي له لان الضمير
في وضعت ليس عائدا على ما بل على الكلمة لانها الموضوعة
واما ما فانه موضوع له فكان الواجب ابراز الضمير ويجاب
عن المص بانه لم يبرز الضمير جريا على طريقة الكوفيين المجوزين
ذلك عند امن اللبس ونقل بعضهم عن الرضي ان الخلاف بين
البصريين والكوفيين انما هو في الوصف واما عدم الابراز مع
الفعل فجائز اتفاقا اه قوله المص لعلاقة فصل ثالث خرج به الغلط
كما ياتي لك وقوله مع قرينة مانعة عن ارادته فصل رابع مخرج
للكناية كما ياتي لك ايضا قوله خرج مجاز الحذف والزيادة اي لانهما
ليسا من المجاز بالمعنى المصطلح عليه وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له الخ بل هما على مطلق التوسع والتسمح واعلم ان لفظ المجاز كما يطلق
على الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ يطلق على معنى اخر وهو
الكلمة التي تغير اعرابها الاصلي على سبيل الاتساع اي التوسع فيقال
ان اللفظ مجاز وصح توصيفه احدهما الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له لعلاقة وقرينة والثاني للكلمة التي تغير حكم اعرابها الاصلي فيكون

اطلاق

اطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال او على سبيل المشابهة اي مشابهة
الكلمة التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها و ذلك بان شبهت
الكلمة المنتقلة عن اعرابها الاصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها
الاصلي بجامع الانتقال عن الاصل في كل واستعير اسم المشبه به وهو
لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز على الكلمة
التي تغير اعرابها الاصلي مجاز بالاستعارة وتغيير الاعراب يحصل
بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحق نوعا من الاعراب
فلما حذف حدث نوع اخر او بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة التي
قبله لو عاص الاعراب فحدث بزيادته نوع اخر من الاعراب فالاول
اي التغير الذي يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازا كقوله تعالى
وجاء ربك واسال القرية والثاني اي التغير الذي يكون بسبب زيادة
وتسمى الكلمة بسببه مجازا ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة
المجيء على الله تعالى وذلك لان المجيء عبارة عن الانتقال
من حيز الى حيز اخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم الحي الذي له رجل
فمطلق الجوهرية مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة
فاذا لم يمكن هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه
يصح بتقدير المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق
والقرينة على ذلك المقدر الامتناع العقلي فان قلت كما يستحيل
المجيء على الرب يستحيل ايضا مجيء امره لان المراد بامره حكمه المحكي
عنه وهو معنى من المعاني وقد علمت ان المجيء مخصوص بالجسم الحي
قلت الامر وان كان المجيء محالا عليه ايضا الا انه يصح اسناد المجيء
اليه مجازا لكونه كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكثرة
جاء امر السلطان الينا اي بلغنا وان كان الجائي في الحقيقة حامله
وهذا الاسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفية بخلاف اسناد
المجيء الى الله تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازا لاستحالة بلوغه
الينا فوجب ان يكون الكلام بتقدير المضاف ليصح الكلام ولو بالتجوز
في المقدر ايضا وانما حمل واسال اهل القرية على تقدير المضاف
للقطع بان المقصود من الاية سؤال اهل القرية لا سؤالها نفسها
لان القرية عبارة عن الابنية المجتمعة وسؤالها واجابتها خارق للعادة
وان كان ممكنا لكن ليس مرادا في الاية بل المراد فيها سؤال اهلها

للاستشهاد بهم فيجيبوا بما يصدق او يكذب لاسوالها لان الشاهد
لا يكون جمادا فان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن من هذا
القبيل بل هو من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له لعلاقة مع قرينة لانه ح مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل
على الحال وا فاصل ليس كمثله شئ على زيادة الكاف لان المقصود
نفي ان يكون شئ مثل الله تعالى لا نفي ان يكون شئ مثل مثله
لانه لا مثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثل من يكون مثله
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلي
في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف لان الكاف اما حرف جر او اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده
وكلاهما يقتضي الجر والمسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية ولفظ
مثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير فكما وصفت الكلمة
بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلي كذلك وصفت به باعتبار
نقلها عن اعرابها الاصلي اهـ قوله ان التعريف للماهية اي ماهية المجاز
المفرد اي حقيقته لان الماهية والحقيقة والمفهوم والمعنى الفاظ
مترادفة معناها واحد وقوله والتا للوحدة اي التاء في الكلمة
للوحدة اي الشخصية حتى يمكن التنافي وقوله وبين الماهية
والوحدة تناف لان الماهية امر كلي والوحدة تنافيه اي
لان الوحدة تنافي الامر الكلي اعني الجنس لان الكلمة جنس
في تعريف المجاز والجنس يصلح لكثيرين والوحدة تنافي ذلك
قوله وهو اي المجاز المفرد وقوله ماهية الكلمة اي حقيقتها وحقيقة
الكلمة القول المفرد والقول المفرد هو اللفظ المستعمل فكان
المص قال اما المجاز المفرد فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
الخ وقوله جرد التا عن معنى الوحدة الشخصية اي ان الوحدة
نوعية وهي لا تنافي الجنس وقوله ان التا جزء من ماهية المجاز اي
من دال ماهيته صريحا اي ان التا لفظ دال الماهية مدلول التعريف
لا فرد فرد حتى تكون التا جزءا اهـ وقوله لانه يعتبر فيه وحدة ماهيته
اي ماهية المجاز المفرد واحدة لا متعددة اي فالتا للوحدة الماهية
لا للفرد الشخصي حتى يكون تناف ومعنى انها للوحدة الماهية افادتها
عدم تعددها كما ان الحيوان في تعريف الانسان واحد لا متعدد

اهـ قوله لانها الاستعمال الخ اي ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
وضعت له اولا قوله وخرج ايضا استعمال الكلي الخ توضيحه الحاصل
ان اللفظ الموضوع لمعنى كلي اذا استعمل في فرد من افراد معناه
من حيث خصوصه كان مجازا مرسلا اي لفظا مستعملا في غير المعنى
الذي وضع له اولا لعلاقة الكلية لان الفرد من جهة خصوصه
غير الكلي كقوله تعالى ام يحسدون الناس يعني محمدا صلى
الله عليه وسلم وان استعمل في فرد من افراد معناه من حيث
كونه فردا منها كان حقيقة لان الجزئي من جهة اندراجه
تحت كليه وتحقق كليه فيه وقطع النظر عن متشخصاته الخارجية
عين كليه فصار اللفظ كانه مستعمل في نفس المعنى الكلي الذي
وضع له اهـ قوله الكلي الخ نسبة للكل الذي هو الجزئي والجزئي
نسبة للجزء الذي هو الكلي وذلك لان القاعدة ان كل كلي
جزء من جزئيه وهو كل جزئي كل لكليه لان حقيقة الجزئي مركبة من
الكلي ومن التشخص فالجزئي كل للكلي والكلي جزء الجزئي مثلا حقيقة
زيد مركبة من الانسان والتشخص فالانسان كلي وهو جزء من
جزئيه كزيد وزيد جزئي وهو كل لكليه اهـ قوله من حيث
تحققه فيه اي وجوده فيه لتحقق الانسانية في زيد فاستعمال
الانسان في زيد من حيث تحققه فيه حقيقة اهـ قوله واما من
حيث خصوص الجزئي الخ اي واما استعمال الكلي في الجزئي من
حيث خصوص الجزئي فهو مجاز مرسل علاقته العموم اي العامية
اي كون الشئ شاملا لكثيرين كقوله تعالى ام يحسدون الناس
يعني محمدا صلى الله عليه وسلم وكقوله تعالى الذين قال لهم
الناس يعني نعيم بن مسعود الاشجعي وقوله بين استعمال العام
الخ الفرق بين المطلق والعام والمقيد والخاص ان المطلق
هو اللفظ الدال على المفهوم الكلي لا بشرط شئ والعام هو اللفظ
الدال على المفهوم بشرط الشمول ويرادفه الكلي لكنه يستعمل
في المعنى اي يوصف به المعنى غالبا كما ان العام يستعمل في اللفظ
اي يوصف به اللفظ غالبا فالفرق بينهما اعتباري والخاص
هو الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته ويرادفه الجزئي والفرق

بينهما اعتباري كالفرق بين الكلي والعام والمقيد هو
اللفظ الدال على المفهوم بشرط تعيينه بامر خارج ينضم اليه اهـ
فقوله اللفظ جنس وقوله الدال فصل مخرج للمهمل وقوله
على المفهوم الكلي مخرج علم الشخص وقوله لا بشرط شيء مخرج
علم الجنس والمقيد والخاص وقوله بشرط الشمول مخرج
للمطلق والمقيد والخاص وعلم الجنس وقوله لكنه الخ استدراك
لرفع ايهام استوائهما في الاستعمال وقوله غالبا وغير الغالب
وصف اللفظ به نحو لفظ انسان كلي وقوله غالبا وغير الغالب
وصف المعنى به نحو الحيوان عام وقوله اعتباري اي باعتبار
الاستعمال فقط وقوله بشرط تعيينه مخرج للمطلق والعام
وقوله بذاته مخرج للمقيد اهـ ص وعليش عليه قوله يوخذ من قوله
الخ اولا الخ حاصله ان المنفي عن المجاز هو الوضع الاصلي
الاولي شخصيا كان او نوعيا والمشتقات وما معها وان كانت
موضوعة بالنوع لكنه وضع اولي واما المجاز فوضعه ثانوي
كما صرح جوابه وبهذا يرجع الخلاف في كون المجاز موضوعا اولا
لفظيا ومعنى وصفه بالنوعي الثانوي ان الواضع بعد ان تقرر
الحقائق رجع ويقول جعلت كل سبب مثلا يدل على مسببه بالقرينة
واما الحقيقة فوضعها اولي اي قبل ان يتقدمها وضع لغير ذلك
ثم تارة يكون وضعها شخصيا كلفظ اسد وانسان وتارة نوعيا
بان يقول الواضع جعلت كل لفظ مشتق على هيئة فاعل مثلا
يدل بنفسه لا بالقرينة على المتلبس بالفعل على جهة القيام به
اهـ خضري تنبيه قال الغنيمي مستدلا على كون المجاز موضوعا
وضعا نوعيا تاويليا ويقاس عليه الكناية ما نصه لثبوت
قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه
على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى
معين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا اعني المشابهة
او غيرها ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي
لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بواسطة القرينة
لا بغيرها وهذا غير الوضع النوعي المعتبر في كون اللفظ حقيقة لان
النوعي

مبحث الوضع واقسامه

النوعي المعتبر في ذلك هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه
بواسطة تعيينه مثل الحكم على ان كل لفظ على وزن فاعل فهو لذات
من يقوم به الفعل اهـ اي فاللفظ الذي على وزن فاعل معين
للدلالة بنفسه على ذات من يقوم به الحدث فتفهم الذات التي
قام بها الحدث من موازن فاعل بواسطة تعيينه لها لا بواسطة قرينة
فوضعه تحقيقي نوعي بخلاف وضع المجاز فانه نوعي تاويلي
اهـ وحاصله ان الوضع النوعي في المجاز تاويلي وفي الحقيقة تحقيقي
وان التاويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والتحقيقي
ما كانت الدلالة معه بواسطة الوضع وها انا اذكر لك الوضع واقسامه
لتكون على بصيرة فاقول الوضع اي لا بقيد كونه وضع لفظ تعيين
شيء اي لفظ او كتابة او اشارة او عقدة او غيرها للدلالة على شيء
اي ذات او معنى بنفسه ووضع اللفظ اي التحقيقي تعيينه للدلالة
على معنى اي مفهوم ذاتا كان او معنى بنفسه وله قسمان شخصي
ونوعي لان الموضوع اي اللفظ الذي اريد وضعه ان اخذ اي اعتبر
ولوحظ واستحضره الواضع حين ارادة وضعه شخصا معينا اي
جزئيا معينا مانعا نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فالوضع
شخصي مثل ان يقول الواضع عينت هذا اللفظ للدلالة على معنى
كذا وان اخذ الموضوع اي لوحظ واعتبر اللفظ الذي اريد وضعه
عاما كليا مثل ان يقول الواضع كل لفظ يكون على هيئة كذا
عينته ليدل على معنى كذا فالوضع نوعي اهـ فقوله عاما كليا
اي اجعل العام الكلي الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة
فيه آلة لاستحضاره والعام والكلي مترادفان فجمعهما تاكيد وقوله
مثل ان الخ وذلك مثل استحضار صيغ المشتقات بامر كلي كل ما كان
على هيئة فاعل او فعل او يفعل او مفعول او فعال او مفعال
وقوله كذا اي فاعل او مفعول وقوله على معنى كذا الحدث وزمن
ماض او ذات متصفة بمعنى المشتق منه اهـ ص في رسالة البيانية
وعليش عليه وفيه كلام طويل فانظره قوله الخ لانه وضع لكل منهما
وضعا اوليا اي فالكلمة استعملت فيما وضعت له اولا والمراد ان لا تستعمل
في شيء تكون موضوعة له اهـ قوله ونحوه من كل مشترك اي فانه تعدد
فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين المعنيين مثلا ولا يشترط
فيه هجران المعنى الاول اهـ قوله هو خارج بها اي المشترك خارج بها الواقعة

في التعريف لما فيهما من العموم لانهما من صيغ العموم فمعنى كلام المصنف
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اى المستعملة في مغاير جميع ما وضعت
وضعت له اهـ وقد تقدم لنا في الكتابة على تعريف المجاز ما فيه
الكفاية فارجع اليه قوله او بالعلاقة معطوف على بها وقوله لانه
اى المشترك وقوله لم يستعمل فيه لعلاقة الخ اى بل استعمل فيه لكونه وضع
له اهـ قوله المص لعلاقة بفتح العين سواء كانت في الامور المعاني
كعلاقة المجاز والحب القائم بالقلب او المحسوسات كعلاقة السيف
والسوط وقيل انها بالفتح في المعاني وبالكسر في المحسوسات وهي
مناسبة خاصة بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول اليه
وتسمى علاقة لان بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالاول فينتقل
الذهن منه الى الثاني اهـ قوله مناسبة بفتح السين جنس وقوله
خاصة اى كمشابهة الرجل الشجاع للاسد في الجراءة في رايت اسدا
في المسجد والمسببية في امطرت السماء نباتا والسببية في رعينا
غيثا فصل مخرج للمناسبة العامة كمطلق تعلق فلا يسمى علاقة
وقوله بين المنقول عنه الخ اى حاصلة بينهما فصل ثان مخرج لمناسبة
خاصة بين غيرهما كالاخوة وقوله بها اى بسبب المناسبة الخاصة بين
المعنيين وقوله المعنى الثاني اى المنقول اليه وقوله الذهن بكسر
الذال الفهم والعقل وحفظ القلب والفطنة والذهن عرفا قوة
مهيئة للنفس لاكتساب العلوم التصورية والتصديقية اهـ ص
وعليش عليه قوله وكذلك بين المعنيين المجازيين الخ اى وكما تعتبر
العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تعتبر بين معنيين مجازيين
في المجاز على المجاز كما في قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا
ولو صح في الاية انه استعمل اولا السر الذي هو ضد الجهر في الوطء
مجازا لكونه لا يكون الا سرا ثم نقل من الوطء الى سببه وهو العقد
فهو مجاز على مجاز علاقة الاول اللازمية والثاني السببية
ولم ينقل لفظ السر عن الاخفاء الى العقد فيكون مجازا عن
حقيقة لعدم المناسبة الخاصة بينهما لان العقد يلزم الاعلان شرعا
وعادة اهـ ص وعليش مع زيادة قوله من جعل اللام للتعليل اى في
قوله لعلاقة اى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لاجل علاقة
اهـ قوله ان يكون البلغاء اى اهل من البلاغة الشاملة للمعاني والبيان
ويمكن ان يراد بالبلغاء جميع البلغاء العالمون بالاصطلاحات وغيرهم
من ارباب السليقة اى الطبيعة اهـ دسوقي قوله اعتبروا نوعها الخ

اى ان

اى ان المعتبر نوع العلاقة ولذا صح انشاء المجاز في كلام المولدين
فاذا عرفنا ان العرب استعملوا لفظا في سبب معناه او في المسبب عن معناه
او في المشابه لمعناه جاز لنا ان نستعمل لفظا مغايرا لما استعملوه
لمثل تلك العلاقة لان العرب قد اعتبروها لا بها ولا اقتصر على خصوص
اللفظ الذي استعملوه ولو كان المعتبر شخص العلاقة لتوقف استعمال
اللفظ في معناه المجازي على النقل عن العرب في تلك الصورة
مع انه ليس كذلك اهـ دسوقي وفي ص مع حاشيته يشترط في العلاقة
ان يكون نوعها مسموعا على الصحيح لا شخصها على الصحيح مثلا
نشترط ان يسمع التجوز بنوع السبب عن المسبب ولا يشترط ان يسمع
التجوز بخصوص السبب الذي نستعمله عن المسبب الذي نستعمل هذا
السبب فيه وقيل لا يشترط سماع نوع كل علاقة بل يكتفى بسماع
نظيره نوع العلاقة او نوع ما هو دونها ايضا مثلا اذا سمعنا
العرب اطلقت المسبب على السبب او اللفظ باعتبار ما يؤول جاز
لنا ان نطلق الملزوم على اللازم واللفظ باعتبار ما كان نظرا
لاستعمالهم نظير ما هو نظيره ذلك او دونه وقيل لا يكتفى سماع النوع
بل لا بد من سماع اللفظ المتجوز بها وان لم يستعملها المتكلم في خصوص
ما استعملها فيه العرب بخصوص محل الاستعمال ليس شرطا اجماعا
اهـ فقوله نوعها اى كلي العلاقة المخصوصة الملحوظة للتجوزات
كمطلق السببية الشاملة للسببية الخاصة في رعينا غيثا وغيرها
وقوله مسموعا اى ممن يحتج بكلامه كالقران والحديث وكلام العرب
في ضمن جزئي من جزئيات وقوله مثلا اى يتضح به الفرق بين
نوعها وشخصها وقوله يشترط اى في صحة استعمالك اسم سبب خاص
في مسبب خاص كالثمر في صنوه وقوله بنوع السبب اى اسمه في ضمن جزئي
كقولهم رعينا غيثا وقوله بخصوص السبب اى باسم السبب الخاص
الذي نستعمله يعني لا يشترط استعمال العرب الثمر في الصنو
في صحة استعمالنا فيه ولا استعمالهم دخول الوقت في وجوب الصلاة
في صحة استعمالنا فيه بل يكفي فيهما استعمالهم الغيث في النبات
لتحقق نوع السببية فيه وعلى هذا فقس باقي انواع العلاقة
واشخاصها فعد بان الفرق بين نوع العلاقة الذي يشترط سماع
وشخصها الذي لا يشترط وقوله وقيل لا يشترط سماع نوع الخ مقابل
الصحيح من انه يشترط سماع نوعها وقوله بل يكتفى اصحاب الانتقالى
وقوله نظيره نوع العلاقة اى التي نريد التجوز بها لا خطرها في القوة كالسببية

والملزوم فيتفا ذا سمحت احداهما صح اعتبار الاخرى هنا وقوله اونوع
ما هو دونها اى ضعيف عن العلاقة التى اردنا التجوز باعتبارها
كالمسببية والسببية فاذا سمحت الاولى ساغ لنا اعتبار الثانية الاقوى
وقوله وقيل لا يكفى سماع النوع الخ مقابل الصحيح ايضا لكن من حيث
تعلقه بالمنفى اى قوله لا نشترطها اه قوله ولا بد من ملاحظتها
اى ولا بد من ملاحظة العلاقة فلا يكفى فى المجاز وجودها من
غير ان نعتبرها المستعمل وبملاحظتها تصحح لاستعمال اللفظ فى
غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها وانما اشترطت فى المجاز
ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازى والمعنى الاصلى ولم نصح
ان نطلق اللفظ عليه بلا علاقة ونكتفى بالقرينة الدالة على
المراد لان اطلاق اللفظ على غير معناه الاصلى ونقله له على
ان يكون الاول اصلا والثانى فرعا تشريك بين المعنيين فى اللفظ
وتفريع لاحد الاطلاقين على الاخر وذلك لا يتم الا بوجه
لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى
وذلك الوجه هو المناسبة والا كانت فى التخصيص فيكون
تحكما ينافى حسن التصرف فى التاصيل والتفريع اه دسوقى قوله
ابلغ من الحقيقة اورد عليه ان ابلغ ان كان ماخوذا من
بلغ بضم اللام بلاغة ففيه ان البلاغة لا يوصف بها المفرد والمجاز
قد يكون كلمة مفردة وايضا الحال ان اقتضى الحقيقة كانت البلاغة
فى الاتيان بها ولا عبرة بغيرها من كناية او مجاز وان اقتضى
المجاز او الكناية كانت البلاغة فى الاتيان بما ذكر ولا عبرة
بالحقيقة وان كان ماخوذا من بالغ مبالغة ففيه ان افعل
التفضيل لا يصاغ من الرباعى وقد يجاب باختيار الاول وان
المراد البلاغة اللغوية وهى الحسن فقوله ابلغ من الحقيقة اى افضل
واحسن منها ويصح ارادة الثانى بناء على مذهب الاخفش
والمبرد المجوزين لصوغ افعل التفضيل من الرباعى والمعنى
انه اكثر مبالغة فى اثبات المقصود اه دسوقى قال الحفنى فان جعل
من بلغ المبنى للمجهول كان فيه شذوذان لان افعل التفضيل لا يصاغ
الا من ثلاثى مبنى للفاعل قوله من نرجس النرجس بكسر النون وفتحها
والجيم مكسورة وهو نبت ذو رائحة طيبة قوله البرد شئ ينزل من
السحاب جامدا كالملح ويقال له حب السحاب قوله من المعنى
الحقيقى هو انه مطرت دموعا من عينين على خدين وعضت على
الاصابع

الاصابع بالاسنان اه قوله الفرق بين المجاز والكذب الخ قال الصبان
فى رسالته الفرق بين المجاز والكذب حاصل بالتاويل اى ارادة
خلاف ظاهر اللفظ ونصب القرينة على ان الظاهر الذى هو المعنى
الحقيقى غير مراد فالمتجوز مؤول لكلامه وناصب قرينة على ان
الظاهر غير مراد له بخلاف الكاذب فانه يدعى الظاهر ويريده ويروج
همته الى اثباته مع كونه غير ثابت فى نفس الامر مثلا اذا قال
قائل جاءنى اسد مع ان الاسد الحقيقى لم يجئ اليه فان لم يرد
ظاهر اللفظ بل اراد الرجل الشجاع الذى يشبه الاسد الحقيقى
ونصب لذلك قرينة فالكلام استعارة وان اراد ظاهره ولم ينصب قرينة
على خلافه فهو كذب اه قال محشيه قوله ونصب قرينة عطف على
بتاويل فهو تمام المعرف فهو مجموع التاويل والنصب وقوله فالمتجوز
اى المستعمل لفظا فى غير ما وضع هو له فى اصطلاح التخاطب لاجل
علاقة وقرينة مانعة تفريع على الفرق وتفصيل لاجماله وقوله
مؤول اى صارف لفظه عن ظاهره ومريد خلافه وقوله وناصب
عطف على مؤول وقوله فانه اى الكاذب الخ علة للمخالفة وقوله
همته اى قوته وقوله استعارة اى ذو استعارة ومعلوم انها مجاز
اه قوله لا تاويل به الخ التاويل عرفا ارادة خلاف ظاهر اللفظ وقد
اشتهر انه صرف اللفظ عن ظاهره بان يراد معنى غير معناه الظاهر المتبادر
منه الموضوع له كان يراد من اسد الرجل الشجاع ومن الغيث النبات
وهذا فى المجاز دون الكذب اه عليش قوله وبهذا يرد الخ اى وباشتراط
ملاحظة العلاقة والقرينة يرد على الظاهرية النافين وقوع المجاز
فى الكتاب والسنة زاعمين انه كذب بحسب الظاهر اذ لا كذب مع اعتبار
العلاقة والقرينة لان الكاذب لا ينصب دليلا على مراده بل
يروج ظاهر كلامه وانما اشترطت العلاقة فى المجاز لعدم وضع
اللفظ له والقرينة لتبادر الحقيقة من اللفظ والا لاستعمل من غير
ما تشابه بينهما اه حفنى قوله على من انكر وقوع المجاز فى القرآن وهم
الظاهرية الزاعمون لعدم وقوع المجاز العقلى واللغوى فى القرآن لايهامهم
المجاز الكذب والقرآن منزه عنه ووجه الرد انه لا ايهام مع
القرينة اه دسوقى قوله هذا اى خرج الغلط باشتراط ملاحظة
العلاقة ان لم يوجد فيه الخ اه قوله خذ هذا الفرس الخ اى فاستعمال
الفرس فى الكتاب وان صدق عليه انه كلمة استعملت فى غير ما وضعت له

لكن ليس لعلاقة بل هذا الاستعمال غلط اى سبق اليه لسان المتكلم
اهـ قوله من باب قولهم ان السالبة الخ اى القضية السالبة وبيانه
كما تقدم يوخذ من تعليل الشارح الآتي العلاقة ليست ملاحظة في
الغلط فالموضوع لفظ والمحمول ليست ملاحظة في الغلط ونفي
ملاحظة العلاقة صادق بعدم وجودها اصلا كالكتاب بالفرس
المحض لانه لا علاقة بين الفرس والكتاب وبوجودها مع عدم ملاحظة
كمثال الشارح لان العلاقة وهي المشابهة موجودة فيه لكنها غير
ملاحظة اهـ قوله هو الخ اى الغلط وقوله بقيد الاستعمال اى المفهوم
من قوله في تعريف المجاز الكلمة المستعملة الخ وقوله لان الاستعمال
علة للنفي اعنى قوله هو خارج الخ وقوله لانه بقالم علة للنفي
اعنى قوله للاستعمال اهـ قوله هو اى الاستعمال لا يخرج الغلط الاعتقادى
الخ اهـ تنبيه الغلط ثلاثة اقسام خطا لسانى عن سهو بان
يسبق لسانه الى لفظة من غير قصد لها وله صورتان ان
يريد ما وضعت له كان يتلفظ بالانسان موضع الكتاب سهوا مع
ارادة الحيوان الناطق وان يريد غير ما وضعت له كان
يتلفظ بالفرس موضع الكتاب سهوا مع ارادة معنى الكتاب
وهو بصورتيه خارج بقيد المستعملة في تعريف المجاز لان
المتبادر منه المستعملة قصدا كما في سائر الافعال الاختيارية
وخطا لسانى عن قصد بان يقصد استعمال اللفظ في غير ما
وضعت له لا لعلاقة مع علمه بانه مخطئ وهذا خارج من تعريف
المجاز والكناية بقولنا لملاحظة علاقة ومن هنا يعلم ان المراد
بالغلط فيما مر هذا القسم وخطا اعتقادى بان يستعمل اللفظ بناء
على اعتقاد فاسد قال العلامة س م وهذا مما ينبغى ان لا يخرج
عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل في الموضوع له او في
غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فمن اشار الى
كتاب بهذا الفرس لاعتقاده انه فرس انما استعمل الفرس
في معناه لا في غيره وان اخطأ في اعتقاده ان المشار اليه
فرس في الواقع فيكون حقيقة ومن اشار الى كتاب
بهذا الاسد لاعتقاده انه رجل شجاع فانما استعمله في معناه
المجازى مع وجود العلاقة وان اخطأ في اعتقاده ان المشار
اليه رجل شجاع في الواقع فيكون مجازا اهـ قوله المص مع قرينة
صفة لعلاقة اى لعلاقة كائنة مع قرينة كما هو شأن الظروف

بعد

بعد النكرة المحضة قال العصام والاولى لعلاقة وقرينة لان
القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز اهـ
ونوقش كلامه بانه مبنى على غير الغالب من ان مع تدخل على التابع
نحو ان الله معنا والغالب دخولها على المتبوع نحو جئت مع الامير
وباعتبار الغالب تكون العلاقة تابعة للقرينة لا العكس ويجاب
عن المص بان يجعل مع لمجرد المصاحبة فانها قد ترد لذلك اهـ خضرى
قوله المص مع قرينة القرينة ما يفصح عن المراد من لفظ آخر
وان شئت قلت ما يفصح عن المراد من غير ان يستعمل فيه اهـ
فقوله والقرينة اى حقيقتها ومعناها في عرف البيانيين وقوله
ما اى امرا والامر الذى سواء كان لفظا او غيره حتى يشمل
العرف وغيره وقوله يفصح اى يظهر ويبين مضارع افصح وقوله
عن المراد اى المعنى الذى اريد فصل اول مخرج لامر لا يفصح
عنه وقوله من لفظ آخر خرج له الحقيقة والمجاز والكناية
اهـ ص وعليه عليه قوله واما القرينة المعينة الخ اى ان المتوقف
عليه تحقق المجاز هو القرينة المانعة فالمعينة ليست بشرط
في تحققه وصحته بل في حسنه وقبوله عند البلغاء والمعينة
اخص من المانعة فيعطى من رايت بحرا يعطى مانع من ارادة
البحر الحقيقى ومعين للمراد به وهو الكريم بخلاف في الحمام
يعطى فانه مانع من ارادة البحر الحقيقى غير معين للمراد
به اذ يحتمل الكريم والعالم اهـ خضرى والفرق بين المانعة
والمعينة ان المانعة لا تفصح عن المعنى المراد وانما تمنع من
ارادة المعنى الاصلى بخلاف المعينة فانها تفصح عن المراد
ويلزم من ذلك انها تمنع من ارادة المعنى الاصلى فكل معينة
مانعة ولا عكس ومثال الاولى في الحمام من قولك رايت
بحرا في الحمام ومثال الثانية يعطى من قوله رايت بحرا يعطى
اهـ باجورى قوله قال العصام في الرسالة الفارسية الخ عبارة
الامير قال الشيخ عصام الدين في الرسالة الفارسية وهنا بحث
وهو ان المجاز المرسل والاستعارة مع كونهما مدار البيان
ليس عليهما دليل قاطع وذلك لان القرينة غاية ما فيها

المنع من ارادة المظم في الكلام وبعد ذلك يحتمل تقدير مضاف وان
الاصل رايت شبه اسد مثلا قال فان قلت تفوت المبالغة
التي في الاستعارة قلنا تحصل المبالغة بحذف المضاف واحلال
المضاف اليه محله ورده المولوي في التقريب بان اغراض البلغاء
انما تحصل بالتصرف في المعاني لا بمجرد تصرف لفظي بحذف
ونحوه اه وبهذه العبارة تتضح عبارة المحشي قوله بناء على انها واسطة
بين الحقيقة والمجاز اي انها واسطة لا حقيقة ولا مجاز اما
انها ليست حقيقة فلان الحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له
والكناية ليست كذلك واما انها ليست مجازا فلان المجاز يشترط
فيه القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة والكناية ليست كذلك
لانها اللفظ المراد به لازم معناه مع جواز ارادته اي ارادة
المعنى مع اللازم فليست بمجاز لجواز ارادة الموضوع له ولا حقيقة
لجواز استعمالها فيما وضعت له ومجرد جواز ارادة المعنى الاصلي
لا توجب كون اللفظ مستعملا فيه اه دسوقي وخضري قوله فهي
خارجة بقوله في غير الخ اي لان الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت
له الخ اه قوله بقصد الاخبار باللازم والملزوم معا اي قصد المتكلم
بقوله زيد طويل النجاد مثلا الاخبار باللازم وهو طول
القامة والملزوم وهو طول النجاد لانه يلزم من طول النجاد طول
القامة ويصح العكس ايضا بان يجعل الملزوم طول القامة واللازم
طول النجاد لان كلا من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر
وملزوم له اذ كل منهما مساو للآخر اه قوله صحة ارادة المعنى الحقيقي
اي مع الكناية وقوله وعدمها اي عدم صحة ارادة المعنى الحقيقي
مع المجاز لان قرينة المجاز مانعة من ارادة المعنى الحقيقي
الفرق للقوم وقوله واعترض ذلك الخ اي واعترض هذا الفرق
عصام الدين اه قوله بانه اي الحال والشان وقوله اذا اراد اي الفارق
بين المجاز والكناية وقوله لا تمنع اي القرينة في الكناية وقوله
على سبيل الاستقلال اي لذاته اي لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي
لذاته وقوله لا تمنع منه اي لا تمنع قرينة الكناية من ارادة المعنى
الحقيقي على سبيل الاستقلال وقوله بل تمنع منه اضراب انتقالي

اى بل

اى بل تمنع قرينة الكناية من ارادة المعنى الحقيقي لذاته اذ
ارادة المعنى الحقيقي لذاته كما لا تجوز في المجاز لا تجوز في الكناية
وقوله وان اريد الخ اي وان اريد بالفرق ان قرينة الكناية
لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي لا لذاته وقوله بل للتوصل
اضراب انتقالي اي بل يجوز ان يراد المعنى الحقيقي للتوصل به
الى المعنى الكنائي وقوله فمنعه اي فبحث فيه بان المجاز كذلك
اي لا تمنع فيه القرينة الا ارادة المعنى الحقيقي لذاته ويجوز
ارادته للانتقال منه الى المجاز في اسد يرمي ليس فيه منع الاسد
الا المرمي الذي يمنع ان يكون المقصود لذاته السبع المعروف
ولا يمنع ان يكون مقصودا للانتقال الى الشجاع وح فلم يثبت
الفرق بين الكناية والمجاز وقوله وح اي وحينئذ كانت ارادة
المعنى الحقيقي لا بد منها للانتقال فيهما وارادته على سبيل الاستقلال
منفية فيهما فلا فرق الخ اه قوله باختيار الثاني اي وهو عدم منع
القرينة ارادة المعنى الحقيقي لا لذاته بل لارادة التوصل الى المعنى
الكنائي وقوله لا يصح في المجاز الخ اي ولا يصح المعنى الثاني وهو ارادة
المعنى الحقيقي لا لذاته الخ الا لو كان المراد بارادته حصوله في الذهن
اي اخطاره بالبال وتصوره للانتقال لكن ليس هذا معنى ارادته
اي ارادة المعنى الحقيقي مع الكناية بل معناه معها قصد الاخبار
به وان لم يكن مقصودا بالذات بل لينتقل منه الى المعنى الكنائي
اه قوله وليس هذا مرادا الخ اي وليس حضور المعنى الحقيقي في الذهن
لاجل الانتقال مرادا في الكناية وانما المراد فيها ان كلا من المعنى
الحقيقي والكنائي يقصد الاخبار به الخ اه قوله للتنافي بين المعنى
الحقيقي والمجازي اي لان الرجل حقيقته تنافي السبعية فلا يمكن
اجتماعهما اه قوله لكن هذا الفرق الخ اي الفرق بين الكناية والمجاز
لا يتم الخ استدراك على ما توهمه الكلام السابق من تمام الفرق
حتى على مذهب من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز اه قوله الا على
مذهب من يجوز الجمع الخ اي فيقال في الكناية على هذا الفرق جمع
بين الحقيقة والمجاز لان قرينة الكناية لا تمنع من ارادة المعنى
الحقيقي مع المعنى الكنائي بل يقصد الاخبار بهما معا ففي قولك

ن بطويل النجاد اخبار بطول النجاد وهو علاقة السيف وبطول
القامة وصريح كلام المحشي انه لا يتم الفرق الا على مذهب
المانعين الجمع بين الحقيقة والمجاز وليس كذلك بل يتم ايضا لان
محل المنع عند القائل به اذا كان المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
مقصودين بالذات وهنا ليس كذلك لان المعنى الحقيقي
في الكناية بقصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات
بل لينتقل منه الى الكنائي اه وحاصل بحث العصام ان الكناية
يصح فيها ارادة الموضوع له وهو المعنى الحقيقي لا لذاته بل للتوصل
به الى الانتقال الى المراد وهو المعنى الكنائي فيها اي في الكناية
القرينة المانعة عن ارادته لذاته لا للتوصل والمجاز كذلك لا تمنع
قرينته الا ارادة المعنى الحقيقي لذاته ويجوز ارادته للانتقال
منه لا يرمي في قولك جائني اسد يرمي يمتنع ان يكون المقصود
لذاته السبع ولا يمنع ان يقصد للانتقال الى الشجاع فلا يثبت
المجاز متميزا عن الكناية في شيء من الاستعمالات اه ومحصل
الجواب عن هذا الايراد ان اراد بجواز ارادة الموضوع له اي
ارادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي حصوله في الذهن
وتصوره للانتقال فلا نزاع بكسر الباء وسكون الراء اي لا منع
ومشاحة وهذا مراد للعصام في ذلك التجويز في المجاز المتقرر
في كلام المتقدمين لكن هذا معنى ارادته مع الكناية بل معناه
قصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات بل لينتقل منه
الى الكنائي ولا اشكال انه جمع بين الحقيقة والمجاز ومنع خلافه
لان محل المنع عند القائل به اذا كانا مقصودين بالذات وهنا
ليس كذلك وان اراد ان الموضوع له وهو المعنى الحقيقي
يكون مخبرا به مع المجاز حتى يكون معنى رايت اسدا يرمي
انه راى السبع والرجل الشجاع فهو باطل فاذ يرمي يمنع من
ذلك اذ المجاز من حيث انه مجاز ينافي الحقيقة اه خضري وكلام
الامير في ذكر اعتراض العصام على فرق القوم بين الكناية والمجاز
بان قرينة الكناية لا تمنع ارادة المعنى الحقيقي فيها بخلاف المجاز
قال العصام ارادة المعنى الحقيقي للانتقال لا بد منها فيهما اي
في الكناية والمجاز وارادة المعنى الحقيقي بالاستقلال منتفية فيهما
فلا فرق بين المجاز والكناية اذا ورد بان الفرق بامر ثالث وهو

صحة الاخبار بهما اي بالمعنى الحقيقي وغيره في الكناية بان يقصد
طول النجاد وطول القامة معا لكن المعنى الحقيقي وهو طول
النجاد اي حمائل السيف تبع والمقصود غيره وهو طول القامة
ولا يمكن ذلك في المجاز لان الرجل حقيقة تنافي السبعية فلا يمكن
اجتماعهما فيه واما ارادة المعنى الحقيقي في المجاز للانتقال فمجرد
اخطاره بالبال لا قصد اخباره اه بايضاح وعبارة الدسوقي
والحاصل ان الكناية والمجاز يلتقيان في ارادة ويفترقان
من جهة ان الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الاصلي والمجاز
لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد ان لا تصحبها قرينة تمنع
من ارادة المعنى الاصلي والمجاز لا بد ان تصحبه قرينة تمنع من
ارادته واعترض هذا العصام بانهم ان ارادوا ان المعنى الحقيقي
يجوز ارادته في الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع اذ
ارادة المعنى الحقيقي لذاته كما لا يجوز في المجاز لا يجوز في
الكناية وان ارادوا انه يجوز ارادته للانتقال عنه للازم المراد
فهذا جائز في كل من الكناية والمجاز مثلا جائني اسد يرمي مانع
القرينة ان يراد بالاسد السبع المخصوص لينتقل منه الى الشجاع
وحينئذ فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجيب باختيار الشق
الاول لكن ارادته لذاته لا من حيث انه الغرض المهم لان الغرض
المقصود بالذات هو لازم المعنى فعلم من هذا ان المعنى
الحقيقي يجوز ارادته للانتقال منه للمراد في كل من الكناية
والمجاز ويمتنع فيهما ارادة المعنى الحقيقي بحيث يكون هو المعنى
المقصود بالذات واما ارادته مع لازمه على ان الغرض المقصود
بالذات هو اللازم فهذا جائز في الكناية دون المجاز انتهى
تتمة في الفرق بين المجاز والكذب وفي الفرق بين الجمع
بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز وفي الفرق بين المجاز العقلي
والمجاز بمراتب وفي سبب العدول عن الحقيقة الى المجاز
الفرق بين المجاز والكذب حاصل بالتاويل اي ارادة خلاف
ظاهر اللفظ ونصب القرينة على ان الظاهر الذي هو المعنى الحقيقي غير
مراد فالمتجوز متأول مؤول لكلامه وناصب قرينة على ان
الظاهر وهو المعنى الحقيقي غير مراد له بخلاف الكاذب فانه يدعي

الظم ويرنده ويصرف همته الى اثباته مع كونه غير ثابت في نفس
الامر مثلا اذا قال قائل جاءني اسد مع ان الاسد الحقيقي
لم يجئ اليه فان لم يرد ظاهر اللفظ اى المعنى الحقيقي بل اراد
الرجل الشجاع الذى يشبه الاسد الحقيقي ونصب على ذلك
قرينة فالكلام استعارة وان اراد ظاهره ولم ينصب قرينة
على خلافه فهو كذب اهـ ص قال محشيه سيدى محمد عليش قوله
اى ارادة خلاف ظاهر اللفظ تفسير للتاويل عرفا فقد اشتهر
انه صرف اللفظ عن ظاهره بان يراد منه معنى غير معناه الظاهر
المتبادر منه الموضوع هو له كان يراد من اسد الرجل الشجاع
ومن الغيث النبات وهذا في المجاز دون الكذب وقوله
ولينصب القرينة عطف على بالتاويل فهو تمام الفرق فهو
مجموع التاويل والنصب وقوله فالمتجوز اى المستعمل لفظا
في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لاحظ علاقة وقرينة
مانعة تفريع على الفرق وتفصيل لاجماله وقوله مؤول
اى صارف لفظ عن ظاهره ومريد خلافه وقوله وناصب
عطف على مؤول وقوله فانه اى الكاذب علة للمخالفة وقوله
همته اى قوته وقوله الاستعارة اى ذو استعارة ومعلوم
انها مجاز اهـ والفرق بين الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم
المجاز اعتباري فان روعي لوحظ استعمال اللفظ في شخص
كل من المعنيين كالاسد في الرجل الشجاع والحيوان المفترس
من حيث انه دال على كل منهما بخصوصه فهو جمع بين الحقيقة
والمجاز وان لوحظ استعمال اللفظ في كلى يشملهما كالمطلق
مجترئ فهو من عموم المجاز وهو جائز اتفاقا تقول للاسد عندى
مجترئ فانه يطلق على الاسد والرجل الشجاع لان لكل جراءة
اهـ خضرى بزيادة والفرق بين صورة المجاز على المجاز وبين
صورة المجاز بمراتب ان صورة المجاز على المجاز لا تعتبر فيها العلاقة
بين المعنى الاخير والاول اصلا بل تعتبر بينه وبين ما قبله
بخلاف صورة المجاز بمراتب فانها تعتبر فيها العلاقة بين المعنى
الاخير والاول فمدار المجاز بمراتب على كون المعنى الاخير مرتبطا
بالاول اما لكونه سببه لكن بوسائط بان يكون سببا لسبب او
لسبب سببه مثلا وبيان صورة المجاز على المجاز ان يجعل المجاز

المستعمل

المستعمل في معنى مجازى بمثابة اى حكاية الحقيقة بالنسبة الى معنى
مجازى آخر فيتجوز بالمجاز عن المعنى المجازى الاول الى المعنى المجازى
الثانى لعلاقة بينهما اى المعنى المجازى الاول المنقول عنه والمعنى
المجازى الثانى المنقول اليه وقرينة مانعة عن الاول كما في قوله
تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اى عقدا تجوز بالسر الى الوطء
اى نقل لفظ سر عن معناه الحقيقى وهو الاخفاء الى الوطء على
طريق المجاز لان السر لازم للوطء عادة والعلاقة بين السر والوطء
اللازمية ثم تجوز بهذا المجاز اى لفظ سر المنقول الى الوطء الى
العقد لان العقد سبب الوطء اى سبب لاباحته فالعلاقة السببية
ولم ينقل لفظ سر عن الاخفاء الى العقد فيكون مجازا عن حقيقة لعدم
المناسبة الخاصة بينهما لان العقد يلزمه الاعلان شرعا وعادة ففي
هذه الصورة تجوز عن تجوز اى نقل للفظ لمعنى مجازى مبنى
على نقله قبل لمعنى مجازى فالنقل متعدد وكذا العلاقة بخلاف
صورة المجاز بمراتب ففيها تجوز واحد اى نقل واحد للفظ من معناه
الحقيقى لمعناه المجازى لعلاقة واحدة لكن ارتباط المجازى
بالحقيقى انما هو بوسائط كما في قوله تعالى يا بنى آدم قد انزلنا عليكم
لباسا يوارى سوآتكم وريشا فان المنزل عليهم ليس نفس اللباس بل الماء
المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس اى فلفظ اللباس
نقل من معناه الحقيقى للماء لكون المعنى الحقيقى مسببا عن سبب عن الماء
فالنقل في هذه الصورة واحد لكن العلاقة لم تتحقق بين المنقول
عنه والمنقول اليه الا بوسائط امور اهـ ص وخضرى باختصار
وسبب العدول عن الحقيقة الى المجاز امور منها التعظيم كما في قولك
سلام على المجلس العالى فالمجلس العالى مجاز عن اهله لعلاقة المحلية
عدل اليه عن الحقيقة مع انها الاصل لقصد تعظيم المسلم عليهم ومنها
المبالغة في افادة المقصود مع الايجاز اى الاختصار كما في رايت اسدا
فانه ابلغ في الدلالة على الشجاعة مع الايجاز من قولك رايت انسانا
كالاسد في الشجاعة وانما كانت الاستعارة ابلغ من التشبيه لابتنائها
على تناسى التشبيه ودعوى ان المشبه من افراد جنس المشبه به فتفيد
مساواة المشبه للمشبه به في وصفه الذى اشتهر به بخلاف التشبيه
ومنها تصوير المعقول بصورة المحسوس زيادة في التفهيم كما في
قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل فيحتمل تشبيه الذل بطائر
من الرحمة

على طريق المكنية واثبات الجناح تخييل وقوله من الرحمة لتعليل
اى من اجل فرط الرحمة قال البيضاوي تذلل لهما وتواضع فيهما
جعل للذل جناحا وامره بخفضه مبالغة او اراد جناحه كقوله
تعالى واخفض جناحك للمؤمنين واضافة الجناح الى الذل
للبيان والمبالغة كما اضيف حاتم الى الجود اى واخفض لهما
جناحك الذليل ومنها تشحيذ الذهن لان فهم المعنى من المجاز
يتوقف على القرينة وذلك يحوج الى حركة الذهن فيحصل من
التفهم شبه لذة الكسب وقوله تشحيذ آخره ذال معجمة مصدر شحذ
المتعدي معناه في الاصل احداد السكين والمراد لازمه من التعويد
والتدريب وقوله الذهن اى القوة التي تهيئ النفس لاكتساب
العلوم التصورية والتصديقية ومنها جهل المتكلم والمخاطب
اللفظ الحقيقي كما في قول الفقهاء لا يجوز نقل حشيش ومرادهم
الرطب مع ان الرطب يقال له خلا بالخاء المعجمة مقصورا واليابس
حشيش وانما اثروا تسمية الرطب حشيشا تجوزا لكونه اقرب الى
افهام العامة لجهلهم معنى الخلا ومنها ثقل اللفظ الحقيقي على
اللسان كالخنفقيق بخاء معجمة فنون ففاء فقاف فتحية بينهما باء
مثناة تحتية اسم للداهية او النازلة العظيمة فيعدل عن لفظ
الخنفقيق الى الموت او الحزن مثلا لانه سببه ومنها تيسر
التجنيس والسجع فالتجنيس مصدر جنس المتعدي بين كلمتين اى صيرهما
متجانستين متشابهتين والسجع توافق الفواصل كتوافق الشعر اهـ ص مع تحشية
سيدي محمد عليش قوله مختص بالمصرحة اى لان المجاز الذي علاقته المشابهة
لا ينحصر في المصرحة بل يشمل المكنية اهـ ملوى واجيب عن هذا الاعتراض
بانه انما قيد بالمصرحة لانها المتفق على كونها مجازا بالمعنى المذكور في
المتن وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ بخلاف غيرها
فان المكنية عند الخطيب التشبيه المضمر في النفس والتخييلية عند السلف اثبات
اللازم فكل منهما معنى لا كلمة مستعملة الخ اهـ حضرى قوله اشار بذلك
الى ان العلاقة غير وجه الشبه اى لان العلاقة هي المشابهة ووجه الشبه
هو الشجاعة فتبين بهذا التقرير ان العلاقة غير وجه الشبه لا نفسه اهـ
المص فالعلاقة علاقة المشابهة اى المراد بالمشابهة المناسبة بين المعنى
الحقيقي والمعنى المجازي سواء كانت في الصفة كما مثل الشارح بقوله كاسد
في قولك رايت اسدا الخ او في الصورة والشكل كما في قوله تعالى فاخرج لهم
عجلا جسدا له خوار فان لفظ العجل هنا مستعار للصورة التي اخذها
السامري

السامري من الحلي لكون صورته كصورة العجل الحقيقي وكاشتراك الفرس
الحقيقي والفرس المنقوش على حائط مثلا في الصورة الفرسية فقولك
رايت في الحائط فرسا استعارة علاقتها المشابهة في الشكل اى الصورة
اهـ قوله لان الشجاعة قد تطلق الخ كان الاولى في التعليل ان يقول
لان مدخول في انما هي يصدق على المشبه والمشبه به او هو وصف للمشبه
به والشجاعة ليست كذلك لانها خاصة بالعاقل لانها من جملة الملكات
هذا ما علل به الحضرى والعطار قوله وهي مساوية للجراءة الخ اى واذا
كانت مساوية للجراءة فلا وجه لقوله فالمناسب ان يعبر بالجراءة
الخ لان الشجاعة حينئذ تكون امرا كليا يصدق على المشبه والمشبه به وهو
المطلوب في وجه الشبه لانهم قالوا لا بد في وجه الشبه ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به او هو خاص بالمشبه به كما تقدم قال
في القاموس الجراة بالفتح كالجرعة والكراهة والكراهية والجرائية بالياء
نادر الشجاعة وفي شرح دلائل الخيرات عند قوله وتعالوا اهل الجراة
على ضبطها بضم الجيم وسكون الراء فانظر ذلك مع البيتين الذين في
بعض الحواشي وجراة جراءة جرائية كجرعة كراهة كراهية وجراة
بالضم لحن فحيد عن لغة في العلم كذا قيل وفيه نظر اذ قال
في المصباح واجترا على القوم بالهمز اسرع بالهجوم عليه من غير توقف والاسم
الجراة وزان غرفة اهـ امير وظاهر القاموس ترادفهما حيث فسر الشجاعة
بشدة القلب عند الباس وفسر الجراة بالشجاعة لكن فرق بعضهم بان الشجاعة
تختص بالعاقل والجراة اعم اهـ حضرى قوله مدخول في هو الاصل الخ اى
كما علمت من ان وجه الشبه لا بد ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به الخ
قوله خرجت المشابهة ولو في الصورة الخ قال الصبان في رسالته المشابهة
قسمان المشابهة في الصفة اى اشتراك المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول
اليه في معنى اشتهر به المنقول عنه كما في الاسد المستعمل في الرجل الشجاع
والمشابهة في الشكل اى الصورة اى اشتراكهما في هيئة اشتهر بها
المنقول عنه كاشتراك الفرس الحقيقي والفرس المنقوش على حائط
مثلا في الصورة الفرسية فقولك رايت في الحائط فرسا استعارة
علاقتها المشابهة في الشكل اى الصورة اهـ قوله المص كالسببية المراد
بالسببية كون الشيء سببا ومؤثرا في شيء آخر اهـ وقوله وكالمسببية هي
كون الشيء مسببا ومتأثرا عن شيء آخر وهذا بناء على الراجح من اعتبار
العلاقة من جهة المنقول عنه لان المعنى الحقيقي اولى بالاعتبار

وقيل ان العلاقة معتبرة من جهة المنقول اليه لانه المراد من اللفظ وقيل
العلاقة معتبرة من جهتهما معا مراعاة لحق كل منهما اهـ قوله الخ وحكى
قولك اى والقرينة قولك رعينا اهـ قوله السببية والمسببية معا اى
بنا على ان العلاقة معتبرة من جهة المنقول عنه والمنقول اليه
وقد تقدم قريبا ان الراجح اعتبار العلاقة من جهة المنقول عنه
والحاصل ان العلاقة في رعينا الغيث وفي امطرت السماء نباتا ان
اعتبرت من جهة المنقول عنه وهو الغيث في المثال الاول والنبات
في المثال الثاني على ما هو الراجح فهي في المثال الاول السببية وفي
المثال الثاني المسببية وان اعتبرت من جهة المنقول اليه وهو
النبات في المثال الاول والغيث في المثال الثاني فالعلاقة في المثال
الاول المسببية وفي المثال الثاني السببية وان اعتبرت العلاقة من جهة
المنقول عنه والمنقول اليه معا فالعلاقة في كل من المثالين السببية
والمسببية اهـ قوله الخ المزادة بفتح الميم قوله الخ وهي اى الراوية اسم
للبعير الخ وقوله اسم للبعير لا موضع له لان الذي في الصحاح الراوية
البعير والبغل والحمار الذي يستقى عليه وقوله منه اى في هذا المثال
تسمية الشيء الخ اهـ قوله خلافا للسعد فانه قال المزادة هي المزود بكسر
الميم الذي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر اهـ قال الدسوقي وعليه
المزادة بفتح الميم والجمع مزايد والمراد بها ظرف الماء الذي يستقى به
على الدابة التي تسمى راوية فالمزادة شيء خاصة واما المزود بكسر
الميم فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر وجمعه
مزاود والراوية التي هي اسم للدابة الحاملة للماء انما تستعمل عرفا
في المزادة لا في المزود اهـ قوله المص والكلية يعني تسمية الشيء باسم كله
كالاصابع المستعملة في الانامل التي هي اجزاء من الاصابع اهـ سعد قوله
الخ فيه اطلاق الكل على البعض اى اطلاق الاصابع على الانامل
والقرينة استحالة دخول الاصابع بتمامها في الاذان عادة اهـ دسوقي
قوله المص والبعضية اى كون الشيء يتضمنه شيء آخر اى كالعين التي هي
الجارحة فان الرقيب يتضمنها او يشتمل عليها واشترطوا في هذه العلاقة
ان يكون الكل مركبا تركيبا حقيقيا وان يستلزم انتفاء الجزء انتفاءه
عرفا كالراس والرقبة فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف الظفر
والاذن واليد للانسان فان الانسان يوجد بدونها واما اطلاق العين
على الرقيب فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب ومن المعلوم
انه انما تحقق كونه شخصا رقيبا بالعين اذ لولاها لا تنتفت عنه الرقيبة

انتهى

انتهى ص ٥٥ دسوقي قوله الخ اذ العين بعضه اى فعدا اطلقا اسم البعض عليه بعلاقة
البعضية اهـ قوله الخ بالمعنى المقتضى في الكل كالاطلاع في هذا المثال اهـ
قوله المص واعتبار ما كان اى باعتبار الوصف الذي كان ثابتا للذات التي
عين اللفظ بازائها باعتبار قيام ذلك الوصف بها ثم زال عنها واطلق اللفظ
عليها بالملاحظة انها كانت موصوفة به قبل الاطلاق اهـ عليش على الرسالة
البيانية قوله الخ وآتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك
اى قبل دفع المال اليهم لان ايتاء المال اليهم انما هو بعد البلوغ وبعد
البلوغ لا يكونون يتامى اذ لا يتم بعد البلوغ وسموا يتامى اعتبارا لما
كانوا عليه من اليتم والقرينة الامر باعطائهم المال اهـ سعد وخضري قوله
الخ الصغير الذي لا اب له ومن لا ام له يسمى منقطعا وهذا في الانسان
واما اليتيم من سائر الحيوانات فهو صغير ماتت امه اهـ خضري قوله
المص او اعتبار ما يؤول اليه اى اعتبار ما من شانه ان يؤول الشيء
اليه في المستقبل فما واقعة على المعنى الحقيقي وهو الخمر وضمير يؤول
للمعنى المجازي الذي هو العصير في هذا المثال وضمير اليه عائد لما فاطلاق
الخمر على العصير مجاز لان شان العصير يؤول للخمر لان يكون خمرا
والايلولة اما ظنا كالخمر للعصير وان تقطع لعدم التخمر لعارض لانه
شانه ظن الحصول او قطعا نحو انك ميت وانهم ميتون لان الكل
في عداد الموتى لا احتمالا كايلولة العبد للحرية فلا يقال للعبد هذا
حر لان الحرية تؤول اليها العبد في المستقبل احتمالا اهـ خضري ودسوقي
قوله الخ اى عصيرا يؤول الى كونه خمرا هذا التفسير لقوله خمرا والداعي له
عدم صحة المعنى الحقيقي لان العصير حالة العصر لا يكون الخمر وانما
يخامره بعد مدة فاشار بهذا التفسير الى ان المراد بالخمر العصير وان
العصير يسمى خمرا باعتبار ما يؤول اليه لكن كان الاولى للشارح ان يقول اى
عنبا يؤول عصيره الى الخمر لان العصير لا يعصر لا ان يقال اراد ان اعصر
يعني استخرج وقيل لا مجاز في الآية لان الخمر بلغة عمان اسم للعنب
اهـ خضري ودسوقي وعمان بوزن غراب موضع باليمن اهـ عليش قوله الخ
كالمحلية اى تسمية الشيء باسم محله اى باسم المكان الذي يحل فيه ذلك
الشيء اهـ قوله الخ وايناد الخ المجلس اى ان النادي اسم لمكان الاجتماع
والمجلس القوم وقد اطلق على اهله الذين يحلون فيه والمعنى فليدع
اهل ناديه اى اهل مجلسه لينصروه مع انهم لا ينصرونه في ذلك اليوم
قال العصاري يحتمل ان يكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان بحسب
حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسال القرية

اهـ قوله او الحالية اى تسمية الشيء باسم حاله اى باسم ما يحل في ذلك
الشيء اهـ قوله التي تحل فيها الرحمة اى آثار الرحمة المنعم بها ففيه ثلاث
مجازات حيث تجوز بالرحمة عن رقة القلب الى الانعام والعلاقة السببية
او الملزومية عادة ثم تجوز عن الانعام الذى هو تعلق القدرة بايجاد
المنعم به واعطائه للمنعم عليه الى المنعم به والعلاقة التعلق ثم تجوز
عن المنعم به الى الجنة لحلوله فيها ولو صح ان الرحمة في الاصل الرقة
والحنان والمراد بها في جانب الله لازمها الذى هو الانعام واستعمل
في الجنة لحلوله فيها على اهلها ثم ان الانعام اعتبارى اذ هو تعلق القدرة
بايجاد المنعم به واعطائه للمنعم عليه وليس حالا في الجنة حقيقة وانما الحال
بها حقيقة متعلقه فهنا مجاز مرسل مبنى على مجاز ضمنى وهو ارادة
المنعم به بالانعام الذى هو الرحمة اهـ حفنى ودسوقى قوله الثالث عكس
ما قبله لان ما تقدم تسمية الحال باسم المحل وما هنا تسمية المكان
باسم ما يحل فيه اهـ قوله ولا يقال ان الجنة نعمة هذا ورد على ان الآية
فيها ثلاثة مجازات كما تقدم وقوله ان الجنة نعمة اى رحمة
بمعنى مرحوم بها فهى مجاز عن الرحمة بمعنى الانعام مجاز عنها بمعنى الرقة
فهو مجاز عن مجاز والعلاقة ح التعلق لا الحالية وقوله وهو
حال في الجنة اى الحال فيها اى والحال غير المحل فعلى هذا الجواب تكون
العلاقة الحالية فاد ص فان جعلت الرحمة بمعنى المرحوم به وهو الجنة
مجازا عن الرحمة بمعنى الانعام مجازا عنها بمعنى الرقة كان مجازا عن مجاز
فقط ولا تكون العلاقة الحالية التعلق اهـ لكن انت خبير بان المرحوم
به اعم من الجنة فيكون من اطلاق العام وارادة الخاص فلابد من
المجاز الثالث ايضا اهـ قوله الخ فمجاز مرسل يسمى مرسلا لان الارسال
في اللغة الاطلاق والمجاز الاستعارى مقيد بان المشبه من جنس
المشبه به والمرسل مطلق عن هذا القيد وقيل انما سمى مرسلا لارساله
عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل ردد بين علاقات بخلاف
المجاز الاستعارى فانه مقيد بعلاقة واحدة وهى المشابهة اهـ
دسوقى قوله فاندفع الاعتراض اى بقول المص بعلاقة مخصوصة وقوله
على قوله مرسل عن التقييد بعلاقة اى لان ظاهره يفيد ان المجاز
المرسل لا علاقة له اهـ قوله والآلية بفتح الهمزة ممدودة وكسر اللام
وشد المثناة تحت اهـ عش والآلية هى كون الشيء وهو المعنى الحقيقى
للفظ واسطة في ايصال اثر المؤثر الى المتاثر اهـ خضرى وفرق بعضهم
بين الآلة والسبب بان الآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب

مابه

مابه وجود الشيء فاللسان آلة للذكر لا سبب له اهـ سم واعترض بان هذا
الفرق لا يظهر اذ قد يقال ان الآلة بها وجود الشيء ولذا ادخل بعضهم
الآلة في السبب فجعلها من افراده اهـ دسوقى قوله واجعل لى لسان صدق
في الآخرين قال البيضاوى اى جاها وحسن صيت في الدنيا يبقى
اثره الى يوم الدين ولذلك ما من امة الا وهم يحبونه ويثنون
عليه او صادقا من ذريتى يجدد اصل دينى ويدعو الناس الى
ما دعوتهم اليه وهو محمد صلى الله عليه وسلم اهـ علقمى والمراد
بالآخرين المتاخرون عنه من الانبياء والامم ولاستجابة المولى
دعاه صارت كل امة بعده تنتسب اليه وتقول ابونا ابراهيم
سواء كانوا يهودا او نصارى او غيرهم اهـ دسوقى قوله اى ذكرا
حسنا تفسير للسان فقد اطلق لفظ لسان الموضوع للآلة النطق
المعلومة المتوسطة بين المتكلم والكلام في ايصال اثر فعل الاول
وهو المتكلم الى الثانى لكون المنقول عنه وهو اللسان آلة المنقول
اليه وهو الذكر الحسن اهـ عليش قوله ذكرا حسنا اى في الآخرين
اخذ الحسن من اضافته للسان الى الصدق اهـ دسوقى قوله والبدلية
اى كون الشيء بدلا عن آخر قوله لانها بدل عنه فالعلاقة في هذا المثال
معتبرة من جهة المنقول اليه اهـ قوله واللازمية اى كون الشيء يجب وجوده
عند وجود شيء آخر كما في اطلاق الضوء على الشمس وكما في اطلاق
المنعم على رقيق القلب فانه يلزم من وجود الشمس وجود الضوء
ومن رقة القلب وجود الانعام او ارادته اهـ صبان مع زيادة
قوله والملزومية اى كون الشيء يجب عند وجوده وجود آخر كما في
اطلاق الشمس على الضوء وكما في اطلاق رقيق القلب على المنعم فان الشمس
ملزومة للضوء والضوء لازم لها ورقة القلب ملزومة والانعام
او ارادته لازم لها اهـ ص مع زيادة قوله كاستعمال الزنجى في الابيض
اى كاستعمال العبد الاسود في المملوك الابيض تقول رايت
زنجيا تريد ابيض والعلاقة التضاد وجعل هذه العلاقة من
علاقات المجاز المرسل خلاف التحقيق والتحقيق انها من علاقات
الاستعارة قال ص ومما يدخل تحت اشتراك المشبه والمشبه به في الصفة
على التحقيق علاقة التضاد فتكون ايضا مختصة بالاستعارة وذلك
لان من يستعمل اسم احد الضدين في الآخر ينزل التضاد منزلة التناسب
تهكما واستهزاء او مطايبة واستملاحا فيشبه احدهما بالآخر بناء على
ذلك التضاد المنزل منزلة التناسب ويستعير لفظ المشبه به للمشبه فيقول

مثلا جانى السد وير يد رجلا جبانا للتهكم والاستهزاء فيشبه الجبان
وهو المهيوب ضعيف القلب بالاسد بجامع الشجاعة الموجودة فى
المشبه وهو الجبان تنزيلا والموجودة فى المشبه به وهو الاسد حقيقة
والشيء اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة او يقول رايت كافورا يريد
رجلا زنجيا للمطايبة والاستملاح اى الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة
اه والكافور نبت طيب ابيض وطيب معروف ابيض بعد قبل التصغير وقبلها
احمر اه والحاصل ان تطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده
كاطلاق الكريم على البخيل والاسد على الجبان ولا يصح فيهما اطلاق
البخيل على الكريم ولا اطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا ان
التهكمية والتمليحية بمعنى الا ان الفارق بينهما من جهة الله ان كان الوجه
الحامل على استعمال اللفظ فى ضد معناه الهزء والسخرية بالمقول فيه
كانت تهكمية وان كان الوجه الحامل على ذلك بسط السامعين وازالة
السامة عنهم بواسطة الاتيان بشيء مليح مستطرف كانت تمليحية لبودى
قوله والاطلاق اى كون الشيء وهو المعنى الحقيقى للفظ مجردا عن القيود
كلها فى الاطلاق الحقيقى او بعضها فى الاضافى كاطلاق العالم على
العامل بعلمه فان المعنى الحقيقى للفظ العالم ذات متصفة بالعلم بلا تقييد
بالعامل ولا غيره فهو مطلق اه خضرى قوله كاستعمال مشفر الخ قد يكون
للشيء علاقتان باعتبار احداهما يكون مجازا مرسلا وباعتبار الاخرى
يكون استعارة كلفظ مشفر الموضوع لشفة البعير اذا استعمله
فى شفة زيد بعلاقة المشابهة فى الغلظ والتدلى كان استعارة
وان جعلته من قبيل اطلاق المطلق على المقيد كان مجازا مرسلا اما
بمرتبة واحدة ان اطلقت المشفر عن قيده وجعلت شفة زيد من افراده
واما بمرتبتين ان قيدته بشفة الانسان بعد اطلاقه اه عطار والحاصل
ان المشفر المستعمل فى شفة الانسان ان لوحظ استعماله فى مطلق شفة
غليظة المحقق ذلك المطلق فى شفة الانسان وغيره كان من اطلاق
المقيد على المطلق فهو مجاز بمرتبة فقط فان اعتبر نقله من مطلق
شفة الى شفة الانسان بخصوصها لا من حيث تحقق الكلى فيها بان يريد
ان هذا المطلق هو هذا المقيد كان مجازا بمرتبتين علاقة الاولى
التقييد والثانية الاطلاق اه خضرى قوله والتقييد اى كون
الشيء وهو المعنى الحقيقى للفظ مقيدا بقيد او اكثر كاطلاق الانسان
على مطلق

على مطلق حيوان وكاطلاق المشفر على مطلق شفة غليظة اه خضرى
قوله بعد ذلك اى بعد اطلاقها على مطلق شفة غليظة اه قوله والعموم
اى كون الشيء شاملا لكثيرين كقوله تعالى ام يحسدون الناس اى
يعنى محمدا صلى الله عليه وسلم الذين قال لهم الناس يعنى نعيم
ابن مسعود الاشجعى ونحوه من كل عام اريد به الخصوص وكونه
مجازا اما الاختلاف فيه واما العام المخصوص ففيه خلاف فقيل يكون
حقيقة لاستعماله فى معناه وهو جملة الافراد وان لم يعمها الحكم
والاكثر على انه مجاز لاستعماله فى بعض ما وضع له اولا والفرق بين
العام المخصوص والعام الذى اريد به الخصوص ان العام المخصوص
مراد عمومه تناولا اى ان المتكلم قصد شموله لكل ما يصلح له واشتماله
فيه لا حكما اى ان المتكلم لم يقصد الحكم على كل ما يصلح له بل على بعضه
بقرينة المخصص والعام الذى اريد به الخصوص لم يرد عمومه لا تناولا
ولا حكما اى لم يقصد المتكلم عمومه فى الاستعمال ولا فى الحكم بل قصد
به الفرد الخاص اه ص وعشى قوله والخصوص اى الخاصية اى كون الشيء
له تعين بحسب ما وقع فيه كما فى اطلاق الضاحك اى بالفعل وارادة
كل انسان واما بالقوة فمساو للانسان والفرق بين المطلق والعام
والمقيد والخاص ان المطلق هو اللفظ الدال على المفهوم لا بشرط شيء
والعام هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط التعدد ويرادفه الكلى
لكنه يستعمل فى المعنى اى يوصف به المعنى غالبا كما ان العام يستعمل فى
اللفظ اى يوصف به اللفظ غالبا فالفرق بينهما اعتبارى والخاص هو
الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته ويرادفه الجزئى والفرق بينهما
اعتبارى كالفرق بين الكلى والعام والمقيد هو اللفظ الدال على المفهوم
بشرط تعينه بخارج ينضم اليه الى ذلك المفهوم كالمشفر فان مفهومه حقيقة
الشفة الغليظة من الابل وهذا المفهوم لا يتعين الا بانضمام قيد
الغلظ اليه ومن الابل اليه وهو امر خارج عن مفهومه اه ص قال محشيه
سيدى عشى قوله الفرق بين المطلق والعام بان المطلق الشيء المجرد عن
القيود كلها فى الاطلاق الحقيقى او بعضها فى الاطلاق الاضافى وان
العام الشامل لكثيرين وقوله والمقيد والخاص بان المقيد الشيء المقيد بقيد
او قيود والخاص الشيء الذى تعين بذاته وقوله اللفظ جنس فى التعريف
وقوله الدال فصل مخرج للمهمل وقوله على المفهوم الكلى مخرج علم الشخص
وقوله لا بشرط شيء مخرج لعلم الجنس والمقيد والخاص وقوله بشرط التعدد
مخرج للمطلق والمقيد والخاص وعلم الجنس وقوله غالبا وغير الغالب

وصف اللفظ به نحو لفظ انسان كلي وقوله غالبا او غير الغالب وصف
المعنى به كمعنى الحيوان عام وقوله اعتباري اي باعتبار [illegible] الاستعمال
فقط وقوله بشرط تعيينه مخرج للمطلق والعام وقوله بذاته مخرج للمقيد
اهـ قوله والتعلق الخ اي كون الشيء متعلقا بشيء آخر تعلقا مخصوصا
اعني التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات او
بين بعض الصفات وبعضها كاطلاق المصدر على اسم الفاعل رجل عدل
اي عادل واطلاقه على اسم المفعول هذا خلق الله اي مخلوقه ولا يحيطون
بشيء من علمه اي معلومه وقيل بل هو على حذف مضاف اي ذو عدل ومتعلق
[illegible] او انه جعل الفاعل والمفعول نفس المصدر مبالغة واطلاق اسم
الفاعل على المصدر قم قائما واسكت ساكتا اي قياما وسكوتا واطلاق
اسم المفعول على المصدر بأيكم المفتون اي الفتنة ليس له معقول
اي عقل على احتمال فيهما واطلاق اسم المفعول على الفاعل نحو
حجابا مستورا اي ساترا انه كان وعده مأتيا اي آتيا وقيل بل بمعنى
مفعول من قولهم اتيت الامر فعلته واطلاق اسم الفاعل على
المفعول من ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية وقيل
بل هو مجاز عقلي اي راض صاحبها اهـ خضري قوله والنكرة ان اراد
وصف النكرة الذي هو عدم الشمول لانها لا تعم في الاثبات عموما
شموليا وان عمت عموما بدليا فهو كالخصوص فحكمه حكمه مع بعده جدا
ولذا اتى الفارسية جعلها اي النكرة في الاثبات من صور علاقة الجزئية
لان النفس الواحدة بعض جميع النفوس واستظهر انه من مجاز الحذف
قوله وحذف الحرف عد الحذف من العلاقات غير معقول الا من التوجيه
الاتي بعد اهـ قوله اي ان لا تضلوا او هو على حذف مضاف مفعول له
اي كراهة مثلا ان تضلوا ورجح بان حذف المضاف اشيع من حذف لا اهـ قوله
وجعل صاحب التلخيص الخ ونصه مع شارحه قد يطلق المجاز اي هذا
اللفظ على سبيل الاشتراك او التشابه على كلمة تغير حكم اعرابها اي حكمها
الذي هو الاعراب على ان الاضافة للبيان اي تغير اعرابها من
نوع من انواع الاعراب الى نوع من انواعه وذلك بان زال النوع
الاصلي الذي تستحقه الكلمة وحل محله نوع آخر بسبب حذف لفظ او
زيادة لفظ فالاول وهو التغير الذي يكون بالنقص تسمى الكلمة بسببه
مجازا كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني وهو
التغير الذي يكون بالزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازا مثل قوله ليس كمثله
شيء

شيء او جاء ربك لاستحالة المجيء على الله تعالى واسأل اهل القرية
للقطع بان المقصود هنا سؤال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن
اهلها لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة لا ايهام فمجاز مرسل من
اطلاق اسم المحل على الحال وليس مثله شيء لان المقصود نفي
ان يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول
الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلي
في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف لان الكاف اما حرف جر او اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده
وكلاهما يقتضي الجر فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن
معناها الاصلي كذلك وصف به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلي
وهذا صريح في ان المسمى بالمجاز هو كلمة ربك ولفظ القرية
ولفظ المثل وليس المسمى بالمجاز هو الاعراب المتغير اهـ مع بعض زيادة
من الدسوقي عليه قال محشيه الدسوقي قوله على سبيل الاشتراك اي
اللفظي بان يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين احدهما للكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثاني للكلمة
التي تغير حكم اعرابها الاصلي فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة
على هذا الاحتمال وقوله او التشابه اي مشابهة الكلمة التي تغير
اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الاصلي وذلك بان شبهت
الكلمة المنتقلة عن اعرابها الاصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها
الاصلي بجامع الانتقال عن الاصلي في كل واستعير اسم المشبه به
وهو لفظ مجاز للمشبه وعلى هذا الاحتمال فاطلاق لفظ مجاز
على الكلمة التي تغير اعرابها الاصلي مجاز بالاستعارة وقوله لاستحالة
الخ علة لمحذوف اي وانما لم يحمل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء
على الله تعالى وذلك لان المجيء عبارة عن الانتقال من حيز الى اخر
بالتحرك وهو مخصوص بالجسم الذي له حيز ومطلق الجوهرية
مستحيلة على الله تعالى فضلا عن الجسمية المخصوصة فاذا لم يحمل
هذا الكلام على ظاهره لاستحالته وجب حمله على وجه يصح بتقدير
المضاف وهو الامر ليصح هذا الكلام الصادق والقرينة على ذلك
المقدر الامتناع العقلي فان قلت كما يستحيل المجيء على الرب

يستعمل ايضا مجيئ امره لان المراد بامره حكمه المحكي عنه وهو معنى
من المعاني وقد علمت ان المجيئ مخصوص بالجسم نحو قلت الامروات
كان المجيئ بها لاهليه ايضا الا انه يصح اسناد المجيئ اليه مجازا
لكونه كناية عن بلوغه للمخاطبين فيقال على وجه الكناية جاءهم
السلطان المنا اي بلغنا وان كان الجائي في الحقيقة حامليه وقوله
للقطع الخ اي انما حمل على تقدير المضاف للقطع بان المقصود من
الاية سوال اهل القرية لا سوالها نفسها لان القرية عبارة عن
الابنية المجتمعة وسوالها واجابتها خرقا للعادة وان كان ممكنا
لكن ليس مرادا في الاية بل المراد فيها سوال اهلها الاستشهاد بهم
فيجيبوا بالصدق او بكذب لا سوالها لان الشاهد لا يكون جمادا
وقوله كما انه خبر ليس اي وشيئ اسمها وانما صح الاخبار بمثل عن
النكرة مع انها مضافة للضمير لان مثل لتوغلها في الابهام لا تتعرف
وح فالاخبار حاصل بنكرة عن مثلها فاندفع ما يقال انه يلزم
على هذا الاعراب الذي ذكره الشارح الاخبار بمعرفة عن نكرة لان
اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالاضافة للضمير وهو ممنوع اه قوله
غايته ان اعرابه تغير اي في الغالب كما اشار له بقوله كما تراه الخ فلا
يرد ان المضاف اه قوله فشبه التغير الاعرابي الخ اي لتغيره من نوع من انواع
الاعراب الى نوع اخر هذا اي اطلاق المجاز على التغير الاعرابي احد
احتمالين للسعد والاحتمال الاخر ان لفظ مجاز يطلق بالاشتراك
على المشهور على الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وعلى التغير الاعرابي
وتقدم فيما نقلناه عن السعد مع تحشية ما هو اوضح من ذلك اه
قوله بتغير معنى اللفظ اي لتغيره من المعنى الحقيقي المنتقل عنه كالاسد
الى المعنى المجازي المنتقل اليه كالرجل الشجاع وقوله واطلق عليه
اي على التغير الاعرابي اي على الاعراب المتغير مجازا اي كما قالوا
مجازا اي ان لفظ مجاز يطلق على الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
وعلى التغير الاعرابي اي كما انه يستعمل في الكلمة المستعملة يستعمل في
التغير الاعرابي ولا يخفى انه لا يوافق التلخيص ولا ظاهر المفتاح الا
ان يقال ان الضمير في واطلق عليه راجع للمتغير بمعنى المتغير اي الاعراب
المتغير فيكون موافقا لظاهر المفتاح مع ان اصل كلامه مع التلخيص
وقوله فالاطلاق حقيقي اي فاطلاق لفظ مجاز على التغير الاعرابي
حقيقي

حقيقي بان يقال ان لفظ مجاز وضع بوضعين احدهما للكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة والثاني للتغير الاعرابي
فيكون اطلاق المجاز عليه حقيقة هذا وما مشى عليه المحشي
من ان المجاز يطلق على التغير الاعرابي ظاهر عبارة المفتاح
وعبارة خط في تلخيصه ان المجاز يطلق على الكلمة التي تغير
اعرابها وما ذكره خط من ان الموصوف بكونه مجازا هو الكلمة التي
تغير اعرابها اقرب مما ذكره السكاكي من ان الموصوف بكونه مجازا
الاعراب المستعمل في غير محله وذلك لان لفظ المجاز مدلوله في
الموضعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضي ان لفظ
مدلوليه في الموضعين هنا وهنا تقدم لان مدلوله في احد الموضعين
الكلمة ومدلوله في الموضع الاخر كيفية الكلمة وهو الاعراب
اه دسوقي وسعد مع زيادة وايضاح قوله وكان وجه المجازية
هذا اشار وح في توجيه ما ذهب اليه جاعل المجاز بالحذف والزيادة
من المجاز المرسل فالمناسب تقديمه عن قوله وجعل صاحب التلخيص
الخ لما في صنيعه من الايهام وعكس ما اخره الى هنا اشار الى ان
من قال بالاستقلال لا يسعه مخالفة هذا التوجيه فالخلف لفظي
اه وقوله لما بين الخ اي لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة
ارتباط صح اطلاق لفظ المضاف اليه وارادة المضاف ولما كان
بين فوق الاعناق وهو الهامة والاعناق شدة اتصال ومجاورة
صح اطلاق لفظ فوق الذي هو الهامة على الاعناق مجازا
مرسلا اه وقوله فهو منشاؤه اي فالعلاقة السببية فاطلق
الحمل على الحب لكونه سببا فيه وقوله وفوق الاعناق اي وما بين
فوق الاعناق وهو الهامة والعنق من شدة الاتصال الخ فهو
معطوف على لفظ المضاف والمضاف اليه وسلط عليه بين وقوله
والعنق معطوف على فوق وحاصل التركيب وكان وجه
المجازية لما بين المضاف والمضاف اليه من شدة الارتباط الخ
ولما بين فوق الاعناق وهو الهامة والعنق من شدة الاتصال
والمجاورة اي فاطلق فوق الاعناق على الاعناق للمجاورة
ولشدة الاتصال اه قوله الايصال حيث شبه الخ هذا وارد على قوله
فشبه التغير الاعرابي الخ فكان المناسب ذكره عقبه قبل قوله وكان
المجازية الخ وانما اورده هنا على ما سبق لانه تمم ان التغير مجاز

وليس كذلك لان التشبيه السابق لصحة اطلاق لفظ مجاز على
التغير الاعرابي اى تسميته بلفظ مجاز فالتشبيه السابق لافادة ان
تسمية التغير الاعرابي بلفظ مجاز مجاز وهو لا ينافي ان نفس
التغير ليس من المجاز المصطلح عليه في شيء فلاحظه ولهذا السؤال
من اصله اه لو استعمل الفعل الخ اى فيكون نحو قوله الذى هو
التغير هو المشبه ولا يخفى ان استعمال الفعل في التغير لا يخطر بالبال
اه قوله وقد تقدم في مبحث البسملة اختيار ما قاله صاحب التلخيص
اى من ان المسمى بالمجاز هو الكلمة المتغيرة بسبب الزيادة او
الحذف اى الكلمة المتغير اعرابها بسبب ذلك لا التغير الاعراب
من نوع الى آخر قال ص واما زيادة المضاف والحرف وحذفهما
كقوله تعالى ادخلوا آل فرعون اى ادخلوا فرعون على احتمال
لئلا يعلم اهل الكتاب اى لان يعلم واسأل القرية اى اهل القرية
على احتمال أن كان فلا اى لان كان فالحق انهما ليسا من
علاقات المجاز المرسل بل ليس المجاز فيهما بالمعنى المشهور السابق
ذكره بل بمعنى آخر وهو مطلق التوسع ولذا قيدوه بقولهم
بالحذف او بالزيادة وجعلوه مقابلا للمجاز بالمعنى المشهور
وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لملاحظة علاقة وقرينة مانعة
قوله المص الاستعارة اما مصرحة اى ان الاستعارة بمعنى اللفظ
المستعار ان كان مذكورا في نظم الكلام فاستعارة مصرحة ويقال
لها استعارة مصرح بها والاستعارة التصريحية فاسماؤها ثلاثة
وقوله واما مكنية اى مخفية ويقال لها استعارة بالكناية اى
ملابسة للخفاء واستعارة مكنى عنها فاسماؤها ثلاثة ايضا اه ص
في رسالته البيانية قوله الشارح تطلق الاستعارة على الاستعمال اى
تطلق الاستعارة على الاستعمال في العرف اى استعمال المتكلم لفظ
المشبه به في المشبه وقوله كما تطلق على اللفظ المستعمل اى المستعار
من المعنى الاصلي للمعنى المجازي من اطلاق المصدر وهو
الاستعارة على المفعول وهو المستعار كالنسج بمعنى المنسوج واصل
اطلاق الاستعارة على اللفظ المستعار التجوز ثم صار حقيقة عرفية
اه دسوقي بايضاح قوله الشارح وبارادة الاول اى اطلاق الاستعارة
على الاستعمال

على الاستعمال وقوله تظهر الظرفية اى في قوله هي التي صرح فيها
الخ اه قوله لانه سيأتي له الخ اى لان الحال والشأن ان اثبات لازم
المشبه به للمشبه يوجب في الخيال ان المشبه من جنس المشبه به
اه قوله وذلك اى وبيان ذلك وقوله لان الاستعمال اى الذى
هو معنى الاستعارة وقوله والتصريح كذلك اى فعل من افعال
النفس وقوله فتكون الظرفية الخ اى في قوله هي التي صرح فيها
الخ وقوله من ظرفية الجزء في الكل اى من ظرفية الجزء وهو التصريح
بذكر المشبه به وقوله في الكل وهو الاستعارة بمعنى الاستعمال
وبيان ذلك ان الاستعارة بمعنى الاستعمال تطلق على التصريحية
وغيرها والتصريح بلفظ المشبه به خاص بالاستعارة التصريحية
فيكون من ظرفية الجزء في الكل اه قوله بخلاف الثاني اى وهو
اطلاق الاستعارة على لفظ المشبه به وقوله يلزم عليه ظرفية
الشيء في نفسه الشيء الاول هو الاستعارة بمعنى لفظ المشبه به
والشيء الثاني هو لفظ المشبه به وقوله ومنع ذلك الخ اى وقوله
لانه يجعل المعنى الخ اه قوله من ارادة الاول اعني اطلاق الاستعارة
على الاستعمال وقوله اذا كانت الظرفية اى في قوله هي التي صرح فيها
بذكر الخ وقوله لا تظهر الا على الاول اى على اطلاق الاستعارة
بمعنى الاستعمال اه تنبيه تطلق الاستعارة عرفا على فعل
المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فعلى هذا تكون بمعنى
المصدر ويصح منه الاشتقاق اه سعد قال الدسوقي عليه قوله
على فعل المتكلم اعني المعنى المصدري لا على اللفظ المستعار وقوله
اسم المشبه به اى لفظه ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده
بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف وقوله ويصح منه
الاشتقاق اى ويصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على
اطلاقها بالمعنى المصدري كما هو شأن كل مصدر فيقال المتكلم
مستعير والمشبه به مستعار منه والمشبه مستعار له ولفظ المشبه به
مستعار بخلاف اطلاق الاستعارة على نفس اللفظ المستعار
فانه لا يصح منه الاشتقاق لانه اسم المفعول لا يشتق منه

اهـ ان فيه ثلاث لغات اى كما فى البيتين المشهورين وهما وجُرأة
جَراءة جَرائية لجرعة كراهة طواعية . . وجُرأة جَراءة بالفتح
لمن تحذ من ثقة فى العلم لكن فى ليس على السعد الجراة بضم الجيم وفتح
الاهر ان فيه شىء للرمل الجزات عند قوله وتطاول اهل الجراة على
ضبطه بضم الجيم وسكون الراء اهـ قوله وذكر عطف تفسير على الروية
اهـ قوله وظاهر القاموس الخ التفرقة بين الشجاعة والجراة راى
الحكما اما عند اهل اللغة فلا فرق بينهما اهـ قوله لانه غير له
اللباس الخ حاصله انك اذا قلت رايت اسدا يرمى فقد شبه
الرجل الشجاع بالحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للمشبه
المشبه وهو ذات الرجل الشجاع مستعار له لانه هو الذى اتى
باللفظ الذى لغيره واطلق عليه فصار كالانسان الذى اتى
استعير له الثوب من صاحبه والبسه ويقال للمعنى المشبه به
وهو الحيوان المفترس مستعار منه اذ هو كالانسان الذى استعير
منه ثوبه والبسه غيره من حيث انه اتى بلفظه واطلق على
غيره ويقال للفظ الاسد مستعار لانه اتى به من صاحبه لغيره
كاللباس المستعار من صاحبه للابسه ويقال للانسان المستعمل
للفظ فى غير معناه الاصلى مستعير لانه هو الاتى باللفظ من صاحبه
كالاتى باللباس من صاحبه اهـ دسوقى قوله فالذى يقال ان
الاولى الخ حاصل الايراد ان معنى لم يذكر فيها ذكر المشبه به
لم يتلفظ فيها بالتلفظ بالمشبه ولا معنى له فصحح ذلك بتأويل الذكر
بالمذكور الذى هو اللفظ فمعنى لم يذكر فيها المذكور اى لم يتلفظ
فيها باللفظ ولا شك فى ان لم يتلفظ فيها باللفظ فالاولى
حذفه ولا يمكن دفعه كما لا يخفى اهـ قوله المص بذكر شىء من لوازمه
الخ اى الذى لم يصرح بذكر المشبه به بل بذكر لازمه الدال عليه
فالمص بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كما استعير
الاسد للرجل الشجاع الا انا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع
بل اقتصرنا على ذكر لازمه او لازم مدلوله وهو الاظفار
لان الاظفار انما هى لازمة لمدلول لفظ السبع اعنى الحيوان
المفترس وانما اقتصر على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود
كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح
به

به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية
اهـ سعد والحاصل ان قولنا اظفار المنية نشبت بفلان بقصد
بالاظفار فيه ان تكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية
كما استعير الاسد للرجل الشجاع فاذا استعمل بهذا القصد فقد صح
انا لم نصرح بالمستعار الذى هو السبع بل كنينا عنه ونبهنا عليه
بلازمه لينتقل منه الى المقصود استعارته اهـ دسوقى قوله المص
ولم يذكر فيها الخ تفريعه على ما قبله صحيح بالنظر الى ما هو معلوم
من ان الاستعارة لا يوتى فيها باداة ولا وجه شبه بل يقتصر فيها
على احد الطرفين اما دال المشبه به واما دال المشبه اهـ انبابى
قوله ولو باعتبار اللفظ اى لا المعنى فان لفظ ينقضون مثلا من
لوازم المشبه به وان كان معناه وهو الابطال من لوازم المشبه
وبيانه ان النقض معناه فى الاصل فك طاقات الحبل وهو من
ملائمات المشبه به وهو الحبل وقد استعير للابطال والابطال
من ملائمات المشبه الذى هو العهد فيكون النقض بعد
استعارته للابطال من لوازم المشبه به باعتبار اللفظ ومن
لوازم المشبه باعتبار المعنى هذا معنى كلامه وبعد ذلك فكلام
المحشى يوهم ان الرسالة جارية على مذهب السعد ويوهم ايضا ان
مذهب السعد هو مذهب الجمهور مع انه ليس كذلك كما تعرف الفرق
بينهما قريبا فى اخر هذه المقولة فكان الاولى له ان يفصل فيقول
قوله اى لوازم المشبه به هذا على مذهب الجمهور الذى مشى عليه
صاحب الرسالة واما على ما ذهب اليه السعد من جواز كون قرينة
المكنية استعارة تحقيقية فاللزوم ولو باعتبار اللفظ فاندفع
ما يقال ان انه على راى السعد لا يشمل نحو ينقضون عهد الله الخ
فالتفريع فى قوله فاندفع ما يقال الخ مرتب على ما ذهب اليه السعد
لا على ما ذهب اليه الجمهور وحاصل الفرق بين المذهبين ان مذهب
الجمهور ان قرينة المكنية هى اثبات شىء من لوازم المشبه به للمشبه
فى المكنية دليلا عليها كاثبات النطق فى نطقت الحال والنقض
فى قوله تعالى ينقضون عهد الله على جعل المثال من باب
الاستعارة المكنية وتسمى هذه القرينة تخييلا واستعارة تخييلية

اما تسميتها استعارة فلانها استعيرت من المشبه به للمشبه الا ترى
انا قد استعرنا للحال مثلا ما ليس له وهو اثبات النطق من الانسان
واما تسميتها تخييلا وتخييلية فلانها خيلت اى ادخلت القرينة
في خيال السامع ان المشبه من جنس المشبه به وهي اى القرينة مجاز
عقلي لا لغوي اذ لا تجوز في نفس اللفظ بل هو باق على حقيقته
وانما التجوز في الاثبات اى اثبات لازم المشبه به للمشبه
سواء كان على وجه الاسناد كما في نطقت الحال او الايقاع كما
في ينقضون عهد الله وهو كاثبات الانبات للربيع فنطقت
مثلا باق على حقيقته لا تجوز فيه وانما التجوز في اثبات النطق
للحال فهم ان مدلول التخييل والاستعارة التخييلية هو الاثبات
السابق ولا تنفك المكنية عن التخييلية اى لا توجد بدونها ولا
التخييلية عن المكنية اى لا توجد التخييلية بدون المكنية بل هما
امران متلازمان هذا كله على مذهب السلف اى هذا الذى
ذكرناه من ان قرينة المكنية اثبات لازم المشبه به للمشبه في المكنية
وتسميتها تخييلا واستعارة تخييلية وتوجيه تسميتها بذلك وانها
مجاز عقلي لا لغوي وانهما متلازمان كله على مذهب السلف
وجوز السعد في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان تكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية بان يكون النطق مثلا
مستعارا للدلالة والنقض مستعارا للابطال فتكون
قرينة باعتبار اللفظ فقط اى اعتبار مجرد التعبير عن ملائم المشبه
وهو الدلالة او الابطال بلفظ وضع لملائم المشبه به حقيقة
وهو التكلم او تفريق طاقات الحبل او باعتبار تشبيه ابطال
العهد بتفريق طاقات الحبل او بكليهما جميعا اى او باعتبار
اللفظ والتشبيه المذكور كليهما جميعا لان الذهن اذا لاحظ
التعبير المذكور وحده والتشبيه المذكور وحده او كليهما
جميعا انتقل الى ان العهد في اية ينقضون عهد الله شبه بالحبل
اى المطوي وهذا المقدار اى ايجاب انتقال الذهن يكفي في كون
اللفظ قرينة وعلى جعل قرينة المكنية استعارة تحقيقية تخرج عنها
لفظ المشبه اى الذى هو العهد في الاية والحال في نطقت او غيرهما
لفظ

نطقت الحال وفي صح

لفظ المشبه ان وجد واعلم ان السعد لا يجوز ذلك في كل
قرينة للمكنية اذ قد يتعين عنده ايضا التخييلية كما في اظفار
المنية نشبت بفلان فان قرينة هذه المكنية ليست الا تخييلية
عنده كالسلف اذ لا يقوى هو ولا غيره باستعارة الاظفار للامر
وهمي اه ص في رسالته البيانية قوله تشبيه اعترض قوله سوى
المشبه الخ لا داعي للتنبيه هنا فالاولى ذكر الاعتراض على قوله
فلم يذكر فيها سوى المشبه اه قوله بانه يصدق الخ حاصله
الاعتراض على قوله فلم يذكر الخ بانه تعريف على الضابط لكنه
ضابط غير مانع لانه يدخل فيه زيد الواقع في جواب من يشبه
خالدا اه قوله واجيب بان المراد الخ حاصله ان المراد سوى المشبه
عند صحة الاتيان باداة التشبيه وزيد الواقع في الجواب لا يمكن
معه الاتيان باداة التشبيه فيقال زيد كخالد اى لا يصح ذلك
عند البلغا لعدم الحاجة اليه في الجواب ولعل عدم الصحة عند
البلغا لوجوب الاقتصار على اقل ما يكفي فالاتيان باداة
التشبيه لغو ممنوع لعدم الحاجة اليها اذ هو مصرح بتشبيهه
اه واجيب ايضا بجواب اخر بانه لم يذكر فيها سوى المشبه مع
لازم المشبه به وزيد في الجواب من يشبه خالدا لم يذكر معه
لازم فلا يكون داخلا في ضابط الاستعارة بالكناية اه
قوله وبه اندفع ما اورد ايضا الخ حاصل الايراد ان المشبه مذكور
على ادعاء انها المشبه به فالمشبه لم يذكر نظرا لتلك الدعوة فقوله
سوى المشبه معكوس اى معكوس عن قوله سوى المشبه به ودفع
الايراد ايضا بانه يكفي في تسميته مشبها اعتبار الاصل الذى انبنى
عليه الاستعارة فهو مشبه باعتبار ما كان اه قوله فما صدق الاستعارة
بالكناية الخ اى فقوله هنا في التخييلية الدال على المشبه به معناه
كما قال الشيخ الدال على استعارة لفظ المشبه به فلفظ المشبه به
هو المستعار فهو الاستعارة بالكناية فيعترض لما صدق الكناية
بطريق اللزوم فالاولى ان يقال ان تصريح الشيخ بقوله قال
التفتازاني كاف في بيان المراد اه قوله فلا يقال انه لم يتعرض
لما صدق الاستعارة بالكناية اى للفرد الذى تتحقق فيه واما
تعرض للمفهوم اى لمعنى الاستعارة بالكناية بقوله هي التشبيه المطوي الخ

اهـ قوله صيغة مبالغة اى دليس المحف عليها كما افاده بقوله والمعنى
ان كلامه الخ اهـ قوله اى فهو غير مذكور اى فيقدم ثم طوى ذكره نظرا
الى ان التقدير كالذكر اهـ قوله من اضافة الصفة الخ اى ثم طوى المشبه به
المذكور او من اضافة الدال للمدلول اى ثم طوى اللفظ الدال
على المشبه به اهـ قوله اى فالضمير عائد على الاسم اى المذكور في
قوله واستعير اسم السبع لها اهـ قوله طوى التلفظ بالاسم
اى ترك ولم يحصل اهـ قوله ويلزم منه الخ اى والاحتمال
الاول لا يحتاج لهذا فهو اى ثانية لترجيح كان للحل الاول
اهـ قوله ولكن الحمل الاول اولى اى لما علمت من ان الطي والحذف
من صفات الالفاظ اهـ قوله لا الاصطلاحية وهي اطلاق اللازم
وارادة الملزوم اهـ قوله الشـ اذ الكناية الخ فالمراد من اللغة والتقييد
من كلامه هنا ان الكناية في قولهم الاستعارة بالكناية بالمعنى اللغوي
وهو غير ما ياتي عن المحقق التفتازاني من انها بالمعنى الاصطلاحي
فحينئذ كان المناسب فيما ياتي ان يقول وقال المحقق التفتازاني
الخ لان ترك الواو يفيد انه تاييد للسابقة لا مقابلا اهـ قوله
الشـ لم نصرح بذكر المستعار اى عذكور هو المستعار اهـ وقوله
اعنى السبع اى اعنى لفظ السبع قوله الشـ على ذكر لازم اى لازم
مدلوله لان الاظفار انما هى لازمة لمدلول لفظ السبع اعنى
الحيوان المفترس اهـ قوله الشـ كما هو شان الكناية اى فانه ينتقل فيها
من اللازم المساوى الى الملزوم والحاصل ان قولنا اظفار المنية
نشبت بفلان نقصد بالاظفار حينئذ ان تكون كناية عن السبع
المقصود استعارته للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فاذا
استعمل بهذا القصد فقد صح انا لم نصرح بالمستعار الذي هو
السبع بل كنينا عنه ونبهنا عليه برادفه لينتقل منه الى المقصود
استعارته اهـ قوله الشـ هو لفظ السبع الغير مصرح به اى بل كنى عنه
برديفه اهـ قوله الشـ فلانه قد استعير الخ اى قد نقل وثبت للمشبه
الخ وحاصل ما ذكره الشـ ان تسمية اثبات ذلك الامر استعارة
لاجل ان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه به قد استعير اى
نقل عما يناسبه ويلائمه واستعمل في معنى مشبه بما يناسبه واما
تسميته

تسميته تخييلية فلان متعلقه وهو الامر المختص بالمشبه به لما
نقل عن ملائمه واثبت للمشبه صار يخيل للسامع ان المشبه من
جنس المشبه به اهـ دسوقي قوله الشـ كاثبات الانبات للربيع
اى فان كلا منهما باق على حقيقته والتجوز انما هو في اسناد
الشيء لغير من هو له فهو مجاز عقلي لا لغوي [غير واضح] اذ لا تجوز في نفس
اللفظ اهـ حفيد قوله بهذا تعلم ان المنقسم الخ اى ان المنقسم
الاستعارة بالمعنى الاعم الذي هو مطلق منقول لما التي علاقتها
المشابهة والالزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره اهـ [غير واضح] بل
قرينة المكنية وهي اثبات شيء من لوازم المشبه به للمشبه في
المكنية دليلا عليها كاثبات النطق في نطقت الحال والنقض
في قوله تعالى ينقضون عهد الله على جعل المثالين اى نطقت
الحال وينقضون عهد الله من باب الاستعارة المكنية يسمى
تخييلا واستعارة تخييلية اما تسميتها استعارة فلانها استعير
من المشبه به للمشبه الخ [غير واضح] انا قد استعرنا للحال مثلا ما ليس
له وهو اثبات النطق من الانسان وتخييلا وتخييلية لانها
خيلت ان المشبه من جنس المشبه به وهي مجاز عقلي لا لغوي
اذ لا تجوز في نفس اللفظ بل هو باق على حقيقته وانما التجوز
في الاثبات اى اثبات لازم المشبه به للمشبه فهو كاثبات
الانبات للربيع فنطق مثلا باق على حقيقته لا تجوز فيه وانما
التجوز في اثبات النطق للحال فنفهم ان مدلول التخييل والاستعارة
التخييلية هو الاثبات السابق وربما سموا بذلك نفس اللفظ
اى الدال على لازم المشبه به المثبت للمشبه في المكنية تسامحا
فيقولون نطقت استعارة تخييلية او تخييل وان اطلاق الاستعارة
عليهما من قبيل الاشتراك اللفظي وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد
الوضع والمعنى او الاشتراك معنيين فاكثر في لفظ واحد كوضعه
لكل كاشتراك اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة الملاحظة
المشابهة وقرينة ما لغة واثبات لازم المشبه به للمشبه في المكنية
في لفظ استعارة لا من قبيل الاشتراك المعنوي وهو ما اتحد
فيه اللفظ والوضع والمعنى وكان تحته افراد كاشتراك الجزئيات
في كليها والمراد ان لفظ استعارة لم يوضع لما يعم المجاز الذي علاقته

المشابهة وهذا الاثبات بل وضع لكل على حدته فوضعه كوضع لفظ عيني
لا كوضع لفظ انسان ولا تنفك المكنية عن التخييلية ولا التخييلية
عن المكنية اى لا توجد كل منهما بدون الاخرى بل هما امران متلازمان
اى يلزم من وجود المكنية وجود التخييلية ومن وجود التخييلية
وجود المكنية ضرورة انه متى وجدت الاستعارة وجدت
قرينتها ومتى وجدت قرينة الاستعارة وجدت الاستعارة ويستحيل
وجود واحدهما بدون الاخرى اه ص في بابه وهذه المخالفة
توضح ما تقدم من كلام الش والمحشى قوله عرض لها اى للاستعارة
لانه باعتبار امر خارج عن اركانها لان الترشيح ونحوه ليس
من الطرفين ولا الجامع ولا القرينة اه قوله وتقدم التقسيم بالذات
اى لان ما بالذات مقدم على ما كان باعتبار الوصف اه قوله
حقيقي بالنسبة الى الاطلاق مع اخويه اى لامتناع اجتماع
الاطلاق مع احدهما قوله واعتباري بالنسبة لهما اى الترشيح
مع التجريد لجواز اجتماعهما وتكون الاستعارة ح اى ح اجتمعا
في حكم المطلقة لا مطلقة حقيقة فظهر ان الاطلاق الحقيقي
لا يجامع احدهما فقط ولا يجامعهما معا والحاصل ان التقسيم
حقيقي بالنسبة للمطلقة مع كل منهما واعتباري بالنسبة للمرشحة
مع المجردة لانه يمتنع اجتماع المطلقة مع كل منهما ولا يمتنع اجتماع
المرشحة مع المجردة نحو رايت اسدا شاكي السلاح له لبد فانها
مرشحة لاقترانها بلبد وهو ترشيح ومجردة لاقترانها بشاكي
السلاح وهو تجريد فمثل هذه تسمى مطلقة حكما لانه لما تعارض
الترشيح والتجريد تساقطا فرجعت الى الاطلاق اه قوله اى
بالمعنى الاسمي اى اللفظ المستعمل في مشابه ما وضع له اه قوله ان قلت
ان اللفظ لا يشتق منه اى ان لفظ الترشيح بمعنى اللفظ الملائم
لا يشتق منه لان الاشتقاق انما يكون من الترشيح بالمعنى المصدري
وهو ذكر ملائم المشبه به وهذا الاعتراض وارد على قول الش
مرشحة لانه اسم مفعول مشتق من الترشيح اه قوله فالجواب ان
الترشيح الخ اى كما يطلق الترشيح على نفس اللفظ الملائم للمشبه به
يطلق على الترشيح بالمعنى المصدري اعني ذكر ملائم المشبه به والحاصل
ان الترشيح والتجريد يطلقان بحسب الاشتراك على نفس اللفظ
الملائم وعلى ذكره وعلى كونهما بمعنى ذكر اللفظ يصح الاشتقاق
منهما

منهما الا انهما من قبيل المصدر لا على الاول اذ يكون معناهما
الحروف اعنى حروف اللفظ الملائم للحدث لان اللفظ بمعنى
الملفوظ حقيقة عرفية فيقال مرشحة ومجردة ويقال للمتخلص
مرشح ومجرد واما كان الترشيح مجرد مقويا للاستعارة لانه منبني
لتحقيق المبالغة في التشبيه الذي بنيت عليه الاستعارة اه قوله المهم
فمرشحة اى مقواة لاقترانها بالترشيح وهو التقوية يقال رشحته
اى ربيته باللبن قليلا قليلا حتى قوي على المشي اه قوله الش
كعنب اى لا يكون ترشيحا الا اذا كان على هذا الوزن لان المختص
بالاسد اما اذا كان على وزن علم بكسر الكسرة وسكون اللام
وهو الشعر الملتزق بعضه ببعض فلا يكون ترشيحا لانه لا يختص
بالاسد بل يوجد في غيره من الحيوانات فلا يناسب ما نحن فيه اه
قوله الش على منكبيه قيل هي ما تلبد على رقبته وقيل هي ما تلبد
بين كتفيه ولا منافاة بين هذه الاقوال لمقاربة المنكب
للرقبة وللكتف وما قارب الشيء يعطى حكمه ولان ما على الرقبة
قد يمتد للكتف والمنكب اه قوله لتجريدها اى الاستعارة المجردة
عن بعض المبالغة الكائنة في ضمنها وهي المطلقة والمرشحة اه
قوله الش الذي في الاستعارة صفة لدعوى وذكره لان التانيث
الدعوى من المضاف اليه اى ان الدعوى وان كانت مؤنثة
لكنها اكتسبت التذكير من المضاف اليه وهو الاتحاد ويصح
ان يكون الذي صفة للاتحاد بملاحظة تقييده بالدعوى اى
الاتحاد الادعائي اه قوله ولذلك قيل ان التجريد اذا اقترن
الخ اى محل كون الاقتران بما يلائم المستعار له يصيرها مجردة
اذا لم تقترن بالملائم ما ينبئ عن الاتحاد والا انقلب التجريد
ترشيحا كما في قوله قامت تظللني الخ فان التظليل يلائم المشبه
لكن التعجب منه يلائم المشبه به اه قوله تظللني الخ اى توقع الظل
على لان التظليل ايقاع الظلة قوله من الشمس اى من حرها
وضمن التظليل معنى المنع ولذا عداه بعن اى تمنعني من حر الشمس
وقوله نفس فاعل قامت ولذلك اتصلت به تا التانيث وان كان الفاعل

علاما وقوله اعز على صفة النفس وجملة تظللني في محل النصب على
الحال والتقدير قامت لنفس هي اعز على من نفسي مظللة لي
من الشمس اهـ قوله الى آخر البيتين قد ذكر المحشي احدهما والبيت الآخر
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس وشرحه
قوله قامت فاعله ضمير يعود على النفس في البيت قبله والجملة
موكدة لما قبلها وقوله ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدا موخر
والجملة حال والتقدير قامت تلك النفس مظللة لي وشمس
مظللة من الشمس من العجب وقوله شمس اي غلام كالشمس
في الحسن والبهاء فلولا انه ادعى لذلك الغلام انه من الشمس
الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر فقد شبه
الغلام بالشمس وادعى انه فرد من افرادها وان حقيقتها
محققة فيه ثم استعار له اسمها وجعله شمسا على الحقيقة من
حيث انه جعله فردا من افرادها وان حقيقتها موجودة فيه
ولا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر لعدم الغرابة
بخلاف تظليل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب
وذلك لان الشمس لا يرتسم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا
حال بينها وبينه شيء كثيف يحجب نورها واما اذا كان الحائل
بينهما شيئا له نور فلا يرتسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان
النور لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقية استغرب
ايقاعه الظل على من ظلله لاستغراب كون الشمس التي من شانها
نفي الظل واذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس
وبين الانسان المظلل والبيتان للمفضل بن المعيد من الكامل
واجزاوه متفاعلن ست مرات قالهما في غلام حسن قام على
راسه يظلله من الشمس وقيل بعدهما فلما رايت الشمس بارزة
سترت عين الشمس بالحسى ثم استعذت على التي لحقت في سني العواده
باية الكرسي اهـ والحاصل فان هذا في قوله ومن عجب شمس تظللني من الشمس
وبيانه

وبيانه انه شبه الغلام الذي يظلله بالشمس الحقيقية واستعار
له لفظ الشمس فان المراد بالشمس الاولى في البيت الثاني الغلام
والتظليل يلائمه ويقع منه فيكون تجريدا لكن تعجب من تظليله
تضمن دعوى اتحاده بالشمس الحقيقية فصار التظليل بهذا
التعجب كانه من ملائمات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه
تجريدا الى كونه ترشيحا قوله وان كان البيتان الخ كانه فهم ان
في البيت تشبيها بليغا لا استعارة لئلا يلزم الجمع بين الطرفين
ودفعه ان المشبه وهو النفس في بيت آخر اهـ قوله المصنف والترشيح
ابلغ الابلغ اذا كان مشتقا من البلاغة فبناء افعل التفضيل
لا شذوذ فيه لانه مصوغ من فعل ثلاثي وهو بلغ الا
انه مشكل من جهة المعنى فان الترشيح مفرد والبلاغة يوصف
بها الكلام والمتكلم دون الكلمة فيقال كلام بليغ ومتكلم
بليغ ولا يقال كلمة بليغة فان قلت قد يكون الترشيح جملة
كما في اظفاره لم تقلم فالجواب ان الترشيح ليس هو جملة جملة
اظفاره الخ بل الاظفار المقيدة بعدم التقليم وان كان
ماخوذا من المبالغة لزم بناء افعل التفضيل من الفعل غير
الثلاثي وهو شاذ ثم لا يصح ان يراد المبالغة مصدر المبني
للفاعل اعني بالغ لانه وصف الفاعل لا الترشيح فان اريد بها
مصدر المبني للمفعول اعني بولغ فيه صح جعلها صفة للترشيح
لكن يزيد شذوذا آخر وهو صوغ افعل التفضيل من المبني للمجهول
فتلخص ان اللازم اما عدم صحة الحمل اي الاخبار على تقدير
اخذ ابلغ من البلاغة او عدم صحة البناء اي صوغ واخذ
افعل التفضيل ان اخذ من المبالغة مصدر المبني للمفعول او
عدم صحة الحمل والبناء ان اخذ من المبالغة مصدر المبني للفاعل
فان اجيب باختيار انه ماخوذ من البلاغة ومنع عدم صحة الحمل
لان المحمول عليه الكلام معنى والترشيح والكلام المشتمل على
الترشيح فيرجع الى ان المرصوف بابلغ الكلام قلنا ان البلاغة
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد لا يقتضي الحال ترشيحا فلا يكون

بليغا فضلا عن كونه ابلغ وح فالجواب اختيار انه ماخوذ من المبالغة
مصدرا المبنى للمفعول وهو وان كان متجاوزا على الشذوذ بين الا انه
الملائم هنا لصحة المعنى لان مبنى الاستعارة على المبالغة التامة من دعوى
الاتحاد والترشيح يقوى ذلك فبذكره يحصل المبالغة وقد يدعى
عدم الشذوذ بان افعل بهاء من المبنى للمفعول نادرا كما صرح به الرضى
وجوز الاخفش والمبرد صوغ افعل التفضيل من المزيدات اه عطار
على السمرقندية **قوله** اذ فيه ما يقبل الخ اى اذ فيه يجعل ابلغ من المبالغة
كما قال الشيخ اى اكثر مبالغة وقوله ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى
الحال اى وقد لا يقتضى الحال الترشيح فلا يكون الكلام بليغا فضلا
عن كونه ابلغ وقوله وهى اى البلاغة لا يوصف بها المفرد اذ لم يسمع
كلمة بليغة وقوله والترشيح منه اى من المفرد فلا يوصف بالبلاغة
قوله ان ابلغ من المبالغة اى التى بنيت عليها الاستعارة وهى ادعاء ان
المشبه فرد من افراد المشبه به وقوله لا من البلاغة اى التى هى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وقد تقدم فيما كتبناه قريبا على قول المص
والترشيح ابلغ ما يوضح الاشكال والجواب اه **تنبيه** البلاغة
فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اى فصاحة
الكلام وبيان الحال والمقتضى ان الحال هو الامر الداعى المتكلم
الى ان يعتبر اى يلاحظ ويقصد مع الكلام الذى يؤدى به اصل
المراد خصوصية اى نكتة ومزية تختص بالمقام وتلك الخصوصية
هى مقتضى الحال مثلا انكار المخاطب للحكم حال يقتضى تاكيد الحكم
فالتاكيد مقتضى الحال اهـ فالتاكيد الذى يقتضيه الانكار مقتضى
الحال لانه فرد من افراد الخصوصية المذكورة فى قوله خصوصية وقولك
للمخاطب المنكر ان زيدا فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال
اى مشتمل عليه اه سعد **قوله** باعتبار اصل التشبيه اى فاصل المبالغة
فى التشبيه حاصل بالاستعارة لابتنائها على دعوى الاتحاد فى
الجنس والحاصل ان الاستعارة التى قرنت بما يلائم المشبه انما سميت
مجردة لتجريدها عن بعض المبالغة لا عن كلها وبيان ذلك ان
الاستعارة مبناها على دعوى الاتحاد وان المشبه فرد من افراد
المشبه به وذكر ملائم المشبه يبعد دعوى الاتحاد اه **قوله** الشيخ
وقد

وقد يجتمع الترشيح والتجريد اى فى استعارة واحدة ~~اى فى استعارة واحدة~~
بان يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط واما
ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما كما قاله سم قيل والاقرب
ان هذا القسم اى قسم اجتماعهما لا يسمى باحدهما ولا بهما وانه فى
مرتبة الاطلاق لتساقطهما بتعارضهما اه دسوقى **قوله** الشيخ
فتكون الاستعارة فى قوة المطلقة اى فى مرتبة الاطلاق لتساقطهما
بتعارضهما كالبينتين لان كلا منهما تشهد فى امر تنافى التشبيه بخلاف
ما تشهد به الاخرى الا اذا كان احدهما زائدا على الاخر اى عددا او كيفا
اى قوة وشدة اختصاص فيرجح جانب الزائد وتسمى الاستعارة
مرشحة ان كان الزائد الترشيح ومجردة ان كان التجريد وجوز
بعضهم فى حالة التساوى ترجيح جانب السابق اى المذكور ابتداء
من الترشيح او التجريد المجتمعين فان سبق الترشيح فمرشحة وان
سبق التجريد فمجردة اه **قوله** الشيخ كقوله اى قول الشاعر وهو زهير
ابن ابى سلمى بضم السين وليس فى العرب سلمى بضم السين غيره اه **قوله**
الشيخ لدى اسد هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار له اعنى
الرجل الشجاع واضافة لدى الى اسد قرينة مانعة من المعنى
الحقيقى لانها بمعنى عند والحصول العندى شأنه ان لا يكون
للاسد اذ لا يؤتنس به بل يكون للانسان لانه هو الذى يؤتنس
به ولدى اسد خبر محذوف تقديره انا لدى اسد او خبر
لكان المحذوفة مع اسمها اى انا كنت لدى اسد اه **قوله** الشيخ شاكى
السلاح اى تام السلاح اصله شائك فهو من باب القلب المكانى
اى دخله القلب المكانى بان قدمت الكاف على الهمزة نفسها او على
اصلها وهو الواو لان الهمزة منقلبة عن واو فقلبت الهمزة ياء
لتطرفها اثر كسرة فصارت شاكى وهو ماخوذ من الشوكة الكائنة
فى نحو قولهم فلان ذو شوكة او له شوكة اى اضرار [illegible] فوجوده
بتمام السلاح لان السلاح اذا كان تاما كان غاية فى الاضرار اه
قوله الشيخ مقذف يصح ان يراد به الذى رمى باللحم اى عظيم الجثة
فالمقذف اسم مفعول من التقذيف مبالغة فى القذف وهو
الرمى فيكون على هذا ملائما للطرفين اعنى المستعار منه والمستعار
له فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لان شرط التسمية بذلك اى بالترشيح

اى بالترشيح او التجريد اختصاص الوصف باحدهما والا يكن الوصف
مختصا باحدهما فلا يسمى باحدهما ولا بكليهما ويصح ان يراد بالمقذف
الذى رمى بنفسه الى الوقائع كثيرا سواء كان بالحرب ام لا فيكون
ملائما للطرفين فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا ويصح ان يراد بالمقذف
المض الذى قذف بنفسه الى الوقائع بالحرب فيكون تجريدا وعلى
هذا يكون التجريد اكثر من الترشيح لانه ثلاثة ان كانت القرينة
حالية فترجح جانبه وتسمى مجردة والا تكن القرينة حالية بان
كانت لفظية وهى اضافة لدى الى الاسد فيتساوى هو والترشيح
ويتساقطان وعلى الوجهين الاولين يستويان اذا كانت القرينة
حالية وهى مقام المدح والا تكن حالية بان كانت لفظية سميت
مرشحة لزيادته ويحتمل ان يراد بالمقذف المرمى من بعد باللحم
لياكله فوق هامته فيكون ترشيحا ثالثا اه قوله له لبد اللبد
جمع لبدة وهى ما تلبد وتضام من شعر الاسد المطروح على
منكبيه ولا شك ان هذا من ملائمات المستعار منه وهو الاسد
الحقيقى فيكون ترشيحا قوله اظفاره لم تقلم التقليم مبالغة
القلم وهو القطع يحتمل ان المراد ليس لذلك الاسد من الجنس
الذى تقلم اظفاره فيكون ترشيحا ايضا لان الاسد الحقيقى هو
الذى ليس من شانه تقليم الاظفار ويحتمل ان المراد مجرد نفى تقليم
اظفاره الخ فيحتمل ان يكون النفى منصبا على المبالغة لان التقليم
مبالغة القلم اى ان اظفاره انتفت المبالغة فى تقليمها ولا شك
ان هذا ملائم للاسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون تجريدا
ويحتمل ان يكون هذا من المبالغة فى النفى لان نفى المبالغة يرد
كثيرا فى كلام العرب مرادا منه المبالغة فى النفى الخ فالمعنى اظفاره
انتفى تقليمها انتفاء بليغا ولا شك ان هذا مما يلائم المستعار منه
وهو الاسد الحقيقى نظير ما قيل فى قوله تعالى وما ربك بظلام
للعبيد ان هذا من المبالغة فى النفى اى انتفى الظلم عن المولى انتفاء
مبالغا فيه لا من نفى المبالغة والا لاقتضى ثبوت اصل الظلم له
وهو محال فيكون هذا ترشيحا قوله لكونهما يحتمل انهما مثالان
الخ اى فهما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره وللتجريد على احتمال
ان المراد

ان المراد من مقذف المرمى فى الوقائع بالحرب ومن نفى التقليم
عدم الرفاهية واما ان اريد منه القوة كناية فلا يعد ترشيحا
ولا تجريدا لعدم الاختصاص بواحد فلا دا اى لمتقدم النظر فيه
قوله اقوى باعتبارها يتبادر الخ كلامه ظاهر فى ان المراد بالزيادة
الزيادة فى الكيف فقط بمعنى القوة لزيادة معنى او شدة اختصاص
بالقوة الموجودة من مقذف واظفاره لم تقلم على ما تقدم بيانه
فى الكتابة على البيت واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا بالكيف او
بالكم اى العدد فان كان الترشيح اكثر عددا او قوة فتكون الاستعارة
مرشحة وان كان التجريد اكثر عددا فتكون مجردة وجوز بعضهم فى حال
التساوى ترجيح جانب التساوى السابق لسبقه بالمقوية بالنسبة
للترشيح او التضعيف بالنسبة للتجريد فان سبق عنده الترشيح على
التجريد فمرشحة وان سبق التجريد فمجردة اه قوله انما يكون
بعد تمام الكلام بالاستعارة بذكر القرينة اى لا يحكم على اقترنت
به الاستعارة بانه ترشيح او تجريد الا بعد تمام الاستعارة
بذكر قرينتها المانعة ولذا بحث المعينة للمراد كلامه ان المراد
المانعة فقط لانها التى يتوقف عليها تمام الاستعارة الا ان يحمل
على التمام الكامل الذى لا يحصل الا بالمعينة اه قوله فلا يعد
قرينة المصرحة تجريدا هذا راجع لقوله والتجريد دون ذلك نحو
قولك رايت اسدا يرمى فان الاسد مستعار للشجاع والاستعارة
مصرحة ويرمى قرينة فلا يعد تجريدا لكونه يلائم المشبه الا
اذا جعلت القرينة حالية قوله ولا قرينة المكنية ترشيحا
اى ولا تعد قرينة المكنية ترشيحا وهذا راجع لقوله والترشيح
ومثاله نطقت الحال فالحال استعارة بالكناية ونطقت قرينة
ولا تعد ترشيحا وان كانت مما يلائم المشبه به وهو الانسان وانما
اقتصر على نفى عد قرينة المصرحة تجريدا ولم ينف عدها ترشيحا
لانه لا يتوهم الا كونها تجريدا لكونها مما يلائم المشبه ولا يتوهم
كونها ترشيحا لانها ليست مما يلائم المشبه به وكذا يقال فى اقتصاره
على نفى عد قرينة المكنية ترشيحا دون نفى عدها تجريدا وحاصله
انه اقتصر على نفى الترشيح لانه المتوهم فهو ملائم للمشبه به ولا يلائم
المشبه حتى يتوهم انه تجريد اه قوله على نفى الا لازم اى الامر المشبه به

كالاستغفار اه ** خاتمة ** تقدم ان الترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه ومعنى ذلك ان الاستعارة لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل
الشجاع فردا من افراد الاسد لانه لولا الادعاء المذكور لما كانت
الاستعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام
المنقولة كزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من
الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
ولاجل هذا الادعاء المذكور صح التعجب في قول ابي الفضل بن العميد
لما قام غلام على راسه يظلله قامت تظللني من الشمس نفس
اعز على من نفسي ** قامت تظللني ومن عجب ** شمس تظللني من الشمس
اي قامت توقع الظل علي شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء
تظللني من الشمس فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس
الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ
لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر وصح النهي
عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلا غلالته ** قد زر ازراره على القمر
الغلالة شعار يلبس تحت الثوب وزر ازراره اي شد ازراره
عليه فلولا انه جعل لابس الغلالة قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن
التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن هذا هو معنى المبالغة في
التشبيه اه قوله ومعنى المص او كتقسيمها الى مرشحة ومجردة ومطلقة
قوله المص اه في تقسيم الاستعارة اي بالمعنى الاسمي وهو اللفظ المستعار مبنيا
فالاستعارة ح ترادف المستعار ط لكن لما كانت الاستعارة تطلق
ايضا على المصدر اعني استعمال الشخص الكلمة في غير ما وضعت له ولا
يجوز ارادته هنا عبر المص بالمستعار ليكون نصا في المقصود وهو
ان التقسيم باعتبار اللفظ ولم يقسمها باعتبار معناها لان اللفظ
اخص واقل كلفة ولان بحثهم انما هو عن اللفظ فاعتباره في التقسيم
اولى وانسب وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن
باعتبار المعنى وهو المستعار منه بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل
على المشبه للفاعل ولم يكن مما اعتبر فيه وصف ولم يكن متعين
جزئيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار اه حفظي وعبد الحافظ

قول المص

قوله المص ان كان المستعار عبر بالمستعار دون ان كان الحرف عن لفظ الاستعارة
لانها تطلق على المعنى المصدري وهو غير جائز الارادة هنا وتطلق
على لفظ المشبه به وهو اللفظ المستعار فاتى بلفظ المستعار ليكون نصا
في المقصود وهو لفظ المشبه به اه قوله مجازا الاول اي لان الكلام
قبل الحمل والاستعارة اه قوله المص اسم جنس المراد باسم الجنس في
هذا الفن اسم دال على مفهوم كلي ويشمل هذا التعريف اسم الجنس
المنكر منه والمعرف بال او بالنداء نحو يا اسد اسم الجد فانها دالة
على المفهوم الكلي وتخصيصها عارض بالنداء وال ويشمل علم الجنس
نحو هذا اسامة لرجل شجاع لانه كلي اذ هو موضوع للماهية الحاضرة
في الذهن بقيد حضورها فيه فيصدق على كل فرد توجد فيه الماهية
ولذلك صرحوا بانه نكرة معنى ولا يعطى حكم النكرة الا في اللفظ
فالاستعارة في جميع ذلك اصلية لانه يصدق عليه اسم جنس في
هذا الفن وللنحاة في الفرق بين اسم الجنس والنكرة اصطلاحان
احدهما وهو اصطلاح الاصوليين ان اسم الجنس موضوع للماهية
الحاضرة ذهنا بلا قيد اصلا من وحدة وغيرها فخرج علم الجنس
لوضعه للماهية بقيد حضورها ذهنا والنكرة لوضعها للماهية
مقيدة بوحدة ما او لتعبيرها بالفرد المنتشر وهو واحد لا بعينه فاللفظ في
اسم الجنس والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبر في اللفظ
دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس وبالمطلق عند الاصوليين
او مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة واما الفرق بينهما وبين علم الجنس
من جهة اللفظ فاجراء احكام المعارف عليه دونهما ومن جهة المعنى
هو ما مر من وضعه للماهية بقيد حضورها الذهني ووضع اسم
الجنس للماهية المطلقة فعلم الجنس معرفة في المعنى ايضا على التحقيق
خلافا لابن مالك حيث جعله كاسم الجنس في المعنى لان التفرقة الواضحة
بينهما في اللفظ تؤذن بالفرق بينهما في المعنى ايضا ومثل علم الجنس في ذلك
المعرف بلام الجنس وقال الآمدي وابن الحاجب اسم الجنس موضوع
للماهية بقيد الوحدة الشائعة فهو والنكرة بعينها فعلى القول الاول يكون اسم
الجنس مساويا للنكرة في الماصدق دون المفهوم وعلى الثاني مرادفها
مفهوما وماصدقا والاصطلاح الثاني ان اسم الجنس هو الدال
على الماهية لا بقيد شيء كماء وينقسم بحسب الاستعمال الى افرادي
وهو ما دل على القليل والكثير كماء وتراب وجمعي وهو ما دل

اصطلاحهم

مى الكرام من اثنين دفرق بينه وبين واحده بالتاء فالباكثير وكلم وكل منهما
يكون معرفة ونكرة فهو المقابل لاسم الجمع والجمع والنكرة ما شاع
في افراد جنس موجود او مقدر وخاصتها ما يقبل ال او يقع موقع
ما يقبلها الا فرق في ذلك بين الجنس واسم الجمع والجمع وبين النكرة
واسم الجنس عموم وخصوص وجهي يجتمعان في نحو اسد وينفرد
اسم الجنس في الاسد بالتعريف وتنفرد النكرة في جمع او اسم جمع
قوله الا كحاتم اي من كل علم مشتهر بصفة فاستعارته اصلية عند
الجمهور وحاتم في الاصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم سمي به
حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي المشهور بالكرم وهو جاهلي
وابنه عدي صحابي وكذا بنته سفانة التي اكرمها رسول الله صلى
الله عليه وسلم باطلاقها من الاسر وقال خلوا عنها فان اباها
كان يحب مكارم الاخلاق فدعت له ومادر بالدال والراء المهملتين
المشتهر باللؤم والبخل سمي بذلك لانه سقى ابله فبقي في الحوض قليل
ماء فسلح فيها اي تغوط ومدر الحوض بخلا على الناس بعد ومادر
في الاصل اسم فاعل ماخوذ من مدر الشيء خلطه بالمدر وهو الحجر
الصغير وسحبان بوزن عطشان علم رجل اشتهر بالفصاحة واصله
السحاب لسحبه كلام [illegible] عليه والمعاني [illegible] فلذلك سمي به
الفصيح المعهود وكباقل علم رجل يضرب به المثل في العي اي الفهاهة
والكلكنة حكي انه اشترى ظبيا باحد عشر درهما وحمله على كتفه [illegible]
فسئل بكم اشتراه فلم ينطق بل فتح كفيه يشير لعدد العشرة واخرج
لسانه ليتم الاشارة للاحد عشر فانفلت الظبي اه خضري قوله
الا فانه يؤول الخ اي بطريق الاندراج في افراد التاويلية فيقدر
ان له افرادا متحدة الحقيقة مع حاتم نفسه في حقيقة الجود الحاصل
منه المبالغ الغاية كالاسد الصادق على افراد متحدة الحقيقة
في غاية الجراءة لاجل ان يشبه الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل بفرد
من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم نفسه في الحقيقة ثم يدعى
ان له افرادا متعارفة من جملتها حاتم وغير متعارفة من جملتها
الممدوح فيسوغ لنا استعمال حاتم فيه فظهر ان المقصود الاصلي انما
هو الحاق بحاتم نفسه وان التاويل بتقرير لتصحيح قاعدة
الاستعارة وان التشبيه انما هو قبل التاويل بالكلي وان دعوى الاندراج
بعد التشبيه كما في الاسد سواء وهي التي سوغت اطلاق اللفظ والحاصل
ان هنا

ان هنا ثلاثة اعمال التاويل بالكلي ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج
واما في نحو اسد فالاخيران فقط فدعوى ادراج المشبه في افراد
المشبه به وجعله واحدا منها انما تكون بعد التشبيه لا قبله فالتشبيه
هو الذي سوغ تلك الدعوى والا كانت كذبا محضا والحاصل انا
نشبه زيدا بفرد من الافراد التي يصدق عليها الاسد ثم ندعي
ادراجه فيها بان نقدر ان له افرادا متعارفة وافرادا غير متعارفة
وان المشبه فرد له الا انه غير متعارف حتى يكون لفظ الاسد صادقا
عليه فيسوغ لنا استعماله فيه فاطلاق اللفظ تابع لدعوى الادراج
التابعة للتشبيه اذا علمت ذلك تعلم ان العلم الشخصي الذي لا تاول
فيه تمتنع فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه فرد من
افراد المشبه به وذلك يستلزم كون المشبه به كليا هذا الذي عليه
الجمهور وتبع السعد في متن التلويح والسيد في شرح المفتاح كون
الاستعارة مبنية على خصوص ادعا ان المشبه فرد من افراد المشبه به
وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعا ان المشبه عين المشبه به
اذا كان جزئيا كزيد وعمرو بل هذا اتم وابلغ فعلى هذا ذهبا الى انه
تجوز الاستعارة في العلم الشخصي ولو من غير تاويل اه خضري [illegible]
تنبيه تمتنع الاستعارة على مذهب الجمهور في العلم الذي لم يتضمن
وصفية واما المجاز المرسل فيجوز فيه لعدم احتياجه الى ادعاء
الاتحاد في الجنس المنافي للعلمية بخلاف الاستعارة [illegible]
اي قاس المجاز المرسل عليها في المنع وجعل ضربت زيدا المجاز عقليا
حيث ضرب بعضه لا كله قياس مع الفارق بل هو من اطلاق الكل
على جزئه مجازا مرسلا فعلم ان اطلاق زيد على يده مثلا مجاز
مرسل علاقته الكلية والجزئية اه قوله اي تاويلا مصورا بانه
موضوع الخ اي فالباء هنا للتصوير وقوله الباء في [illegible] سببية
واضافة [illegible] الى اشتهار بيانية اي يؤول بسبب [illegible]
هي اشتهاره فاختلف الباءان ولك جعل الباء للتعدية على
تضمين يؤول معنى يحكم قوله ولا حاجة لما تكلفه بعضهم الخ ما تكلف
بعضهم اشكالا فقط قال ان المقام في التاويل بالكلي لا في ادعا التاويل
وانه فرد من افراده فكان الاولى ان يقول كما ان الاسد الكلي له افراد
كثيرة او زيد يتحقق له كان هو الرجل المعروف او غيره ويدرج
تحته ذلك الرجل اه وحاصل الجواب الذي اشار له المحشي بقوله

اى لكونه كلياً ان التاويل ليس الا للكلية اه قوله فالدفع ما اورد
من انه الخ اى فاذا كان المقصود انما هو الفرد المخصوص الذي هو
حاتم الطائي وان التاويل يجيء لاجل جريان الاستعارة الدفع الخ
اى فالتشبيه في الحقيقة انما هو بحاتم نفسه والتاويل انما هو لتصحيح
جريان الاستعارة فظهر ان المقصود الاصلي انما هو الالحاق بحاتم نفسه
وان التاويل تقديري لتصحيح قاعدة الاستعارة وان التشبيه انما
هو بعد التاويل بكلي وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما في الاسد
سواء اه قوله اخذ منه ان دعوى الادراج الخ وجه الاخذ ان العطف
في قول الش وادعى على ثمة يتبادر منه ان الادعاء يكون بعد
التشبيه اه قوله وبهذا الدفع ما قيل الخ حاصل ما قيل انه اذا كان
التاويل لحاتم بانه موضوع للجواد سابقا على التشبيه فيكون المشبه
فيكون المشبه وهو الرجل الكريم فرداً من افراده فلا حاجة الى التشبيه
لانه يصدق على المشبه حـ اه قوله وحاصل الدفع الخ قال الابهري التاويل
ادخل ضمنه قاعدة الاستعارة حاصل بعد التشبيه بالشخص نفسه فاندفع
التوقف بانه بعد التاويل يشمل المشبه فلا يتاتى تشبيه ونقل عن الفاضل
ان التاويل تقديري لتصحيح قاعدة الاستعارة والغرض الاصلي الالحاق
بالشخص المعهود اه قوله حاتم هذا تقدم عند قول الش كحاتم ما فيه
الكفاية فارجع اليه ان شئت قوله حسان هو شاعر النبي صلى الله عليه
وسلم اه قوله بناء على ما رأيه للنكرة اى في الوضع للفرد المنتشر خلاف
ما لو قلنا بوضعه للحقيقة المعينة لا بقيد الاستحضار في الذهن
اه قوله الش فيه تعقيده قبيل اشارة الى انه وان كان تغييراً في اللفظ
هو تقييد في الحقيقة اه قوله الش اخصر واوضح وجه الاوضحية
انه تكون حـ نصاً في التقييد الذي هو المراد واما وجه الاخصرية
فظـ اه قوله الش وكانه اى المص لعله اتى بكان مع المتن له لكون
العهد بين تاليف الش وتاليف المتن يقتضي الجزم بما قصده حيث
تاليف المتن او هي للتحقيق لا للترجي او التردد بحسب انه لم يصرح
بذلك ويحتمل ان الضمير في وكانه عائد على من اخذ من كلامهم هذا
التغيير وهو السيد قدس سره اه قوله الش وعليه اى على ان القصد
بهذا التغيير توضيحه لقيد عبارة التلخيص اه قوله الش ابين
اى اوضح في التقييد فان اسما لفظ صار نصاً ليس قيداً لشيء بل هو
تكرار اذ الغرض تقييد اسم الجنس بغير المشتق لا بكونه اسما غير مشتق
اه قوله الش وليس تغييراً الحقيقة الخ اى ليس تغييراً حقيقة لحقيقة اسم الجنس

اه قوله الش

اه قوله الش والا اى وان لا نقل انه ليس تغييرا حقيقة لحقيقة الجنس
فكنا انه تغيير حقيقة لحقيقة اسم الجنس قوله الش لشمل علم الشخص
اى ولو لم يشتهر بصفة قوله فيلزم ان تخرج الاصلية اى المفهوم
من تقسيم الاستعارة الى اصلية وتبعية اه قوله غيرها نع بيانه
ان المص لو عبر باسم الجنس ولم يفسره بقوله اى اسما غير مشتق
للزم عليه دخول النكرات المشتقة في الاستعارة الاصلية مع انها
استعارتها تبعية ولزم عليه خروجها من التبعية ولزم عليه ايضا
دخول المعارف الجامدة كاسامة والاسد في التبعية وخروجها
من الاصلية فيصير كل من تعريفي الاصلية والتبعية غير جامع
وغير مانع لانه قوله ان كان المستعار اسم جنس فالاستعارة اصلية
يدخل فيه النكرات المشتقة وتخرج من التبعية لانها من قبيل اسم
الجنس وقوله والا فتبعية اى والا يكن المستعار اسم جنس فتبعية
يدخل فيه المعارف الجامدة كاسامة والاسد وتخرج من الاصلية
لانها ليست من قبيل اسم الجنس والحاصل ان المص لم يقل مراده
الا ان كان المستعار اسما غير مشتق بل قال ان كان المستعار اسم
جنس اى اسما غير مشتق ليوافق العموم في تعبيرهم ثم نبه بتفسيره
الى انه ليس المراد باسم الجنس ما ساوى النكرة اى ما افاد معناها
كما هو مصطلح النحاة لانه يصير كل من تعريفي الاصلية والتبعية المفهوم
من التقسيم غير مانع وغير جامع لدخول النكرات المشتقة في الاصلية
وخروجها من التبعية ولدخول المعارف الجامدة كاسامة والاسد
في التبعية وخروجها من الاصلية وليس المراد باسم الجنس ايضا
ما قابل المصدر والمشتق كما هو مصطلح العضد لانه يخرج المصدر
من الاصلية ويدخله في التبعية وهو خلاف الصواب فثبت
انه الاسم غير المشتق كما مر انه مصطلح الفن سواء كان معرفة او نكرة
مصدرا او غير مصدر اه قوله فلا يقال الخ الاولى للمحشي ان يفرع
هذا على البيان الآتي في قوله بعد هذه فيقول قوله مع ان
الاستعارة فيه تبعية اى فيلزم الخ وقوله فيه اى تغييرا مقصودا
الخ فلا يقال ان التغيير ليس الخ ويوضح الكلام على اسماء الافعال
وما معها بعد التوجيهات في الش اه قوله يشمل اسماء الافعال وذلك
لانها اعلام اجناس والمراد من اسم الجنس ما يشملها وعلم الشخص
والنكرة والمشتق الا انه اخرجه بقوله اى اسما غير مشتق قوله مع ان
العصام في الفارسية الخ نصه فيها اعلم ان الاستعارة التبعية

تجرده في اسما الافعال مشتقة كانت كنزال ودراك اولا كصه وهيهات
واوه تجري فيها في الافعال بلا خلاف لكنها تكون تبعية لمصدر
الفعل الذي تكون اسم الفعل بمعناه لا تبعية لمصدره هو اذ ليس
لاسم الفعل مصدر يشتق هو منه باعتبار انه اسم فعل وهذا
لا ينافي ان له مصدر اشتق هو منه باعتبار ان مادته هي مادة
المصدر مثلا في استعارة هيهات لمعنى عسر تعتبر تشبيه العسر
بالبعد وسريان التشبيه الى معنى بعد وعسر فتستعير الاول للثاني
ثم تجعل هيهات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر اه فانت تراه قال لكنها
اى اسما الافعال تكون تبعية لمصدر الفعل الذي تكون اسم الفعل
بمعناه لا تبعية لمصدره هو اذ ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار
انه اسم فعل فجعلها اولا في مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل
لا مصدر له فنفي قوله اى العصام في اول عبارته مشتقة اولا
تساهل والمراد كان لها مصدر فعلها من لفظها كما في دراك ونزال
اولا كهيهات وصه واوه وهو ظاهر من قوله لكنها تكون تبعية
لمصدر الفعل الخ اه قوله فان لم تكن لها مصدر محقق الخ الكلام
على حذف مضاف اى فان لم يكن لفعلها مصدر جار على لفظها
التي لها مصدر غير جار على لفظها وذلك كهيهات فانه ليس له مصدر
جار على لفظه بل تقدير له مصدر غير جار على لفظه وهو البعد
وقوله ودراك الاولى حذفه والاقتصار في التمثيل على هيهات
لان دراك له مصدر جار على لفظه وهو الادراك اه قوله وان
الاستعارة في المشتق تبعية الخ وانما كانت استعارة المشتق تبعية لان
الفعل ملحوظ فيه النسبة الى الفاعل سواء قلنا انها داخلة في مفهومه
على راى او خارجة على راى اخر فهو غير مستقل بنفسه من حيث
النسبة الى الفاعل استقلالا تاما فكانت استعارته تبعية اى تابعة
لما هو مستقل بنفسه وهو المصدر الدال على الحدث وبقية المشتقات
ملحوظ فيها النسبة الى مرفوعها فهي غير مستقلة فكانت استعارتها تبعية
اه عبد الحافظ قوله في مفهومها اى مفهوم المشتقات اى مدلولها
بمعنى الفعل الحدث والزمان والنسبة للفاعل على راى وبقية المشتقات
مدلولها الحدث والذات المبهمة والنسبة الى مرفوعها اه قوله فهي
اى النسبة غير مستقلة وانما كانت النسبة غير مستقلة لانها ليست تفهم
بالذات لتعين ان النسبة لا تفهم الا بذكر الطرفين اى المنسوب والمنسوب
اليه وذلك كالنسبة بين الفعل ومفعوله مثلا فانها لا تفهم الا
بذكرهما

مبتدأ
بذكرهما والمركب من المستقل وهو الحدث والزمان وغير المستقل
وهو النسبة غير مستقل اه قوله والاستعارة تقتضي التشبيه اى وانما
كانت الاستعارة في الفعل وسائر المشتقات تبعية لان الاستعارة
تقتضي التشبيه اى تبتني عليه وتتفرع عليه اذ هي اعطا اسم المشبه
به للمشبه بعد ادخال الثاني في جنس الاول والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه بحيث يصح الحكم به عليه
وانما يصلح للموصوفية اى لكونه موصوفا بوجه الشبه او نحوه
الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة في نفسها لاستقلالها
بالمفهومية كقولك جسم ابيض وبياض صاف فكل من الجسم والبياض
مدلوله متقرر اى ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا واما معاني
الافعال والصفات المشتقة فلا تصلح للموصوفية لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه
للصفات ثم دلالة الافعال على الزمان لتضمنه لانه جزء مفهومها
ودلالة الصفات على الزمان الراهنية لدلالتها على ذات ثبت
لها الحدث والحدث لا بد له من زمان يقع فيه اه على ان مدلولها
لفظ الفعل مجردا على انه مدلولها معنى الفعل ولا قائل بان
مدلولها لفظ الفعل مجردا عن المعنى وعبارة الامير التي نقل منها
وقيل مدلول اسم الفعل هو معنى الفعل او لفظه ولوحظ دلالته
على معناه فيؤول اى يرجع للقول الاول بالواسطة اه فالمحشي
نقل من عبارة الامير ولوحظ دلالته على معناه تحصل في عبارته
الخلل اه قوله وعلى ما قال السيد الخ عطف على قوله على ان مدلولها
معنى الفعل وعلى قوله وعلى قوله وان الاستعارة في المشتق تبعية
لدخول النسبة الخ اه قوله ان كان اسم الفعل مشتقا لو قدم لكان اذ معنى
الاشتقاق كون مصدر فعلها من لفظها كما في دراك ونزال وقوله
وان كان غير مشتق معنى عدم اشتقاقه كونه لا مصدر لفعله من
لفظه فاسما الافعال كلها غير مشتقة اه قوله فلا استعارة فيها اصلية
فيه انه لا مانع الا من تشبيه التكلم بالسكوت بان يقال شبه التكلم
بالسكوت بجامع التضاد والتنبيه السكوت للتكلم واشتق من
السكوت بمعنى التكلم اسكت بمعنى تكلم وجعل صه بمعنى اسكت
المستعار لمعنى تكلم وفي المثال الثاني وهو مه لا مانع الا تشبيه
الزيادة بالنقص بان يقال شبهت الزيادة بالنقص بجامع التضاد
والتنبيه النقص للزيادة واشتق من النقص بمعنى الزيادة انقص

بمعنى زيد وجعل هو بمعنى مستعار المعنى زيد فحينئذ تكون مرة
بمعنى زيد فانما يقال ذلك اذا كانت العلاقة الضدية مطايبة
او استهزاء والفرق بينهما انه ان كان الغرض الحامل على استعمال اللفظ
في ضد معناه الهزؤ والسخرية بالمقول فيه كان ذلك استهزاء وان كان
الغرض الحامل على ذلك بسط السامعين وازالة السآمة عنهم
بشيء مستطرف طيب كان ذلك مطايبة اهـ قوله ولا حاجة لتقدير
المصدر قد علمت مما ذكرناه ان المصدر محتاج الى تقديره قوله
مدلولها اللفظ ان اراد مدلولها اللفظ ملحوظ فيه المعنى
فلم يذكره فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان اراد ان
مدلولها اللفظ مجردا عن المعنى فقد سبق له انه لا استعارة فيه
اهـ محشي قوله ويشمل ايضا المثنى والجمع فالاستعارة فيهما اصلية
يعني انك تقول رايت اسدين اي رجلين شجاعين بان يقال
شبه الرجلان الشجاعان بالاسدين بجامع الجراءة في كل واستعير
الاسدان للرجلين الشجاعين على طريق الاستعارة التصريحية
الاصلية ومثل ذلك يقال في الجمع اهـ قوله وقال ع ش الخ
مقابل لمذهب الجمهور من ان الاستعارة في المثنى والجمع اصلية اهـ
قوله تابعة لاستعارة المفرد اي فالاستعارة في المثنى والجمع تبعية لجريانها
فيهما تبعا لجريانها في المفرد اهـ قوله وذكر شيخنا الامير الخ عبارة
الامير وقرر نور الدين الشيخ ع ش على العصام استظهار انها
تبعية للمفرد ولم يطلع عليها في حال التثنية والجمع تجوز مستقل
عما في المفرد اهـ قوله ولم يطلع الخ اعتراض على نور الدين
بان هذه التبعية ليست على قانون غيرها فان القانون تجدد
التجوز فيها وهنا ليست كذلك فلم يذكر ان الخلاف لفظي اهـ
قوله فمن نظر للمفرد الخ اي فمن نظر في المثنى والجمع الى سبق المفرد قال
انها في المثنى كاسدين والجمع كاسد تبعية ومن لم ينظر الى سبق
المفرد قال اصلية اهـ قوله ويشمل ايضا اسم الاشارة وانما كانت
الاستعارة فيها تبعية لتضمنها معنى الحرف ووضعها للجزئيات
فيعتبر اولا تشبيه مطلق معقول بمطلق محسوس مثلا في
استعارة

استعارة هذا الامر معقول فيعتبر تشبيه المعقول مطلقا بالمحسوس
مطلقا في قبول التمييز والتعيين ثم نعتبر سريان التشبيه من
الكلي الى الجزئي فيستعير لفظ هذا الموضوع للمشبه به وهو المحسوس
الجزئي الذي سرى اليه التشبيه من كليه للمشبه وهو المعقول
الجزئي الذي قصد المبالغة في بيان تعينه فتكون الاستعارة
تبعية كاستعارة الحرف بلا فرق اهـ قوله لتقدم ما فيه اي في
قول المصنف هذه رسالة عند قول الشارح لانها منزلة المحسوس
الخ والذي تقدم انه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء ان يعطى حكمه
اهـ الشيء الاول هو اسم الاشارة والمعنى هو الاشارة والشيء
الثاني هو الحرف والجار والمجرور الذي هو قوله بمعنى متعلق
محذوف والباء بمعنى اللام والتقدير متضمنا لمعنى وذلك لان
مدلوله مشار اليه اشارة حسية فيكون متضمنا الاشارة فيصير
المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة متضمنا المعنى حقه ان يؤدى
بالحرف ان يعطى حكمه اي حكم ذلك الحرف اهـ قوله حقيقة مطلقا
الخ اي ما لم يعبر عن المذكر بضمير المؤنث او عن المؤنث بضمير المذكر
فان عبر فهو استعارة واما اذا رجع الضمير الى شيء عبر عنه بغير لفظه
مجازا كقولك هذا الاسد في الحمام فاكرمه فلا تجوز باعتبار ذلك
لان مرجعه الى ان يعود على ما يراد منه سواء عبر عنه بحقيقة او
مجاز هذا هو التحقيق اهـ تنبيه قال ص واما الضمائر واسماء
الاشارة والموصولات فعلى مذهب العضد والسعد من انها جزئيات
وضعا واستعمالا عدم دخولها في اسم الجنس ظ لانها لم تدل على
مفهوم كلي فتكون استعارتها تبعية واما على مذهب السعد
والجمهور من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا فيحتمل اعتبار
الوضع فتدخل في اسم الجنس وتكون استعارتها اصلية ويحتمل
اعتبار الاستعمال فلا يشملها اسم الجنس فيوافق الاول اهـ ولك
ان تدخلها في اسم الجنس على مذهب العضد ايضا باعتبار ان الوضع
فيها عام بمعنى ان الواضع وضعها بواسطة استحضار امر كلي لكل جزئي
من افراده بخصوصه فالوضع عام والموضوع له خاص فمعنى
دلالتها على المفهوم الكلي ح تعلقها به واستحضارها بسببها ولو عند

ولو عند الوضع خصوصا مثال الاستعارة انه يعبر عن المذكر بضمير المؤنثة او
بموصولها او يعبر باسم الاشارة عن المعقول لشبهه بالمحسوس واما
اذا ارجع الضمير او اسم الاشارة الى شيء عبر عنه بغير لفظ مجازا كقولك
هذا الاسد في الحمام فاكرمه لم يكن فيهما تجوز باعتبار ذلك لان وضعهما
على ان يعود الى ما يراد منهما سواء عبر عنه بحقيقته او مجازه هذا
هو التحقيق اه حفيد قوله والحاصل الخ ظاهره يفيد انه حاصل
ما تقدم له من اول القولة وليس كذلك بل هو حاصل ما افاده
المتن والشرح قوله بغير لحقيقة اسم الجنس في هذا المعنى تشمل كل
الاعلام الشخصية مع انه لا بد من التاويل في استعارتها ولذا
قال وبعد انه اه قوله الخ لا يجري الاستعارة الخ هو في كثير من النسخ
وفي نسخة فلا يجريان وهي غير صحيحة وان كتب عليها المحشي فانه
لم يسبق له ذكر السمرقندية وان سبق له ذكر التلخيص وفي نسخة
ولا يجريان وهو عطف على قوله اسم جنس اه قوله وذلك بان الاستعارة
مبنية على تناسي التشبيه الخ وهو موهم ان الاستعارة جوازه المجاز المرسل
في العلم الشخصي من غير تاويل كاطلاق زيد على يده مثلا وعليه
بعضهم كابن يعقوب في شرح التلخيص لعدم احتياج اي المجاز المرسل
الى ادعاء الاتحاد في المعنى المنافي للعلمية بخلاف الاستعارة خلافا
لمن قاس المجاز المرسل على الاستعارة في المنع وجعل ضربت زيدا مجازا
عقليا حيث ضرب بعضه لانه قياس مع الفارق واما هو من اطلاق
الكل على جزئه مجازا مرسلا اه حفيد قوله وعلم الشخص غير كلي اي فالعلم
الشخصي الذي لا تاويل فيه تمتنع فيه الاستعارة لانها مبنية على ادعاء ان المشبه
فرد من افراد المشبه به وذلك يستلزم كون المشبه به كليا هذا هو
الذي عليه الجمهور ومنع السعد في التلويح والسيد في شرح المفتاح
كون الاستعارة مبنية على خصوص ادعاء ان المشبه فرد من افراد المشبه به
وادعى كل منهما انها قد تكون مبنية على ادعاء ان المشبه عين المشبه به
اذا كان جزئيا كزيد وعمرو وبهذا اتم قوله الخ على ما ذهبا اليه تجوز
الاستعارة في العلم الشخصي ولو من غير تاويل اه قوله المحشي فالاستعارة
اصلية اي فالاستعارة تسمى اصلية لانها اصل بالنسبة للتبعية واصلية
نسبة للاصل ولا يقال الاصلية والاصل شيء واحد مع انه يجب ان يكون
المنسوب

المنسوب غير المنسوب اليه لانا نقول النسبة للمبالغة ووجه المبالغة ملاحظة
ان هذا الامر وهو الاصل بلغ النهاية حتى صار ما عداه حقيرا بالنسبة
اليه فتعين ان ينسب الى نفسه او بولغ في الاصلية حتى جعلت غير الاصل
فنسبت اليه او انه جرد من الاصل الكامل اصل ثان ونسب اليه
اي لانها لكمالها تقدر بتجريد شيء منها وتنسب اليه وذلك ان تقول
من نسبة الخاص للعام اي ان نظر الى مفهوم الاصل وصدقه على الاستعارة
وغيرها او من نسبة العام للخاص ان نظر الى انها اصل في الجملة للتبعية
لان بعض افرادها وهو استعارة المصدر والمتعلق اصل للاستعارة
المشتق والحرف فالبعض الاخر غير المصدر والمتعلق نحو اسد وحاتم
ليس اصلا لكن في تسميته كلها اصلية طردا للباب اي فالاصل لغيره انما
هو لبعض الافراد كالمصدر والمتعلق بالنسبة للمشتق والحرف والمنسوب
كل الافراد سواء كانت اصلا لغيرها ام لا كاسد وحاتم اه قوله من الاصل
بمعنى الكثير والغالب اي مأخوذة من قولهم هذا اصل اي كثير لان مع
كل تبعية اصلية وتنفرد الاصلية في نحو اسد وحاتم اه كما علمت قوله
اصل للتسمية المناسب للتبعية قوله ظاهره ولو كان لا مصدر له الخ
هذا الظاهر مسلم قال الحفيد فرع على المولى قوله بان كان فعلا يشمل
ما لا مصدر له كيذر ويدع ونعم وبئس فاستعارته تبعية اي تابعة
لاستعارة مصدر الفعل الذي هو بمعناه مثلا في استعارة يذر بمعنى يذهب
يقدر تشبيه الذهاب بالترك بجامع مطلق الاعراض ويستعار الترك للذهاب
ويشتق منه ترك بمعنى ذهب ويجعل يذر بمعناه وقس على ذلك
نعم مثلا بمعنى يمدح فيقدر تشبيه الذم بالمدح تنزيلا للتضاد منزلة التناسب
بينهما بجامع التاثير في النفس ويستعار له المدح ويشتق منه مدح بمعنى
ذم ويجعل نعم بمعناه اه قوله لان الاستعارة للفظ المصرح به اي
وهو لفظ نفس المستعار لا ضرب لا لفظ ان لان ان المصدرية ليست
مستعارة بل المستعار هو لفظ المصدر فقط الذي هو مكان الضرب والعبرة
بالملفوظ به لا بالمقصود فقط والمصدر ليس ملفوظا به بل هو متصيد من
ان والفعل اه قوله قال العصام في الفارسية الخ اي اقتصر العصام في تعريب
الرسالة الفارسية في موضع على انها اصلية وقال في موضع آخر ان اعتبرت
الاستعارة فيه بعد دخول ان كانت الاستعارة اصلية لكونها في تاويل
المصدر وان اعتبرت قبل دخولها كانت تبعية لكونه فعلا اه ملخصا اه
المص بجريانها الخ اي بجريان الاستعارة بمعنى الاستعارة في المشتقات والحروف

بعد جريانها في المصدر ولو مقدرا فلا يعترض بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر لعيته ان هذه الاستعارة انما سميت تبعية لانها تابعة للاستعارة في المصدر ان كان المستعار مشتقا وتابعة للاستعارة في متعلق معنى الحرف ان كان المستعار حرفا وانما فسرنا الاستعارة بالاستعمال لدفع ما اورد على المص من ان الضمير في جريانها عائد على الاستعارة وهي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له فيلزم عليه طرحية الشيء في نفسه قال لجريان الاستعارة في الاستعارة ولا معنى له وحاصله ان الاستعارة تطلق على الاستعمال اي استعمال اسم المشبه به في المشبه وعلى اللفظ المستعار بالاشتراك اللفظي والمراد الاستعمال فيصير في الكلام استخدام حيث ذكر الاستعارة بمعنى اللفظ واعاد عليها الضمير بمعنى الاستعمال اهـ قوله وليس يلازم التصريح بالمصدر ط انه لا بد من اجراء الاستعارة في المصدر ولو في النفس فقط فليس يلازم ان تكون في اللفظ وليس هذا بقصد الشيء بل قصده انه ليس المراد حصول ذلك بالفعل بل هو مجرد فرض وتقدير لتصحيح الاستعارة لعدم امكانها في المشتق او الحرف بدون تلك الملاحظة لعدم صلاحيتهما لها اهـ وسنوضح ذلك ان شاء الله **قوله** في المادة اي في الفعل بالنظر الى مادته التي هي الحدث الذي هو مدلول المادة ولم ننظر الى الزمان الذي هو مدلول الهيئة اهـ **قوله** في الهيئة اي في الفعل بالنظر الى الهيئة وهي كيفية تعتري الحروف التي هي المادة من حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها على بعض اهـ **قوله** واشتق من الاستعارة التي عبر عنها بالتي اي فالتشبيه والاستعارة في المشتق بطريق السراية والتبع اهـ **قوله** هذا تقرير مذهب القوم وعند عصام بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل واحدة فكيف يتحقق استعارة احدهما للاخر ومنشأ البحث جعل المتكلم المقبلين والمصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وجوابه ان الشيء يختلف باختلاف قيوده فهو وان كان واحدا بالذات مختلف بالاعتبار اي انه اعتبر هنا قيد خارجي لتصحيح المغايرة بين الطرفين فجعل دال الضرب في الماضي ودال الضرب في المستقبل هو لفظ الضرب في المستقبل فاستعير اللفظ الاول لمعنى الثاني واشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب ولا شك ان الضرب المقيد بكونه في الماضي ليس حقيقة في الضرب المستقبل اهـ تنبيه في بيان كون الاستعارة في المشتق والحرف تبعية اما في الفعل فاعلم

اولا

اولا ان معنى الفعل مركب من ثلاثة اجزاء الاول الحدث كالضرب والقتل وغيرهما مما يدل عليه بالمصدر والفعل موضوع له وضعا شخصيا بمادته اي جوهر حروفه مثل ض ر ب في ضرب اي مثل هذه الحروف المتحققة في لفظ ضرب المركب منها ومن الهيئة الخاصة تحقق الجزء في كله ومثل ق ت ل في قتل اي ومثل هذه الحروف المتحققة في لفظ قتل المركب منها ومن الهيئة المخصوصة والثاني الزمان والثالث النسبة الكلامية وهي تعلق المسند بالمسند اليه على وجه الايجاب او السلب والفعل موضوع لهما اي الزمان والنسبة بصيغته وهيئته اي حالته العارضة لحروفه من اجتماعها وترتيبها وحركاتها وسكناتها وضعا نوعيا بان قال الواضع وضعت هيئة كل فعل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمن وكل جزئي من جزئيات النسبة الى فاعل حدث فهي من الوضع العام لموضوع له خاص والحركات والسكنات من الملفوظات اي مما يتعلق به اللفظ والنطق بخلاف الاجتماع والترتيب فمن المعقولات اي المعاني المدركة بالعقل فالجزءان الاولان وهما الحدث والزمان مستقلان اي لا يحتاجان في فهمهما من الفعل الى ضم غيره اليه فيفهمان منه بمجرد ذكره وحده فاذا قيل ضرب فهم الحدث الخاص والزمان الماضي ويضرب فهم الحدث الخاص والزمن المحتمل للحال والمستقبل وان لم يذكر فاعل والجزء الثالث من اجزاء معنى الفعل وهو النسبة غير مستقل اي يتوقف فهمه من الفعل الى ذكر فاعله معه كما اذا قيل ضرب زيد فهمت النسبة الى فاعله المعين وان اقتصر على ضرب لم تفهم فمعنى الفعل مركب من جزئين مستقلين وهما الحدث والزمان وجزء غير مستقل وهو النسبة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وانما كان الثالث الذي هو النسبة غير مستقل لان الواضع جعلها مرآة بكسر الميم وتكون المرآة ومد الهمزة لملاحظة طرفيها المنسوب وهو الحدث والمنسوب اليه وهو الفاعل وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر اي لتطلب معرفة حالهما من كون احدهما ثابتا للآخر او منفيا عنه حال كونهما مرتبطا احدهما بالآخر وليست النسبة مقصودة بالذات وكل شيء تكون حالته كذلك اي مرآة وآلة فهو غير مستقل بالمفهومية يعني لا يتم مفهومه بدون ذكر الطرفين او بغير ذكرهما معا فان الشيء الذي عن الطرفين او عن احدهما لم تفهم النسبة ففهمها متوقف على ذكرهما معا او احد الطرفين

المعنى الحدثي المنسوب مذكور في ضمن الفعل لكن الطرف الآخر وهو الفاعل
المنسوب اليه غير مذكور معه في ضمنه بل خارج عن معنى الفعل لا يدل
عليه الفعل لا بمادته ولا بصورته الا التزاما لحتوقف تمام فهم النسبة
بل تمام معنى الفعل على ذكر امر خارج وهو الفاعل المنسوب اليه فصار
معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية من الفعل وصار محتاجا في فهمه منه اى
من الفعل الى ذكر الخارج عنه وهو الفاعل معه اى مع الفعل فلا تجرى
الاستعارة في الفعل اصالة بل تبعا للاصل يرجع اليه معنى الفعل بنوع التلازم
كالمصدر وبيان وجه تفرع عدم جريان الاستعارة في الفعل اصالة
على عدم استقلال معناه في المفهومية انها لا تجرى اصالة الا في
المستقل بالمفهومية لان الاستعارة مبنية على التشبيه والتشبيه يستلزم
ملاحظة اتصاف كل من المشبه والمشبه به بوجه الشبه فلا تجرى اصالة
الا في شيء يصلح لان يلاحظ موصوفا ومحكوما عليه ولا يصلح لذلك
الا المعنى المستقل بالمفهومية واما وجه كونها تبعية في اسم الفعل
فلما سبق في الفعل لانه اسم للفعل ومفيد لمعناه واما وجه كونها تبعية
في الحرف والاسم المبهم فلعدم استقلال معناهما بالمفهومية فمحصله
في الحرف ان متعلق معنى الحرف معان اى نسب مطلقة غير مقيدة بشيء
فان الابتداء الذي جعل متعلقا لمعنى من لم يتقيد بكونه من البصرة او ابتداء
سير او نحوه بخلاف الابتداء الذي وضع له لفظ من فانه ابتداء جزئي
مخصوص كالابتداء في قولنا من معناها الابتداء في نحو سرت من البصرة فالابتداء
المطلق هو متعلق معنى الجزئي من هو الابتداء واما معنى من فهو الابتداء
الجزئي الخاص والظرفية في قولنا في معناها الظرفية والاستعلاء في قولنا
على معناها الاستعلاء والى للانتهاء وما اشبه ذلك فالابتداء والظرفية والاستعلاء
والانتهاء ليست معاني هذه الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها لان معاني
الحروف نسبة جزئية كالظرفية الخاصة او الاستعلاء الخاص فهي غير مستقلة
بالمفهومية بمعنى انها ليست معانيها على الاستقلال فلا ينافي انها يتوصل
بها الى المعاني المخصوصة بمعنى انها اذا افادت هذه الحروف معاني
رجعت تلك المعاني الكلية الى معاني الحروف الجزئية بنوع استلزام
وهو استلزام الاخص للاعم لان في الاخص ما في الاعم وزيادة وهذا
كله مبني على التحقيق من ان الحروف واسماء الاشارة واسماء الموصولات
جزئيات وضعا واستعمالا كما جرى عليه العضد والسيد لا على مقابله
من انها

من انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو مذهب السعد ومن وافقه
فعلى الاول يكون الواضع قد استحضر الجزئيات بالقانون الكلي ثم
وضع لها فالكلي آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون
قد استحضر الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما فهي مستعملة في الجزئيات
فالخلاف في الوضع ليس الا اه فالابتداء والظرفية والاستعلاء والانتهاء
ليست معاني هذه الحروف والا لكانت حروفا بل اسماء والاولى
كان الابتداء والظرفية والاستعلاء والانتهاء المطلقات معاني متعلقة
لمن وفي وعلى والى لكانت من وفي وعلى والى اسماء لا حروفا لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى فاذا كان معنى الكلمة مستقلا
بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين امرين فان اقترن باحد
الازمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل وان لم يقترن بواحد منها فتلك
الكلمة اسم مثلا مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق استعلاء
ومطلق انتهاء وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعا لكونه رابطة
بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتداء السير
من البصرة وظرفية الماء في الكوز اه وتحصل في المبهمات ان الاستعارة في المبهمات
يجب ان تكون تبعية لا اصلية بدليلين احدهما انها ليست باسم جنس لا تحقيقا
ولا تأويلا لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة باسم الجنس كما عرفت
ثانيهما ان اصالة الاستعارة تتوقف على اصالة التشبيه اى على جريانه
في نفس مفهومها اى معنى الطرفين وهذا لا يتصور الا فيما يصلح لان
يكون موصوفا ومحكوما عليه بسبب الاستقلال في الافهام ومفهومات
المبهمات ليست كذلك لانها محتاجة الى ضميمة حتى يتم افهامها من
الالفاظ الدالة عليها ومما يرشدك الى هذا ما يقال في توجيه بنائها
انها شابهت الحروف في الاحتياج الى ضميمة وانها لا يتم معناها ولا يصح
لان يحكم عليها بشيء ما لم يذكر نصا صريحا او تقديرا ما يتم به معناها في
الافهام مثل المشار اليه والصلة والمرجع وغيرها اذ لو كان الامر كذلك
فلا ~~يتم التشبيه فيها~~ يتصور فيها التشبيه والاستعارة اصالة بل لا بد
ان يعتبر التشبيه اولا في كليات تلك المعاني الجزئية ثم يعتبر سريان التشبيه
منها اليها فمعنى الاستعارة على ذلك التشبيه الحاصل التراكيب فتكون
تبعية مثلا في استعارة لفظ هذا الاسم معقول فنعتبر تشبيه المعقول
مطلقا بالمحسوس مطلقا في قبول التمييز والتعيين ثم نعتبر سريان التشبيه

من الكلي الى الجزئي فنستعير لفظ هذا الموضوع للمشبه به وهو المحسوس
الجزئي الذي سرى اليه التشبيه من كليه للمشبه وهو المعقول الجزئي الذي
قصد المبالغة في بيان نعته فتكون الاستعارة تبعية كاستعارة الحرف
بلا فرق والاستعارة التي في المضمر كما في التعبير عن المذكر بضمير الانثى
لتشبيهه بها في التخنث والتكسر والعكس لتشبيهها به في الفحولة
والاستعارة التي في الموصول كما في التعبير عن المذكر بموصول الانثى
لتشبيهه بها والعكس اهـ واما وجه كونها تبعية في المشتق فلانه
وان كان مستقلا بالمفهومية وصالحا لان يحكم عليه لانفهام
طرفي نسبته منه وهما الذات والحدث وليس موقوفا على امر خارج
حتى يلزم عدم استقلاله كالفعل فالمقصود الاهم منها هو المعنى القائم
بالذات اعني الحدث لا نفس الذات كما هو ظاهر لان الشيء اذا اشتمل
على قيد فالغرض ذلك القيد فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان
مثلا ينبغي ان نعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم والاستعارة كذلك
وتكون الاستعارة فيهما تابعة للاستعارة في المقصود اذ لو لم يقصد ذلك
لوجب ان يذكر اللفظ الدال بان يذكر زيد بدل ضارب او مضروب
وبيت كذا بدل محرق ومتلد وتفصيله اي وبيان وجه تبعيتها في الصفات
وما عطف عليها ان تلك الصفات انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار
معان متعينة هي المقصود منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة مقصودة
منها ولا مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة لم يتصور اذ لم نقصد
جريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور اي يتأتى ذلك بحسب معاني
مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية واما بيان كونها تبعية
في اسماء الزمان والمكان والآلة فلانها وان دلت على ذوات معينة
باعتبار ما الا ان المقصود الاصلي منها النظر الى مصادرها الواقعة
فيها او بها فتكون الاستعارة فيها تبعا لها الخ ولو قصد التشبيه
والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب ان تذكر بالفاظ دالة على
انفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته
وبين اسم المكان واخويه فانهما وان اشتركا في كونها مشتقة وفي ان
المقصود الاهم منها هو المعنى المصدري وفي كون الاستعارة فيها تبعية
افترقا في ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا فان معنى
قائم شيء ما او ذات ما له القيام وهذا امر غير متعقل اصلا
اي غير

اي غير متعقل بذاته اذ لا يدركه العقل طلب ما يرتبط به ويجري عليه
ليتعين عنده ولذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل حقها ان تقع جارية
على غيرها وان اسم الزمان يدل على تعين الذات باعتبار فان قولك
مقام معناه مكان فيه القيام لشيء ما او ذات ما فيه القيام فلذلك
صلح لان تجري عليه الصفات ولم يصلح لان يكون صفة للغير وكان
في عداد الاسماء لا الصفات اهـ شيخنا ثم علم مما مر الفرق بين نسبة
الفعل ونسبة غيره من المشتقات من وجهين احدهما ان نسبة الفعل غير
مذكور فيه طرفاها بل احدهما فقط وهو الحدث ونسبة غيره مذكور
فيه طرفاها فكان مستقلا بالمفهومية يصح الحكم عليه باعتبار
الذات والحكم به باعتبار الحدث ثانيهما ان النسبة في الفعل من
طرفيها تامة الافادة وفي غيره غير تامة الافادة بل هي تقييدية
اعني قيدت الذات المبهمة بالحدث فلهذا كان نحو اسم الفاعل ونحوه
محتاجا الى ما يجري عليه ويرتبط به اهـ قوله الى ما يجري عليه اي الى
طرف اسناد من مسند او مسند اليه يجري هو عليه وقوله ويرتبط
به عطف تفسيري بين به ان المراد بالجريان الارتباط اي الذي يحصل
به النسبة التامة لا جريان النعت على المنعوت اهـ ملخصا من ص
في بيانيته وحواشيه قوله الخ وعلى هذا القياس مثال الاستعارة
في اسماء الافعال ان يقال في هيهات مثلا بمعنى عسر شبهنا البعد بالعسر
العسر بالبعد بجامع المنع من حصول المطلوب في كل واستعرنا
البعد للعسر واشتققنا من البعد بمعنى العسر بعد بمعنى عسر وجعلنا هيهات
بمعنى بعد مستعارا لمعنى عسر والاستعارة التبعية تجري في اسماء الافعال
مشتقة كانت كنزال ودراك او لا كصه وهيهات واوّه وجريانها في
الافعال بلا خلاف لكنها تكون تبعية لمصدر الفعل الذي يكون اسم
الفعل بمعناه لا تبعية لمصدره اذ ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار
انه اسم فعل ومثالها في اسم الفاعل الحال ناطقة بكذا فتقول شبهت
الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى وايصاله للذهن واستعير النطق
للدلالة واشتق منه ناطقة بكذا اي دالة فالاستعارة في المصدر
اصلية وفي اسم الفاعل تبعية وليس المراد بجريان الاستعارة في المصدر
دون المشتق ان يجري التشبيه فيه بالفعل ويستعار بالفعل ويشتق
ما المستعار اولا ثم بالمشتق ثانيا اذ لا دليل عليه بل المراد ان استعارة
المشتق باعتبار مصدره فكانه استعير تقديرا ومثالها في الصفة المشبهة

من بحث الوجه ويزيد قبحه على تقدير تنزيل التضاد منزلة التناسب
بواسطة التهكم فتكون الاستعارة تهكمية فيقدر تشبيه القبيح بالحسن
بجامع تأثير النفوس وانفعالها بكل وان كانت جهة التأثير مختلفة وتقدير
ادخال القبيح في جنس الحسن وتقدير استعارة لفظ الحسن للقبيح واشتقاق
الصفة منه فالاستعارة المعتبرة في المصدر اصلية وفي الصفة
تبعية ومثالها في افعل التفضيل زيد اقتل للاعداء من عمرو
اذا كان اضرب لهم اي اشد ضربا لهم من عمرو ومثالها في امثلة
المبالغة زيد قتال الفئة بمعنى كثير الضرب الشديد لهم ومثالها
في اسم الزمان والمكان هذا مقتل زيد اذا اريد زمان او مكان
ضربه بالشديد شبه الضرب الشديد بالقتل في شدة التأثير
واستعير المضرب للقتل القتل للضرب واشتق منه مقتل بمعنى
مضرب زيد اي مكانه او زمان ضربه الشديد ومثالها في اسم
الآلة هذا مفتاح السلطان لوزيره شبهت الوزارة بالفتح لنحو
الباب بجامع التوصل بكل واستعير الفتح للوزارة واشتق منه
مفتاح بمعنى وزير ومثالها في المصغر رجيل اذا استعملته في
ما لا يليق ان تقول شبهنا تعاطي ما لا يليق بالصغر واستعير الصغر
لتعاطي ما لا يليق واشتق من الصغر بمعنى تعاطي ما لا يليق صغير
اي متعاطي ما لا يليق وجعل رجيل بمعنى صغير مستعارا لمتعاطي ما لا
يليق ومثالها في قريشي بمعنى المتخلق باخلاق قريش كذلك اهـ
خضري وعبد الحافظ قوله واما كانت تبعية اي واما كانت المشتقة
في الحرف والفعل وسائر المشتقات تبعية اهـ قوله تعتمد التشبيه
اي تعتمد عليه وتنبني عليه اذ هي اعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد
ادخال الثاني في جنس الاول قوله تقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه اي بحيث يصح الحكم به عليه وكما ان التشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه يقتضي ايضا كون المشبه به
موصوفا به بحيث يصح الحكم به عليه اما اقتضاؤه ذلك
في المشبه فلانك اذا قلت زيد كعمرو في الشجاعة فمدلوله ان زيدا
موصوف بالشجاعة وانها وجدت فيه كما وجدت في عمرو واما في
المشبه به فلانه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد
في المثال

في المثال بانه ملحق بعمرو في الشجاعة وانه مشارك له فيها واذا كان
التشبيه مقتضيا لوجود وجه الشبه في الطرفين صح ان يحكم به على
كل منهما اهـ قوله وانما يصلح للموصوفية اي لكونه موصوفا به
بوجه الشبه او بغيره قوله المتقررة اي اجتمع اجزاؤها في الوجود
وقوله الثابتة اي في نفسها لاستقلالها بالمفهومية فقوله الثابتة
مغاير لقوله المتقررة اهـ قوله كقولك جسم ابيض وبياض صاف
اشار بالمثالين الى انه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى وان المدار
على ثبوت المدلول وتقرره فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر
اي ليس سيالا متجددا شيئا فشيئا وثابت في نفسه لاستقلاله بالمفهومية
ولذا صح وصف الاول بالبياض والثاني بالصفاء والتمثيل
بالبياض للحقائق المتقررة بناء على التحقيق من بقاء العرض زمانين
اهـ قوله دون معاني الافعال والصفات الخ هذا بيان لمحترز
المحترز الاول اعني قوله المتقررة وحاصله ان الفعل كقام دال
على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا تقرر له فلا يصلح مدلوله
للموصوفية فلا يصح التشبيه فيه فتمتنع الاستعارة الاصلية فيه
المبنية على التشبيه والوصف كقائم فانه وان لم يدل على الزمان
بصيغته لكن يعرض اعتباره فيه كثيرا فيمنعه من التقرر فلا يصلح
مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الاصلية
اهـ قوله غير متقررة تفسير لمتجددة اهـ قوله بواسطة دخول
الزمان في مفهوم الافعال اي لانه جزء مفهومها فدلالتها عليه
تضمنية بخلاف الصفات فان دلالتها عليه دلالة التزامية اهـ
قوله وعروضه للصفات اي لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث
والحدث لا بد له من زمان يقع فيه اهـ قوله اي الاستعارة الفعلية
اي تعتمد التشبيه بالذات كما يؤخذ من قوله بعد واما التبعية الخ المفيد
ان التبعية تعتمده بالتبع اهـ قوله صحت العبارة اي فلا يقال ان قوله
لان الاستعارة تعتمد التشبيه الخ لا يفيد عدم جريان الاستعارة في الحرف
والمشتق كما يأتي لما هو قوله وهو حقيقة متقررة اي البياض فانه
حقيقة متقررة بناء على ان العرض يبقى زمانين واما الجسم فانه ظاهر
اهـ قوله بين في المطولات حاصله انا لا نسلم اولا استقامته
لان قوله انما يصلح للموصوفية الخ ممنوع اذ هو منقوض بقولهم حركة
سريعة وحركة بطيئة وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة
لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما ولان قوله بواسطة دخول الزمان

في مفهوم الافعال وعروضه للصفات فيقال عليه ان دخول الزمان
في مفهوم الفعل انما اقتضى تجدد مجموع مفهومه لا تجدد الحدث الذي
هو المقصود منه بتجدد الزمان ويقال عليه ايضا ان عروض الزمان
اذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي ان يمنع جريانه في المصادر
لعروض الزمان لمفهومها ايضا لان المصدر يدل على الحدث والحدث
لابد له من زمان يقع فيه فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات
مع ان الاستعارة في المصدر اصلية سلمنا اقامة ذلك الدليل
فيقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت
طيب ومفتاح معتدل وزمان صعب او معتدل ونحو ذلك فقضية ذلك
الدليل ان الاستعارة فيها اصلية مع انها تبعية باتفاق اه دسوقي
وعبارة المطول فههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة
وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق منه من المعنى بالصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم
الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع
القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر
التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولذلك انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى
على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة
الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد اه وقال ص في رسالته البيانية
بعد قوله وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه الخ ما ذكره
الشارح هنا من توجيه القوم التبعية ثم اعترض على هذا التوجيه
اي توجيه القوم تبعية الاستعارة من وجوه احدها انا لا نسلم
انه لا يصلح للموصوفية الا الامور المتقررة الثابتة وسند المنع ان الزمان
والحركة مثلا يقعان موصوفين مع انهما ليسا من الامور المتقررة
كقولنا زمان طويل وحركة سريعة ثانيها ان المدعى هو ان الحروف
والافعال والصفات لا تقع مشبهات والذي ينتجه الدليل هو
انه يمتنع وقوعها مشبها فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا والذي
ينتجه الدليل الخ لانه قال يقتضي كون المشبه موصوفا دون ان يقول

كون

كون المشبه به موصوفا واجاب السيد عن الاول بان المراد بالحقائق هنا
المعاني المتعلقة بالمفهومية كالامور المتقررة الثابتة فكل من
الحركة والزمان حقيقة لا استقلال له بالمفهومية واجاب عن الثاني
بان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء
كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه وانما تعرضوا للاقتضاء الاول
لانه المقصد الاصلي فجعلوه دليلا على الثاني اه بتصرف قول المصنف
في متعلق معناه اضافة متعلق لما بعده من اضافة العام للخاص او من
معنى الحرف من اضافة المدلول للدال ومتعلق بفتح اللام وان كان
التعلق نسبة بينهما فيصح الفتح والكسر الا ان الاولى اعتبار كون الكلي
اصلا والجزئي فرعا تعلق به لان التعلق يعتبر من جانب الاضعف
اذ هو الطالب للتعلق والكلي اقوى فالجزئي متعلق به اه عطار
قوله الش وليس المراد بمتعلق معنى الحرف هو المجرور الخ اي لان المجرور
ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الكلي الذي استلزمه معنى
الحرف فقد اشتبه على صاحب التلخيص اصطلاح علماء البيان باصطلاح
علماء الوضع فان المجرور متعلق معنى الحرف عندهم واما البيانيون
فمتعلق معنى الحرف عندهم هو المعنى الكلي كالابتداء مثلا اه دسوقي
بزيادة قول المص والمراد بمتعلق معنى الحرف الخ اي ولما اشتهر ان متعلق
معنى الحرف ما يذكر لبيان معنى الحرف وهو العامل كسرت والمجرور كالبصرة
ان كان حرف جر او المستفهم عنه في نحو اقام زيد او غير ذلك كالدخول
الى المعرفة في نحو الرجل وخشي ان يتوهم ان المراد هنا مع ان الفاعل
والمجرور في نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل لم تجر الاستعارة فيهما
حتى تكون الاستعارة في الحرف تابعة لهما دفع هذا التوهم بقوله
والمراد بمتعلق معنى الحرف المعنى الكلي الخ ولم يقل والمراد به مع ان المقام
له لتقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير لمعنى الحرف لانه اقرب مذكور
اه عبد الحافظ بزيادة قول الش الذي يعبر به اي بذلك المعنى الكلي
اي بداله وقوله عن معناه اي عن معنى ذلك الحرف اي عن داله
ايضا وهو من التعبير بالكلي عن الجزئي لعلاقة الكلية وقوله عند تفسيره
اي تفسير معنى الحرف اه قول المص كالابتداء في من اي كالابتداء في قولنا
من معناها الابتداء في نحو سرت من البصرة فالابتداء المطلق هو متعلق
معنى الحرف واما معنى من فهو الابتداء الجزئي الخاص اه الش فليست
هذه المعاني الكلية الخ اي فليس الابتداء والظرفية والانتهاء والاستعلاء

المطلقات معاني الحروف اي ليست معانيها بالاستقلال بحيث لتعتبر معاني
لها حالة في ذاتها وانما هي متعلقات لمعانيها لان معاني الحروف
نسبة جزئية كالظرفية الخاصة والاستعلاء الخاص فهي غير مستقلة
بالمفهومية اي لعين انها ليست معانيها على الاستقلال فلا ينافي
انه يتوصل بها الى المعاني المخصوصة عقب انها [illegible] قادت هذه
الحروف معاني رجعت تلك المعاني الكلية الى الحروف الجزئية بنوع
استلزام اي باستلزام لزومي وهو استلزام الخاص للعام لا العكس
والحاصل ان من مثلا موضوعة للابتدا الخاص والابتدا الخاص
لما كان يرد الى مطلق ابتدا اي يستلزمه كان مطلق البداء متعلقا
للابتدا الخاص وهكذا اه قوله الخ والا لما كان حرف الجر اي والا لو كان
الابتدا والظرفية والاستعلاء الانتها المطلقات معاني مستقلة
لمن وفي وعلى والى لكانت من وفي وعلى والى اسما لا حروفا اه قوله
الخ وانما هي باعتبار معنى الجر اي فاذا كان معنى الكلمة مستقلا في
بالمفهومية ملحوظا لذاته ولم يكن رابطة بين امرين كانت الكلمة الدالة
على ذلك المعنى فان اقترنت باحد الازمنة الثلاثة فتلك الكلمة فعل
وان لم تقترن بواحد منها فتلك الكلمة اسم مثل مطلق الابتداء
ومطلق ظرفية وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا تبعا لكونه
رابطا بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حرفا وذلك كابتدا
السير من البصرة وظرفية الماء في الكوز قوله ابتدا الغاية المراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس
لها ابتدا وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتها الغاية اي فالمراد انتها
المسافة اه قوله اذا افادت معنى اي كالابتدا المخصوص والظرفية
المخصوصة وهكذا اه قوله رجعت الى هذا اي الى المتعلق كالابتدا
المطلق والظرفية المطلقة ونحو ذلك اه قوله موضوعات للجزئيات
اي لكل فرد منها وقوله بامر كلي اي امر عام يشملها اي وهذا مبني على
التحقيق من ان الحروف واسما الاشارة واسما الموصولات جزئيات
وضعا واستعمالا كما جرى عليه العضد والسيد لا على ما عليه من انها
كليات وضعا جزئيات استعمالا وهو مذهب السعد ومن وافقه
وعلى الاول يكون الواضع قد لاحظ الجزئيات بالقانون الكلي ثم وضع
لها فالكلي آلة في الوضع لا موضوع له وعلى الثاني يكون قد لاحظ
الكلي ثم وضع له وعلى كل منهما فهي مستعملة في الجزئيات بالخلاف
في الوضع ليس الا اه قوله دون العبارة يعني الخ اي حيث قال قلت
هذه

هذه المعاني الخ قوله وهنا الاحتمال هو الاظهر اي من حيث انه لا يحوج الى
تقدير اه قوله انها موضوعة للامر الكلي اي فهي كليات وضعا جزئيات
استعمالا والحاصل ان السعد اختار تبعا للاوائل انها موضوعة للمعاني
الكلية الغير الملحوظة بذاتها ولذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلق
لها بدليل انها لم تستعمل بدونه فمعنى من مثلا هو مطلق البدء لكن
من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه لا من حيث ذاته حتى تكون اسما
ولذا لا تستعمل بدون المتعلق اه حفني قوله ليس مرتبطا لعلة
قبله اي وهي قوله اذ الحرف لا يؤدي الا معنى جزئيا اه تتمة
المعاني المطلقة كالابتدا والظرفية والاستعلاء ونحوها مستقلة في
بالمفهومية يصح الحكم عليها وبها فليست الحروف موضوعة لهذه المعاني
الكلية بل للمعاني الجزئية التي تتعلق بهذه وترجع اليها مثلا من موضوعة
لابتدا السير من زيد في عمرو بخصوصه ولابتدا الاكل مثلا وهذه
معان جزئية تندرج تحت مطلق ابتدا الغاية فهي جزئيات وضعا واستعمالا
كما ذهب اليه العضد والسيد لكن وضعها لجزئيات بواسطة استحضار
امر كلي يعمها جميعا فيكون ذلك العام آلة لاستحضار جميع تلك الجزئيات
ثم يوضع الحرف لكل واحد منها من حيث ان ذلك الجزئي نسبة وارتباط
بين امرين ملحوظة بالتبع لهما فمعاني الحروف روابط وانما احتاج لآلة
استحضار الامر العام لنا علمنا ان الواضع غير الله تعالى والا فهو يعلم
الاشيا تفصيلا لاغنى عن الآلات اه حفني قوله شبه الاستعلاء الكلي
هو مطلق علو شيء على شيء والظرفية الكلية هي مطلق حلول شيء في
شيء المعلوم ان التشبيه انما هو لهذه الالفاظ لا لها اذ كل حكم ورد
على لفظ فانما هو لمسماه الا لقرينة اه قوله الخ فيسري التشبيه الى
اي لشمول الاستعلاء الكلي مثلا لكل فرد من افراده كالاستعلاء على الفرس
وعلى السطح وعلى السرير وكل واحد من هذه الجزئيات يتحقق فيه
الكلي فيسري التشبيه اليه بخصوصه اه قوله الخ الموضوع لكل جزئي
اي على مذهب العضد والسيد للاتفاق قياسه عدم جريان الاستعارة
فيها لان مدلولها الموضوع له جزئي كالعلم الشخصي للفرق الظاهر بينهما
فان مدلول الجزئي جزئي شائع على سبيل البدل لسائر افراده ومدلول العلم
معين ولا يصلح لذات اخرى الا بوضع جديد اه قوله الخ وهو الاستعلاء
الخاص هو الارتفاع على الجذوع المتينة مثلا والظرفية الخاصة هي حلول
شيء مخصوص في شيء مخصوص كالماء في الكوز لا الحلول في الجذوع كما قيل
لانها ليست ظرفية حقيقة والحاصل انه شبه الاستعلاء المطلق اي مدلوله
وهو مطلق الارتفاع بالظرفية المطلقة اي مدلولها الذي هو حلول

شيء في شيء بجامع التمكن والتعبير بلفظ الظرفية المطلقة للاستعلاء المطلق فسرى
التشبيه من الاستعلاء المطلق والظرفية المطلقة للاستعلاء الخاص الذي هو
معنى على وهو الارتفاع على جذوع النخل المعينة عند فرعون والظرفية
الخاصة التي هي معنى في اى التي هي الحلول في الجذوع المعينة فالتعبير
بلفظ في الموضوعة لكل جزئي من جزئيات الظرفية للاستعلاء الخاص
والاصلية تحكم قرينة وقيل ان لفظة في مستعملة في معناها وهو الظرفية
فان فرعون كان ينقب الجذوع ويضع فيها السحرة حقيقة وح فلا تجوز
اهـ **قوله** المص فهو اللفظ يصدق بالمفرد والمركب نعم جعل حيث
في النثر بعوله **قوله** خرج المهمل المركب نحو ديز خرخم مقلوب زيد مكرم
وخرج ايضا المركب الموضوع الذي لم يستعمل فانه ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة
اهـ **قوله** المص في غير ما وضع الخ وضع صلة ما جرت على غير من هي له
لان ما واقعة على المعنى وهو غير موضوع بل موضوع له فكان الاولى
ابراز الضمير بان يقول في غيرما وضع هو له لكنه لم يبرز لامن اللبس
لان من المعلوم ان المعنى موضوع له لا موضوع اهـ **قوله** الش حقيقة اى
وضعا حقيقيا بان يكون اوليا اصليا واحترز به عن الوضع التاويلي
وهو الوضع الثانوي التبعي لانه ثابت للمجاز فلا يصح نفيه وفي هذا تصريح
بان المركبات موضوعة وهو التحقيق لكن وضعها نوعي مثلا هيئة
المركب في نحو زيد قائم موضوعة وضعا حقيقيا للاخبار بثبوت المسند
للمسند اليه فالواضع لاحظ الموضوع بامر عام بان قال وضعت كل مركب
من مسند ومسند اليه للاخبار بثبوت الاول للثاني اهـ قال في المطول
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات
لمعانيها بحسب النوع اهـ ومقابل التحقيق القول بان دلالة المركبات
عقلية لان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم
باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اهـ **قوله** الش خرجت
الحقيقة المركبة كقولك زيد قائم في مقام الاخبار بقيامه اهـ **قوله**
المص لعلاقة اى لملاحظة علاقة خرج به المركب المستعمل في غير ما وضع
له غلطا كقولك جاء زيد في مقام ذهب عمرو فان الغالط لا يلاحظ
علاقة اهـ **قوله** الش خرج الغلط الخ اى لان الغالط لا يلاحظ علاقة
اهـ **قوله** المص مع قرينة يصح ان يكون حالا من ضمير المتعلق او صفة لعلاقة
اهـ **قوله** الش خرجت الكناية المركبة اى بناء على انها واسطة بين الحقيقة
والمجاز اما على كونها حقيقة فتخرج بقيد العلاقة وعلى كونها مجازا
فلم تخرج كما تقدم ايضاحه في المفرد اهـ **قوله** الش اذ القرينة الخ هذا هو
التعليل

التعليل المرضي في اخراج الكناية لكن يرجح ان يقال يلزم على ذلك
الجمع بين الاخبار والانشاء وهما متنافيان قلنا لا يرد ذلك لان
محل منع اجتماعهما اذا اتحد المدلول واما هنا فالمدلول متعدد
وهو ثبوت الاحتياج والطلب فاللفظ بالنسبة لثبوت الاحتياج
الذي عني ولو بغير اللفظ خبر وبالنسبة للطلب المتوقف على اللفظ انشاء
والحاصل ان اللفظ اذا اريد به معنيان ان يكون بالنسبة لاحدهما
خبرا على جهة الحقيقة مثلا لتحققه بدون التلفظ به وبالنسبة للآخر
انشاء على جهة الكناية مثلا كالطلب لتوقفه على التلفظ به اهـ **قوله**
كان الاولى ان يقدمه اجاب بعضهم بانه لم يعهد للمركب ترشيح ولا تجريد
لان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة من متعدد والهيئة
بسيطة اهـ **قوله** والا لزم الدور الخ اى والا نقل هذا ضابط بل هو تعريف
لزم الخ والدور توقف معرفة المعرف على التعريف ومعرفة التعريف
على المعرف **قوله** لاخذه جزء المعرف الخ المعرف هو المجاز المركب وجزؤه
هو لفظ المركب في التعريف هو قوله فهو اللفظ المركب الخ المستعمل الخ
وعلى تسليم انه تعريف لا يرد عليه اخذ المعرف في التعريف لان المركب
المتقدم اى المذكور في المعرف غير هذا اى غير المذكور في التعريف لان
تركيب المجاز غير تركيب اللفظ اهـ **قوله** اعترض بانه غير مانع الى آخر
الاعتراض بيانه ان العصام ابطل تعريف المص تحديد المجاز المركب
بانه غير مانع لصدقه بالمركب المتجوز في احد اجزائه فقط بالاستعارة
نحو واعتصموا بحبل الله فانه شبه العهد بالحبل واستعير الحبل للعهد
بجامع التوثق في كل او بالمجاز المرسل نحو ففي رحمة الله اى نعمها
وهو الجنة حيث اطلق الحال واريد المحل لانه اذا استعمل جزء
من اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعه في غير
ما وضع له وفي تسمية ذلك استعارة مركبة او مجازا مركبا نظر لان المجاز
المركب هو الذي يتجوز بمجموعه اولا وبالذات لا ما سرى التجوز الى
مجموعه من جزئه وحاصل الاعتراض ان المجاز المركب يختص بالتمثيلية
والخبر المستعمل في الانشاء وعكسه وان المركب الذي حصل التجوز في
بعض اجزائه لا يسمى مجازا مركبا مع ان تعريف المص يشمله اهـ **قوله**
واجيب بان قيد الحيثية يلاحظ الخ هذا جواب من الحفيد برد اعتراض
العصام على التعريف وحاصله ان قيد الحيثية ملحوظ في التعريف
اى من حيث انه مركب وما ذكر من الآية والمثال لم يستعمل في الغير
من حيث انه مركب بل من حيث ان جزاه مستعمل في الغير اهـ **قوله** بل اى

حيث اجزاؤه الاولى جزؤه اه قوله ورد بان هذا الخ هذا الرد من الشيخ
الملوى لجواب الحفيد بلاحظ قيد الحيثية حيث قال وفيه نظر
لان هذا اى الجواب بلاحظ قيد الحيثية يلزمه فساد التعريف
بعدم صدقه على التمثيلية لان المركب التمثيلي لا يستعمل في المعنى
المجازى من حيث انه مركب بل من حيث ان له تعلقا بالمعنى الحقيقي
اى ان العلاقة تلاحظ فيه بين المعنى الحقيقي والمجازى اه قوله فالاولى
الجواب بانه تعريف بالاعم اى فالمقصود به التمييز عن بعض ما عداه وهو
المفرد لا عن كل ما عداه حتى يشمل التركيب التمييز عن المركب الذى وقع
التجوز فيه بسرايته اه ورد الاعتراض ايضا بان المراد بالمستعمل المركب
المستعمل قصدا وبالذات كما تراه في نحو نعم رجلا ونحو اخرجت
اذ هو الفرد الكامل المتبادر عند الاطلاق فهو الاحرى بالحمل
عليه لا ما يشمل ما كان بطريق السراية من الجزء الى الكل كما في الاية
والمثال على ان هذا الاعتراض لا يتجه اصلا لانه غفلة عن قول المص
لعلاقة لانه وان كان المركب المجموع مستعملا في غير ما وضع له لكنه
لغير علاقة بين معناه الحقيقي والمجازى اه قوله ولو كان ذلك الغير مفردا
اى حيث لم نقيد الغير بالمركب كان مراده جواز الافراد في اللفظ
الدال على هيئة منتزعة من متعدد اه قوله ويأتى له لفظه الخ قوله
والصالح للتشبيه الخ يفيد ان المراد الافراد ولو معنى كما لو قلنا هذه افلاك
ياقوت نشرت على رماح من زبرجد واردنا الشقائق وان هذا
المركب مستعار لها وهو غير صحيح لاشتراط الهيئة المنتزعة من
متعدد فليس كل صالح للتشبيه صالحا للاستعارة التمثيلية اه قوله
وخرج التعريض الخ التعريض هو اللفظ المستعمل في الموضوع
له مع الاشارة لغيره من السياق نحو ما انا بزان فانه ليس مستعملا
في ثبوت زنا الغير بل ملوح به فقط مع استعماله فيما وضع له وهو
نفي زنا المتكلم فهما مقصودان لكن الموضوع له من اخص اللفظ
والمعرض به من السياق وعلى هذا فالتعريض من قسم الحقيقة
فيخرج بما اخرجها ولا نقول المجاز المحتاج اليه حينئذ لا يسلم
عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما يريد وعرض الشيء بالضم ناحيته من
اى وجه جئته والنظر اليه من عرضه اى من جانب وناحية
ويقال عرضت لفلان او بفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في
الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال ابن الاثير التعريض

هو اللفظ

هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازى
بل من جهة التلويح بالاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك لمن
تتوقع صلته والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى
جانبه اه قوله نحو المسلم من سلم المسلمون الخ اى الى اخر الحديث وتمامه
من لسانه ويده اى اذا اريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ
معين فالمعنى الاصلي ها هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه
ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى
عنه المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به من الكلام
سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي ان يحقق
الكلام اه قوله في ذلك اى في غير ما وضع له بل هو مستعمل فيما
وضع له اه قوله وكذلك الاخبار المستعملة في الخ اى وخرجت
الاخبار المستعملة في لازم الفائدة كذلك اى كخروج التعريض
اه قوله كقولك لمن حفظ القرآن الخ اى خطابا لمن تريد افادته انك
تعلم حفظه له قال العصام انه من قبيل التعريض لا المجاز المركب
اه لان اللفظ لم يستعمل في ذلك المعنى المراد وانما دل
عليه بالعقل كدلالته على حياة المتكلم من غير ان يكون مستعملا
فيه فكل من التعريض والاخبار المستعملة في لازم الفائدة باق
على استعماله فيما وضع له اه قوله الخ وهو التشبيه مطلقا اى
سواء انتزع وجهه من متعدد ام من مفرد اه قوله الخ الهيئة المنتزعة
الهيئة المنتزعة هي الحاصلة من احضار الى اجزاء الصادرة في الذهن
وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وانضمامها بحيث تكتسي لباس الوحدة
فمعنى الانتزاع هو الاحضار والملاحظة المذكوران والمراد بالمتعدد
اثنان فاكثر والانتزاع من المتعدد شرط في كل من المشبه والمشبه به وكذا
في وجه الشبه وهذا بالاتفاق واما اللفظ المستعار فهل يشترط فيه التعدد
ايضا بان يكون مركبا يدل جزؤه على جزء معناه حتى يدل على جميع
الاجزاء التي انتزعت منها الهيئة او لا يشترط ذلك بل يكفي
ان يعبر عن تلك الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل عليها اجمالا اما
بالوضع او كثرة الاستعمال او قرينة الحال ذهب الى الثاني السعد والى
الاول السيد كما هو المشهور فيما جرى بينهما في مجلس تيمور خان بسمرقند
فانتصر الحكم بينهما للسيد وقصد به السلطان في محل العز فقيل له
في ذلك فقال تغرضنا انهما متساويان في العلم الا ان لهذا مزية الشرف
فاغتم السعد حتى مات ثم ان السلطان نقل ذلك بالسيد جزاء وفاقا
فاحكى ابن الجوزي حكاية وقال لا ادري رجلا اذا توقف الناس
في السنة ما جنح المصنف جرحها رحم الله الجميع فمن الفضلا بعدهم

من انتصر السيد ومنهم من مال للسعد ومنهم من لم يتكلم في الترجيح اصلا
نادبا فحررهما واكثر المحققين على مذهب السعد اه بحروفه الخ
وبالتمثيل من غير تقييد الخ قال السعد وعبارة التمثيل عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي اه قال الدسوقي عليه
قوله وعبارة الخ حاصله ان المجاز المركب تسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة
ويسمى ايضا تمثيلا مطلقا والتسمية الاولى لا تلتبس بتشبيه التمثيل
وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك
للمتردد في امر انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكذلك التسمية
الثانية لا تشتبه تلتبس بتشبيه التمثيل لانه لا يطلق عليه اسم
التمثيل مطلقا بل مقيدا وبعبارة قوله وعبارة الخ جواب عما يقال
ان تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها
واما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال انها تلتبس بالتشبيه المسمى
بالتمثيل وحاصل الجواب ان الاصطلاح جار على ان التمثيل اذا
اطلق ينصرف للاستعارة واذا اريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل
او تشبيه تمثيلي اه قوله في حواشي رسالته جمع الحواشي باعتبار كل قولة
فان كل قولة تسمى حاشية كما ان المجموع يسمى حاشية وهي مجاز عن
طراز الثوب وصارت الان حقيقة عرفية اه قوله في وقوعه
في الكلام تردد اي في وقوعه في كلام الله تعالى او مطلقا بحيث
ونشأ اه قوله على حاشية تلك الحاشية المراد من الحاشية الاولى الهامش
ومن الثانية ما عرفته اه قوله بوقوعه بدل من به والاولى حذف
به اه قوله امن حق عليه كلمة العذاب الخ قال صاحب الكشاف
اصل الكلام امن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذه وهي
جملة شرطية دخل عليها همزة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت
الفاء التي في اولها للعطف على محذوف يدل عليه الخطاب في التقدير
اانت مالك امرهم فمن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذه
والهمزة الثانية هي الاولى كررت لتوكيد معنى الانكار والاستبعاد
ووضع من في النار موضع الضمير فلما كان تنظيرهم هذا المعنى كاملا
تاما ذكر هذا الحرف في الشرط واعاده في الجزاء تنبيها على المبالغة
التامة في ذلك الانكار اه وبهذا تتضح لك عبارة المحشي قوله للعطف
على محذوف الخ هو احد قولين للنحاة فمنهم من يجعله عطفا على
المقدر الذي دخلت عليه الهمزة وهو الزمخشري ومن تبعه والذي
رجحه في المغني ان الفاء مؤخرة من تقديم لاستحقاق الهمزة الصدارة
فقال

نحتاج اذا كانت الهمزة في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت
على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير فالاصل في هذه الاية على هذا
فامن حق الخ ثم قال وخالف في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا
ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلي وان العطف على جملة
مقدرة بينها وبين العاطف اه قوله اانت مالك امرهم اي انت قادر
على التصرف في امرهم قوله ووضع من في النار موضع الضمير لان التعبير
بمن في النار يفيد تمام عسر الانقاذ ونفي المالكية لامرهم ومثل
هذا كثير في كلام الناس تقصد به افادة تمام عسر الانقاذ لتقوية
انكاره كقولهم لمن يسعى في انقاذ من استحق القتل شرعا وسياسة
أانت تحيي الموتى اه قوله للتاكيد اي لمزيد تشديد الانكار والاستبعاد
اه قوله وللدلالة الخ الحكم عليه بالعذاب مأخوذ من الشرط وهو معنى
كونه حق عليه العذاب لانه لو لم يكن كذلك لم يكن الجزاء في محله قوله
فنزل استحقاقهم العذاب الخ اي نزل ما دل عليه قوله تعالى فمن حق
عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا منزلة
دخولهم النار في الاخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب
فيما يترتب عليه تنزيل بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في
دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذي هو من ملائمات
دخولهم النار فصار قرينة على التنزيل الاول وقرينة الاستعارة
بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما في ينقضون العهد والاعتصام بحبل الله
كما هو مذهب الكشاف فقوله من استحقاقهم العذاب الخ وقوله منزلة دخولهم
الخ اي منزلة هيئة دخولهم الخ فظهر ان الطرفين هيئتان والاستعارة
التحقيقية ايضا هنا مركبة ففي الاية الاستعارة المكنية والمصرحة المركبتان
اهـ من بيانيته قال حواشيه قوله حتى يترتب عليه اي التنزيل المتقدم
عليه لقوله لما دل عليه قوله تعالى فقد ذكر الدماميني ان حتى الداخلة
على مضارع منصوب تاتي للتعليل وقوله جهده بضم الجيم اي قوته
وطاقته وقوله فصار اي انقاذهم تفريع على قوله الذي هو من ملائمات
دخولهم النار وقوله على الاول اي تنزيل استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا
منزلة دخولهم النار في الاخرة وقوله وقرينة الاستعارة بالكناية الجارية
في المركب المبنية على التنزيل الاول وهي فانت تنقذ من في النار
وقوله تحقيقية لان المستعار له هيئة منتزعة من امور موجودة في الخارج
وقوله في ينقضون العهد اي في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث استعير
ينقضون لمعنى يبطلون العهد فهذا اجتمع المجازيان التحقيقية وقرينته

المكنية وقوله والاعتصام اى فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
حيث استعير الاعتصام للوثوق بالعهد وهذا مثال لها فى ترشيح
المصرحة وقوله مرشحا فيه الخ دفع لما اعترض به كون الاستعارة
المكنية فى الآية مركبة من ان كلا من طرفى التشبيه فيها مفرد لان
احدهما وهو المشبه استحقاقهم العذاب بحال كونهم فى الدنيا
والآخرة وهو المشبه به دخولهم النار فى الآخرة وايضاح الجواب
ان الطرفين ليسا نفس الاستحقاق والدخول بل هيئة كل منهما
لكن المحقق حذف لفظ الهيئة من عبارته لعلمها من المقام وقوله
فنظيره الخ توضيحه انه شبه هيئة حياتهم فيها و[illegible] الضلال المعرضة
باستحقاق العذاب لانه سببه بهيئة دخولهم النار بالفعل بجامع
هيئة ملابستهم للمضرة وطوى ذكر المشبه به المستعار فى النفس وهو
دخولهم النار ورمز اليه بذكر الانقاذ الذى هو من لوازمه تخييلا
وهنا الانقاذ مستعار لسعى النبى صلى الله عليه وسلم وبذله الجهد فى
دعائهم الى الايمان اى هيئته بهيئته ففيها استعارتان مركبتان
احداهما مكنية وهى افمن حق عليه كلمة العذاب لانه لفظ مركب
دال على احد الطرفين وهو المشبه والثانية مصرحة وهى افانت
تنقذ الخ قال الامير وكلمة العذاب قوله تعالى لاملان جهنم منك
وممن تبعهم اجمعين وقوله تعالى فى سورة الاعراف لمن تبعك منهم لاملان
جهنم منكم اجمعين وانت خبير بان هذا ظاهر فى الاصل اما بعد الاظهار
فى محل الاضمار فقد صرح بالمستعار يعنى ان من فى النار اه اى فالمكنية
لم تصح لانه لم يطو فيها ذكر المشبه به كما هو شرطها فالاليق ان تكون
تشبيها لا استعارة فيكون الانقاذ ترشيحا للتشبيه ولا يقال ان هذا
الذكر ليس على وجه يشعر بالتشبيه لانا نقول الظاهر فى موضع المضمر
مبنى لمن حق عليه العذاب فلا يصح الا بحذف الاداة فتامل وبهذا
تتضح عبارة المحشى قوله بل هى نص صحيح لم يقل الامير ذلك وعبارته وانت
خبير بان هذا ظاهر فى الاصل اما بعد الاظهار فى محل الاضمار فقد
صرح بالمستعار يعنى انه من فى النار اه فاراد ان المكنية تصح
لو لم يذكر المشبه به وهنا ذكر وهو من فى النار فيلزم الجمع بين
الطرفين فان قلت اخذه من قوله فقد صرح بالمستعار قلت لا نعد
فان التعبير بالمستعار مجاراة لدعوى الاستعارة فلا دلالة فيه على
التصريح بها اه قوله الا ان يقال الخ فيه انه لا يسوغ الجمع بين الطرفين
ويوخذ من عبارة الامير جواب هو انهم نظروا لاصل الكلام
وهو

وهو اولى من جوابه وان كان ضعيفا وظهر ان محل الايراد لو قال
افمن دخل النار فانت تنقذه واما قوله افانت تنقذ من فى النار
للنكات السابقة فهو فى حكم الاصل اه قوله قوله او يقال الخ ان
كان ردا على الامير ففيه انه لم يدع التصريح على ما علمت
وان كان جوابا كما هو ظاهره ففيه ان الجمع بين الطرفين ممنوع مطلقا
اه تتمة فى اعراب الآية وفى وجه آخر من المجاز تحتمل
ان من شرطية معطوفة على محذوف دل عليه الكلام تقديره اانت
مالك امرهم فمن حق عليه العذاب وجوابها قوله افانت تنقذ من
فى النار واعيدت الهمزة لتاكيد معنى الانكار ولطول الكلام وحكم
الظاهر مقام المضمر اى افانت تنقذه ويحتمل انها موصولة مبتدأ
والخبر محذوف تقديره انت لا تنفعه فجملة قوله افانت تنقذ
من فى النار مستقلة مؤكدة لما قبلها وهذه الآية نزلت فى
حق ابى لهب وولده ومن تخلف من عشيرة النبى صلى الله عليه وسلم
عن الايمان وفيه لاذ حرصا على ايمانهم اه صاوى بزيادة وقال
ابو السعود فى تفسيره ويجوز ان يكون الخبر محذوفا وقوله تعالى
افانت الخ جملة مستقلة مسوقة لتقرير مضمون الجملة السابقة
وتعيين ما حذف فيها وتشديد الانكار بتنزيل من استحق العذاب
منزلة من دخل النار وتصوير الاجتهاد فى دعائه الى الايمان
بصورة الانقاذ من النار كانه قيل اولا افمن حق عليه كلمة العذاب
فانت تخلصه منه ثم شدد النكير فقيل افانت تنقذ من فى النار وفيه
تلويح بانه تعالى هو الذى يقدر على الانقاذ لا غيره اه واما
ما قيل من ان النار مجاز عن الكفر والضلال المفضى اليها فذكر
المسبب واريد السبب فكانه قيل انت تهدى من اضله الله والانقاذ
ترشيح لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء للايمان والطاعة فمع بعده عما
ذكره الزمخشرى نازل الدرجة بالنسبة لما ذكراه شهاب على البيضاوى
قوله مثار فرسان البلاغة بضم الميم اسم مكان من اثار الغبار اثارة
اى محل اثارة الفرسان للغبار او بفتحها من ثار الغبار اذا ارتفع
من ثار الغبار اى محل ثوران غبار الفرسان وفيه استعارة مكنية
حيث شبه البلاغة بميدان السبق لتسابق افهام البلغاء فيها
واثبت لها الفرسان تخييلا والمثار ترشيحا او تمثيلية حيث شبه
هيئة اصحاب البلاغة فى تسابق افهامهم فيها بهيئة فرسان الميدان

في تسابقهم فيه واستعمل المركب الدال على الهيئة الثانية للاولى قرينة
اضافة الفرسان للبلاغة ولا يضرنا ذكر البلاغة وهي من اجزاء المشبه
لان النظر ليس اليها في التشبيه اه خضري قوله وكانه بالنسبة لهما كالجزء
حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان ان ياتي
بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة اه قوله ظاهره انه لا بد الخ اي حيث
قال فان الاستعارة المركبة لكن لم يات للشيء في التشبيه ما يفيد ان المراد
بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال سواء كان الطرفان مفردين
او مركبين اي كل منهما هيئة وصرح الشيخ انه لا بد ان يكون كل من
الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متعدد وهو اتفاق من السعد
والسيد وان جوز السعد ان يعبر عن الهيئة بعد انتزاعها بلفظ
يدل عليها اجمالا اما بالوضع او كثرة الاستعمال او قرينة المجاز فالسيد
اوجب ان يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور اعني ما يدل جزؤه
على جزء معناه والسعد لم يوجب ذلك واكتفى عن التعبير عن الهيئة
الحاصلة المنتزعة بلفظ مفرد يدل عليها اه قوله مركب المراد بالتركيب
المعتبر في المجاز المركب اي تركيب كان ولا يشترط خصوص الاسنادي
ولا غيره ثم هل يشترط التصريح بتمام المتعلق المركب الدال على
الصورة المشبهة بها او السعد يقول يكفي التصريح ببعضها اه دسوقي
قوله انها لا تكون تبعية اي ان التمثيلية لا تكون تبعية قوله ذلك
اي التعبير عن الطرفين بمركب قوله ان تكون اي الاستعارة التمثيلية قوله
وجوز ان تكون تبعية حاصله ان السيد اختار ان التمثيلية خاصة
بالمركب واكتفى السعد بمجرد كون كل من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
من متعدد ولو كان اللفظ مفردا كالثاني رأيتم صاحب الكشاف في
قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وعليه فتقريرها ان نقول شبهت
هيئة المؤمنين في اتصافهم بانواع الهدى على اوجه متفاوتة بهيئة جماعة
على رواحل منهم السابق والمسبوق والقوي والضعيف واستعير
لفظ على من المشبه به للمشبه ورده السيد بان الحرف مفرد وكذا معناه
بل وغير مستقل معناه فلا تكون الاستعارة فيه تمثيلية اه وقرر السيد
ذلك في حواشي المطول على ثلاثة اوجه الاول ان يشبه الهدى بالمركوب
الموصل الى المقصود ويثبت له من لوازمه الاعتلاء على طريق المكنية
الثاني ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه
في التمكن فتكون على استعارة تبعية الثالث ان يشبه هيئة مركبة من الهدى
والمتقين

والمتقين وتمسكهم به بهيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه
عليه قال وعلى هذا كان ينبغي ان تذكر جميع الالفاظ الدالة
على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى اي بان يقال مثلا
اولئك الذين على رواحل من ربهم فيكون مجموع تلك الالفاظ
استعارة تمثيلية كل من طرفيها ولفظها مركب الا انه اقتصر في
الذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعد
ملاحظته يكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني يحمل كلام الكشاف
اه قال المولى خسرو يجوز في الآية اعتبار التبعية وحدها واعتبار
التمثيلية معها لانه لما شبه تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب
حصلت التبعية جاز ان تعتبر هيئة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه
به بهيئة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه وتلك
الهيئة مفهومة من حرف الاستعلاء بعضها وهو الاعتلاء بالمطابقة
والباقي بالالتزام فتحصل التمثيلية بلا تركيب في اللفظ المستعار اه
خضري قوله المصم لمن يتردد في امر اي في فعل امر وعدم فعله بان
يتوجه اليه بالعزم تارة ويتوجه بالاحجام عنه بالعزم تارة اخرى اه
قوله الخ بان يريد وله وجه الفعل فيقدم تقدم الى اصله ان السعد
قال بعدم التجوز في مفردات اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
وان التجوز باعتبار مجموعه فقط واعترض بان هذا الكلام يستعمل
في التردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتأخيرها
حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام حاصل في مفرداته
فانه شبه ازعاج الخاطر نحو الفعل تارة بالتقديم ونفي الخاطر بالرجل
والقبا من الخاطر عنه اي الفعل تارة بالتاخير اه فاشار الشيخ رحمه الله
لهذا الحق بالتجوز عن الخاطر بالعدم فلا يقال ان كلامه هذا لا يناسب
الاجمال المتردد في الذهاب بحاجة الذي هو المشبه به اه قوله الخ تارة اي
مرة اه قوله الخ وليس نعتا لرجل محذوف اي وانما لم يجعل اخرى نعتا
لرجل اي وتؤخر رجلا اخرى لئلا يفيد الكلام ان الرجل المؤخرة غير
المقدمة وليس هذا صورة التردد في الذهاب وعدمه لان الانسان
اذا اراد الذهاب رمى رجله اماما واذا احجم عنه رد تلك الرجل
في موضعها وليس ردها لموضعها تاخيرا باعتبار انها انتهت اليه اولا
اه قوله بتقديم الراء على الجيم اي من الرباعي وقوله وعكسه اي من الثلاثي اه

قوله اى كما قال السعد المناسب السكاكى فانه الذى جعل اخرى نعتا لرجل
محذوف مفعول ليؤخر وما قاله السكاكى غير مستقيم لان ذلك ليس
هيئة المتردد اه قوله اذ لا معنى له صحيح اى يناسب الغرض والا فله
معنى صحيح فى ذاته اه قوله واجاب السعد عن ذلك اى عن الاعتراض
على السكاكى فى جعله اخرى نعتا لرجل محذوف الخ اه قوله بان المراد بالرجل
الخطوة وعليه فالمعنى انى اراك تقدم خطوة وتؤخر خطوة اخرى اه
قوله واورد عليه الخ فى جواب السعد الذى عليه الايراد ينبغى ان يكون
المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لا يؤخر اخرى
بل تلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف اه
وبحث فيه من ثلاثة اوجه اما اولا فلانه ان اريد بالقدام قدام الشخص
فتكون الخطوة الى الخلف الواقعة فى مقابلة خلف الشخص ومن البين ان
هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة
لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها
حاصله هنا يقدم تارة ويؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر
من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير وعلى ما ذكره السعد لا يكون كذلك
واقتصر على شئ واحد فالوجه ان يجعل اخرى صفة تارة والمعنى يقدم
رجلا تارة ويؤخرها تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير
اه من حواشى بيانية الصبان قوله قال السيد المراد الخ حاصل ما اجاب به
السيد ان المقدم والمؤخر انما هو رجل واحدة لكنها تختلف بالاعتبار
فالرجل من حيث كونها مقدمة تغاير نفسها من حيث كونها مؤخرة اه قوله
لكنه اسهل فى الفهم اى من جواب السعد والسهل منهما ما تقدم من ان اخرى
نعت لتارة اه قوله الخ بادعاء بأوه بمعنى مع وقوله كما ترى اى كما رايت اه
قوله ولا لتصرف فى اجزاء اللفظ اه ولا يتحقق المرسل فى اجزاء اللفظ بل فى
المجموع الذى جعله القوم تمثيلية وفى نسخة ولا يتصرف فى اجزاء اللفظ
اى ولا يجوز التصرف فى اجزاء اللفظ كما علمه السعد فى التمثيلية كما تقدم قريبا
قوله بانه متى امكن الخ اى من حيث انها مشتهرة فى لسان البلاغة تنبيهات
الاول اصل هذا المثال وهو انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ان الوليد
ابن يزيد عامله الله بما يستحق لما بويع كتب الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا
اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايهما شئت فشبه صورة تردده فى المبايعة
بصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا فاذا

وتارة

وتارة لا يريد فيؤخر تلك الرجل تارة اخرى فاستعمل الكلام الدال على
هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو هيئة الاقدام تارة والاحجام
اخرى منتزع من عدة امور كما رايته اه حلوف قال المحشى الحفنى قوله
فشبه صورة تردده الخ اى شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على المبايعة
تارة واحجامه عنها اخرى بالهيئة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيرها
اخرى والمنتزع منه هو اجزاء المركب وهاذه المجتمعة فى الذهن وقوله
بصورة تردد من قام ليذهب اى تردده ترددا حسيا برجله بان يقدمها
ويؤخرها وليس المراد التردد المعنوى الباطنى لانه قوله تقدم رجلا الخ
ليس موضوعا له ويجب ان يكون المشبه به معنى مطابقيا للفظ المستعار
وقوله من عدة امور هى فى المثال التقديم والتأخير والرجل فى جانب المشبه به
والمبايعة والعزم على فعلها والعزم على تركها فى جانب المشبه ومطلق تردد
بين شيئين فى وجه الشبه وقوله الشبه هو هيئة الاقدام اى هيئة مطلق
الاقدام والاحجام اى مطلق التردد والشرط مطلق التعدد ولو
من اثنين اه الثانى قوله انى اراك الخ هل له دخل فى التجوز والنقل او هو
حقيقة والتجوز فيما بعده قلت ذكر العلامة اليعقوبى ان الظاهر انه
لا دخل له لانا لو قلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر اخرى حصل التمثيل
على وجه الاستعارة ويحتمل ان له دخلا فى خصوص المثال للمناسبة للرؤية
الحسية ولم يوجد فى المنقول اليه فتامل اه دسوقى الثالث قال فى المطول
المشهور اراك على صيغة المعلوم وللمجهول ايضا مساغ وح يكون بمعنى اظن
ولكل منهما مقام لان المعلوم يستعمل فى محقق التردد والمجهول فى مظنونه
اه عطار قوله الخ كذلك حال من الضمير المضاف اليه او من فاعل
المجاز المركب حال كونه على سبيل الاستعارة اى مما تداولها اه قوله الخ
سمى اى التمثيل قوله الخ لا تغير الامثال اى لا تغير بتذكير ولا تأنيث
ولا بافراد او تثنية او جمع فى حال مضربها عن حال موردها اه قوله الخ
لان الاستعارة علة للفعل مع علته اى وصح هذا الحكم وهو عدم تغير
الامثال لهذه العلة لان الاستعارة الخ اه قوله الخ فلو غير المثل اى بان
قيل فى المثل المتقدم مثلا ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم
او المخاطب اه قوله الخ لما كان اى المثل لفظ المشبه به اه قوله الخ فلا يكون
مثلا اى لان الاستعارة اعم من المثل فان المثل فرد منها الا انه مخصوص
بالفشو فان لم يكن استعارة لم يكن مثلا لان رفع الاعم يستلزم رفع
الاخص والحاصل ان تغير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به ورفع

لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة لانها اخص منه اذ كل استعارة
لفظ المشبه به وليس كل لفظ المشبه به استعارة فيلزم من رفعه رفعها
ولا يلزم من رفعها رفع ما هو اخص منها وهو المثل وذلك ظاهر اهـ قوله
الخ ولهذا اى لاجل كون الامثال لا تغير اهـ قوله الى مضاربها جمع مضرب
وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار له
وذلك كحالة من طلب شيئا بعد ما تسبب فى ضياعه واما المورد فهو المستعار
منه لفظ المثل وذلك كحالة المرأة التى طلبت اللبن بعد تسببها فى ضياعه
والحاصل ان المثل كلام استعمل فى مضربه بعد تشبيهه بمورده فمضربه
ما استعمل فيه الكلام الان ومورده ما استعمل فيه الكلام اولا اهـ قوله
الخ وان كانت علاقة المجاز المركب الخ قال ص فى رسالته وان كانت علاقة
غير المشابهة ففيها استعارة تمثيلية والقياس على المجاز المفرد تسميته مجازا
مرسلا مركبا لكن فات القوم تسميته له بذلك بل فاتهم هذا القسم من اصله
وحصروا المجاز المركب فى الاستعارة التمثيلية اهـ وهذه توضح عبارة
شارحنا قوله فاعترضهم السعد الخ نص اعتراضه فى بيانيته ص انه يوجد
كثيرا فى الكلام البليغ مركبات اخبارية مستعملة فى معان انشائية لعلاقة
غير المشابهة ومركبات انشائية مستعملة فى معانى خبرية لعلاقة غير المشابهة
فكيف يصح انكار ذلك وعدم اعتباره مع انهم اعتبروا علاقة المشابهة فى
القسم الاخر من المجاز المركب وسموه استعارة تمثيلية واعتبروا فى المفرد الذى
هو قسيم المركب ما علاقته المشابهة وما علاقته غير المشابهة وهذا منهم خروج
عن الانصاف وعدول عن الصواب اى من جهة ترجيح احد قسمى الشىء الواحد على
القسم الاخر بلا مرجح اهـ وبهذا يتضح اعتراض السعد الذى فى بحثنا قوله كذلك
وضع المركبات لمعانيها الخ هذا جار على التحقيق من ان المركبات موضوعة
لكن وضعها نوعى مثلا هيئة المركب فى نحو زيد قائم موضوعة وضعا
نوعيا للاخبار بثبوت المسند للمسند اليه فالواضع لاحظ الموضوع بامر
عام بان قال جعلت كل مركب من مسند ومسند اليه للاخبار بثبوت الاول
للثانى اهـ قال فى المطول الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك وضع المركبات لمعانيها بحسب النوع اهـ ومقابل التحقيق القول بان
دلالة المركبات عقلية لان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم
وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اهـ قوله
وقول العصام الخ حاصله ان العصام اجاب بتسليم انقسام المركب الى ما ذكر
وابدى وجها للحصر وهو ان القوم انما حصروا المركب فى التمثيلية لانهم انما
اعتبروا

اعتبروا التجوز اولا وبالذات باعتبار مجموع مادة المركب وهو لا يكون
الا فى التمثيلية واما غيرها فالتجوز فيه اما بتبعية التجوز فى مفرده
كما فى المركب المتجوز ببعض اجزائه واما بتبعية التجوز فى هيئته
التركيبية كما فى الخبر المستعمل فى الانشاء وعكسه فالتجوز فيهما انما هو
باعتبار الهيئة التركيبية لا باعتبار مجموع المادة الا بالتبع واعترض
بان جوابه يقتضى ان المركب المتجوز ببعض اجزائه من المجازات المركبة
التى اعترض بها السعد على القوم ويقتضى انه يسلم كونه من المجاز المركب
والاول ممنوع لان السعد انما اعترض بالخبر المستعمل فى الانشاء وعكسه
ولم يدع ان المركب المتجوز ببعض اجزائه مجاز مركب وارد على القوم
والثانى ينافيه ما اسلفه العصام نفسه من اختصاص المجاز المركب
بالتمثيلية والخبر المستعمل فى الانشاء وعكسه هذا ما قاله المحشى وبه تعلم
ما فى قول المحشى فى حواشيه من الخلل اهـ انه لا مفهوم لقوله ببعض يوهم
انه احترز بقوله ببعضه ليتضح المراد مع انه يوهم انهم تعرضوا
له ولم يسموه مع انهم لم يتعرضوا له بل فاتهم هذا القسم من راسه
وحصروا المركب فى التمثيلية والاولى فى الجواب ان يقال انه لا مفهوم
لقوله تسمية الخ وهو كناية عن عدم التعرض لها اهـ قوله الخ كما فى
الجمل الخبرية الخ قال ص فى بيانيته المجاز المركب غير الاستعارة التمثيلية
كما ان الانشاء المستعمل فى الخبر وعكسه فالانشاء المستعمل فى الخبر كقوله
عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
بمعنى يتبوأ والخبر المستعمل فى الانشاء نحو قول الشاعر رحمه الله بمعنى اللهم
ارحمه ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم رب انى وضعتها انثى وقول الشاعر
هواى الخ اهـ قال المحشى قوله فليتبوأ يقال تبوأ المكان اذا اتخذه
مباءة ومنزلا وقوله من النار اى فيها وقوله فليتخذ مقعده فى النار منزلا
ومسكنا اهـ بتصرف وقوله حكاية عن مريم اى ام مريم حنة بنت فاقوذ روى
انها كانت عاقرا عجوزا فرأت طائرا يطعم فرخه فحنت للولد فقالت اللهم ان
لك على نذرا ان رزقتنى ولدا ان اتصدق به على بيت المقدس ليكون من خدمته فحملت
بمريم وهلك عمران وكان ذلك للغلمان فى شرعهم فلعلها بنت على
تقدير كونها ذكرا او طلبت ذكرا اهـ وقوله رب انى وضعتها انثى قالته تحسرا
وتحزنا الى ربها لانها رجت ان تلد ذكرا اهـ قوله بثلاث يا آت اولها منقلبة
عن واو وادغمت فى الثانية على ما سيقول والثالثة يا المتكلم قوله كان
اصله اى بدون يا المتكلم وهو هوى بدليل قوله ثم اضيف الى يا المتكلم

اهـ قوله لسبقها عليها ساكنة اى مع وجود بقية الشروط والا فالسبق وحده
لا يوجب الادغام كما ارشد اليه بقوله قال فى الخلاصة الخ اهـ قوله
اسم جمع لراكب اى كما قاله س لا جمع له خلافا للاخفش لانه يصغر على
لفظه والجمع ليس كذلك واما جمع راكب فركب وركاب كعاذل وعذل
وعذال اهـ جمع يمان اصله يمنى منسوب الى اليمن بفتحتين اقليم
معروف كشامى بهمزة ساكنة نسبة الى الشام حذفوا احدى يائى
النسب وعوضوا عنها الالف المتوسطة فصار يمانى وشامى بيا ساكنة
ثم حذفت اليا بعد سلب حركتها ان كانت الباقية هى اليا الساكنة الثانية
لالتقائها ساكنة مع التنوين اهـ قوله عن متقعد اى بكسر الميم وسكون
اليا وفتح العين كمتجمل بالجيم بعد النون فى القاموس رجل متقعد كمتجمل
لحيد الاشعار وقرأته على وزن مكرم بصيغة اسم الفاعل فقط
لانه يكون حينئذ من البعد والبعد ثم يجئ الاستبعاد مع ان المعنى على الزوم
لا على التصرى وقوله ذاهب فى الارض بيان لاصل المعنى كما ان قوله
مبعد بيان للمعنى المراد وقيل متصعد بضم الميم وسكون الصاد المهملة
وكسر العين اسم فاعل اصعد اذا سافر الى بلد من تخمص البلد الذى
خرج منه اهـ قوله المستتبع اى الذى استتبعه الغير وجعله تابعا له اهـ قوله
وجمانى بضم الجيم وسكون المثلثة اى جسمى اهـ عش قوله وقال الملوى
السببية الخ قيل الاولى ان العلاقة المسببية لان التحسر على شئ سبب للاخبار
به لبعد زمن تحسره او التقييد والاطلاق بمرتبتين بان ينقل من الاثبات
على وجه الخبر الى مطلق الاثبات اى الاثبات المطلقة عن التقييد
بكونه على وجه الاخبار والانشا وهذه هى المرتبة الاولى ثم الى الاثبات
على وجه الانشاء وهذه هى المرتبة الثانية او بمرتبة بان يستعمل فى الاثبات
على وجه الانشا لكونه فردا من مطلق الاثبات او العلاقة اللزومية
لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ما يرجوه لزمه اظهار
التحسر والتحزن او العلاقة مركبة من السببية والتقييد والاطلاق
لان الاخبار بذلك سببه فى تحسر المخاطب فيراد به مطلق تحسر ثم يراد به
تحسر المتكلم اهـ تنبيهان: الاول قال العصام فى رسالته الفارسية
ليس المراد بالمركب هاهنا اى فى مقام التمثيلية المركب بالمعنى المشهور له
اعنى ما يدل جزؤه على جزء معناه بل المراد من الاستعارة اللفظ المستعار
لصورة منتزعة اى مأخوذة ومستخرجة من امور متعددة من صورة
كذلك اى فى الانتزاع من امور لعلاقة المشابهة بين الصورتين فى صورة
كذلك ثم ذكر ان الصورة المنتزعة هى الهيئة الحاصلة من احضار معانى
اجزاء العبارة فى الذهن وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وتضامها
اى انضمام بعضها الى بعض بحيث تكتسى لباس الوحدة فمعنى الانتزاع هو
الاحضار

الاحضار والملاحظة المذكوران قال قدس سرهما وعلى هذا يكون المراد
بالمركب فى مقام التمثيلية اللفظ المستعار من صورة الخ يعنى ان يعبر عن
تلك الهيئة المنتزعة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل عليها اجمالا اما
بالوضع او كثرة الاستعمال او قرينة الحال فلا يجب ان يكون اللفظ المشبه
به احد الطرفين للاخر مركبا بالمعنى المشهور للمركب وهذا جار على مذهب
السعد حيث جوز ان يكون اللفظ المستعار فى التمثيلية مفردا واما
مذهب السيد فانه اوجب ان يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور
وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه اهـ ص فى رسالته قال حواشيه
قوله فى الذهن المراد به العقل او الفهم او حفظ القلب اهـ وقوله وملاحظة
نسبة بعضها الخ كالنسبة الكلامية بين كتقدم وتؤخر وفاعليها والايقاعية
بينهما وبين مفعول لهما والتعاطفية بين جملتى تقدم الخ لان الظاهر ان المراد
بالنسبة هنا مطلق الارتباط والنسبة الكلامية هى تعلق المحمول
بالموضوع او التالى بالمقدم ايجابا او سلبا وقوله لباس الوحدة
اضافته للبيان او من اضافة المشبه به للمشبه وبكى ترشيح للتشبيه
اهـ الثانى علم مما قررناه ان المعتبر فى الاستعارة التمثيلية هى
الهيئة الموصوفة سابقا ان المركب موضوع لها والاولى يصح استعارة
منها المشابه بها كما انه موضوع للاخبار او الانشاء وكان كل كلمة من
كلماته موضوعة لمعناها لكن الاول اى وضع المركب للهيئة والاخير
اى وضع كل كلمة لمعناها شخصيان والوسطى اى وضع المركب للاخبار
والانشاء نوعى وايضاح ذلك ان التحقيق ان فى كل مركب ثلاثة
اوضاع لدلالته على معنيين احدهما وضع نوعى باعتبار هيئته لفظه
الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وبهذا الوضع يدل على الاخبار
او الانشاء ثانيها وضع شخصى باعتبار كل مفرد من كلماته وبهذا الوضع
يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة الى المركب مجاز ثالثها
وضع شخصى باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر
عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة وبهذا الوضع يدل على
الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع معانى مفرداته فى الذهن
وهذا هو الوضع الشخصى للمركب لا اوضاع مفردات كلماته الذى
لها حقيقة اهـ ص قال محشيه قوله الموصوفة اى بانها منتزعة من
عدة امور وان معنى انتزاعها منها استحضارها بالاستحضار تلك الامور
فى الذهن بكيفية مخصوصة اهـ وقوله مجاز عقلى من باب نسبة ما للجزء
للكل اهـ تمت التنبيه قوله اسم مصدر قولك دللت الخ افاد

ما الخ ان الدلالة المرادة هنا صفة المتكلم كما ان التشبيه صفة المتكلم
اذ المعنى التشبيه هو ان يدل المتكلم على مشاركة الخ لا صفة الدال
اعنى انفهام المعنى منه اذ لا يصح حملها بهذا المعنى على التشبيه
الذي هو فعل المتكلم وبما ذكره الخ من ان الدلالة هنا مصدر دللت
الخ المفيد انها صفة المتكلم يندفع ما يقال التشبيه فعل المتكلم فهو
وصف له والدلالة وصف للدال وح فلا يصح حملها عليه اه
دسوقي قوله المصرح لا على وجه الاستعارة الخ اى بحيث لا تكون الدلالة
المستفادة بالكلام على وجه الاستعارة التصريحية نحو رايت اسدا
في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
اى فان كانت تلك الدلالة على وجه التصريحية بان طوى ذكر المشبه
وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على ارادة المشبه فذلك اللفظ
لم يكن تشبيها في الاصطلاح وان كانت الدلالة على وجه الاستعارة
بالكناية لم يكن تشبيها في الاصطلاح وهي عند خط التشبيه المضمر
في النفس المدلول عليه بلفظ نائد عليه وعند السكاكي
لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء وعند القوم لفظ المشبه
به المطوى من الكلام المرموز اليه بذكر لازمه وعلى الاول تكون
التمثيل لها بقول القائل انشبت المنية اظفارها بفلان تمثيلا لما
يستفاد منه وعلى الثاني والثالث تمثيلا لما وجدت فيه اه دسوقي
قوله اى بالمعنى المصدري اى اتيان المتكلم بكلام يدل على مشاركة امر الخ
وهذه الدلالة للتشبيه بالمعنى المصدري وهو الاتيان وهو وصف المتكلم
وقوله اى ان يدل اى المتكلم اى ياتي بما يدل على المشاركة وقوله لا بالمعنى
الحاصل به اى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى والدلالة بالمعنى
بالمصدر وصف للكلام وقوله لانه لا يصح الخ فيه قلب والاصل لانه
لا يصح حملها بالمعنى الحاصل بالمصدر على التشبيه ويحمل ان الحمل
بمعنى الارادة والمعنى لانه لا يصح ان يراد من التشبيه المعنى الحاصل
بالمصدر اه قوله اى الاشتراك اى فالمفاعلة بمعنى الفعل
كسافرت وعدت اه قوله وهو وجه الشبه اى المشترك بين
الطرفين الجامع بينهما واما الدال والمشبه بالكسر فهو المتكلم اه قوله
وخرج الدلالة الخ اى فالمراد من المعنى ما قابل الذات كما هو المتبادر
منه اه قوله واعترض التعريف الخ ورود الاعتراض على تعريف التشبيه
الاصطلاحي مبني على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به
المشاركة

المشاركة التي هي لازم معناها وبيان كون المشاركة لازمة بمعنى هذه
الامثلة ان مدلول الاول صراحة وجود المقاتلة من زيد وتعلقها
بعمرو ويلزم ذلك مشاركتهما فيها ومدلول الثاني صراحة ثبوت
المجيء لزيد ووجوده لعمرو ويلزم ايضا مشاركتهما فيه قال
الفنري والظاهر ان مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل
التشبيه الاصطلاحي الضمني الذي ياتي فهو اذا لم يقصد به اللازم
لا يرد على الاصطلاحي حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد
فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم ح انه ليس من التشبيه الاصطلاحي
حتى يخرج عنه اه قوله واجيب بانه وان دل اى نحو قاتل الخ وقوله
على المشاركة اى لزوما كما علمت وقوله غير مقصودة اى وح فلا
تكون داخلا في تعريف التشبيه لان دلالة التشبيه على المشاركة مقصودة
وقوله اذا اقصد تكون تشبيها اى وهو كذلك كما علمت مما تقدم عن الفنري
وليس قوله وليس كذلك فعلمت صحة هذا الجواب مما تقدم اه قوله
فالاولى في الجواب ان يقال الخ لا يخفى عليك انه لا دليل على هذا الوجه
خلاف المقصد فانه لازم الدلالة ولعله لم يرد ذلك بعد الحكم
ونصرف في عبارته وابرزها بلفظ الجواب وليس الواقع ذلك وانه
قال في حق على المطول قوله فانه شامل لنحو قاتل الخ اى الدلالة على
الاشتراك المستفاد منهما فان فيهما دلالة على مشاركة زيد وعمرو
في المقاتلة وشركتهما في المجيء وليس شيء منهما تشبيها وان قصد بهما
الاشتراك الخ لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك في وصف بل لا بد فيه
من ادعاء مماثلة احد الامرين بالآخر في وصف ومساواته اياه
في القاموس شبهه مثله الى آخر ما ذكره محشينا اه قوله ولذلك الخ اى
ولاجل كون التشبيه لا بد فيه من ادعاء مساواة احد الامرين للآخر
نفاه اى نفى الشاعر التشبيه لان محبوبته تفوق الشمس في بهاء
لانه قال من اين للشمس خال فوق وجنتها اي محبوبته فاقت الشمس
بخالها ونظم الدر في ثغرها وفي رواية لطعم الشهد في فيها اه قوله ما انت
مادحها الخ رواية غيره ما انت مادحها بامر تشبهها بالشمس والبدر
لا بل انت هاجيها من اين للشمس خال فوق وجنتها ومبسم كنظام
الدر في فيها وهو الصواب وسقط من قلم المحشي لفظ والبدر في البيت
الاول اه وفي نسخة بدل قوله ومبسم الخ واين للبدر طعم الشهد في فيها

اهـ قوله وكثيرا ما يطلق التشبيه كثيرا مفعول مقدم ليطلق وما زائدة
لتوكيد الكثرة اى يطلق كثيرا مجازا اهـ تنبيه قد عرف المص التشبيه
الاصطلاحى وترك تعريف التشبيه اللغوى وهو الدلالة على مشاركة
امر لامر فى معنى اهـ وهو اعم من ان يكون على وجه الاستعارة اى بالفعل
بان حذفت منه الاداة والمشبه كما فى قولك رايت اسدا فى الحمام او رايت
اسدا يرمى او على وجه تبنى عليه الاستعارة اى بالقوة وهو التشبيه
المذكور فيه الطرفان والاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا اسد ووجه
بنائها عليه انه اذا حذف المشبه واداة التشبيه واقيمت قرينة على المراد
صار استعارة بالفعل وهذا هو المقصد فى مبحث التشبيه اهـ قوله المص
طرفاه اى احدهما اثنان من تلك الاربعة والمراد بالمشبه والمشبه به معناهما
لا اللفظ الدال عليهما وقوله ووجهه هو الركن الثالث والالة رابعها
والمراد بوجهه المعنى المشترك الجامع بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه
والمراد باداته اما معنى الكاف ونحوه ليلائم ما قبله واما نفس الدال
تنزيلا للدال منزلة المدلول اهـ دسوقى قوله بالمعنى الثانى هو اطلاق
التشبيه فى الاصطلاح كثيرا على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا
زيد كالاسد فى الشجاعة اهـ وحاصله ان الامور الاربعة اركان للتشبيه
بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة ولفظ
التشبيه كما يطلق على المعنى الثانى يطلق اصطلاحا على المعنى الاول
بكثرة ولا شك ان الامور الاربعة اجزاء للكلام وقد يقال ان من جملتها
وجه الشبه وهو المعنى الذى يشترك فيه الطرفان وهو ليس جزءا من
الكلام الا ان يقال بجعله جزءا من الكلام باعتبار اللفظ الدال عليه
اهـ دسوقى قوله بمعنى العبارة استخدام بيانه ان الضمير فى قول المص
واركانه راجع للتشبيه بمعنى الكلام الدال على التشبيه
التشبيه اى لا بمعنى الدلالة لانه قال التشبيه هو الدلالة على مشاركة وقد ذكر
امر الخ واعاد عليه الضمير بمعنى الكلام الدال ففى كلامه استخدام حيث
ذكر التشبيه اولا بمعنى ثم اعاد عليه الضمير بمعنى اخر اهـ قوله لا بالمعنى
الاول لانه فعل الفاعل اى ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر فى معنى فهو فعل الفاعل وكل واحد من هذه الامور الاربعة
ليس جزءا له وح فلا وجه لجعلها اركانا له لان جزء الشئ ما كان
جزءه الحقيقة قوله الا ان يقال اطلاق الاركان الخ حاصل هذا الجواب
ان المراد

ان المراد بالمركب ما يتوقف عليه الشئ وان كان داخلا فى حقيقته
وجزءا منها وهذه الامور لما اخذت فى تعريفه على انها قيود
صار متوقفا عليها لا يقال اذا كانت ماخوذة فى تعريفه فهى جزؤه
ح هنا لان التعريف نفس المعرف بحسب الذات لانا نقول مراده
انها ماخوذة فى التعريف على انها قيود خارجة لا على انها اجزاء
مفهوم لتعلق المعرف اذ المحمول شئ اخر غيرها وهو الدلالة لكن باعتبار
تعلقها بها قاله سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين
والمعقود عليه والصيغة اركانا للبيع لانها ليست جزءا من حقيقة
البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة فى حقيقة
النقل لكنها اجزاء المعرف للبيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك
المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف
وان لم تدخل فى حقيقة المعرف اهـ ونظير ذكرها فى التعريف ذكر
البصر فى تعريف العمى حيث يقال هو عدم البصر عما من شانه الابصار
البصر ذكر لاجل التقييد لا على انه جزء للعمى اذ ليس هو عدم وبصر
اهـ دسوقى وبناء قوله لاصالتهما الخ اى لما كان الطرفان هما الاصل
والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما فيكون الوجه
عارضا لهما والمعروض اقوى واصل بالنسبة للعارض لانه موصوف
والموصوف بما هو له قدم الكلام على الطرفين الخ وهذا علة لاصالتهما
بالنظر للوجه وقوله والاداة آلة مسببه اوجه والجملة مستانفة
اوصال اهـ قوله المص طرفاه حسيان الخ اى واما المعنى التشبيه فلا
عكس اى يكون حسيا لانه التصديق وليس بشئ من القصد يكون حسيا اهـ
دسوقى قوله الخ وهى البصر الخ مثاله خد زيد كالورد فى الحمرة
والمراد بالخد والورد الجزئيان اذ الكليان غير حسيين بل عقليين
لان كل كلى عقلى ولذا يقال فى نحو الخد والورد مما يأتى اهـ وقوله
والسمع مثاله هذا الصوت الضعيف كالهمس فى الخفاء والمراد
بالصوت الضعيف ضعيف مخصوص وهو الذى لم يبلغ الى حده
الهمس لا مطلق الضعيف الصادق بالهمس والا كان من تشبيه
الاعم بالاخص بمنزلة ان يقال الحيوان كالانسان وهو لا يصح اهـ
والهمس هو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج من فضاء الفم الى
وسطه اهـ وقوله والشم مثاله نكهة فم زيد كرائحة العنبر مثلا
[illegible] اهـ وقوله والذوق مثاله طعم ريقة زيد كطعم الخمر

بجامع الاستكبار او اللذة او الملاحة في كل اه قوله والملمس مثاله جلد نمر كالحرير
في النعومة اه تنبيه المدرك بالحواس على مذهب الحكماء الاعراض
وخواص الاجرام لا ذواتها وعلى مذهب المتكلمين المدرك الاجرام
وخواصها مثلا الخد كالورد المدرك عند الحكماء حمرة الخد والورد لا ذاتهما
وعند المتكلمين المدرك ذاتهما اه قوله حسي او عقلي الخ مقابل لقوله
حسيين اي ان الطرفين اما حسيان كما تقدم واما عقليان بان لا يدركا
واحدهما بالحس بل بالعقل اه قوله جهتي ادراك اي طريقي ادراك
وان كان العلم بمعنى الملكة سببا له والحياة شرطا له اه قوله الشارح
فالمراد الخ هذا تفريع على ما ذكره من وجه الشبه اه قوله الملكة
اي التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية وهي حالة بسيطة تحصل من
ممارسة فن من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك احكام جزئيات
ذلك الفن واحضار احكامها عند ورودها كالملكة الفقهية فانها قوة
يمكن لعارف اصوله ودلائله ان يعرف حكم اي جزئي من جزئياته عند ارادة
ذلك الحكم من كونه حراما او مكروها او مباحا او مندوبا او واجبا وانما
قلنا انها بسيطة لانها ليست هيئة حاصلة من عدة امور لا تتصور الا باعتبارها
ولا نسبية لتوقف تعقلها على تعقل غيرها اه قوله سببي ادراك او طريقي
ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا له والحياة شرطا له اه
لانه لا يدرك نفسه اي لا يكون جهة وسببا للادراك الذي هو نفسه
وانما لم يكن المراد بالعلم في قولنا العلم كالحياة الادراك الذي هو الصورة
الحاصلة لانه لا يصح ان يقال فيه انه جهة ادراك اي طريق له لئلا
يلزم ان يكون الشيء طريقا الى نفسه وهو باطل ووجه اللزوم ان المراد
به مطلق الادراك لا ادراك مخصوص فكل ادراك مندرج تحته فليس
هناك ادراك آخر غير مندرج تحته حتى يكون سببا له اه قوله بالكلية والجزئية
اي كان يراد بالعلم ادراك خاص جزئي موصل للكلي اه قوله لان الادراك
نفي لقول آخر في وجه الشبه فوجه الشبه على الاول كون العلم
والحياة جهتي ادراك وعلى الثاني نفس الادراك لا كونهما جهتي
ادراك اه قوله اذ العلم تعليل للقول الثاني في وجه الشبه فهو راجع
للمنفي لا للنفي والمعنى ان الادراك هو وجه الشبه على القول الثاني اذ
العلم نوع منه لان الادراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين
وعلى هذا القول فالمراد بالعلم الادراك لا الملكة اه قوله مقتضية
للحس اي مستلزمة للاحساس الذي هو الادراك بالحاسة ولا شك
ان الادراك المذكور نوع من الادراك اه قوله فساده اي فساد
ذلك القول الثاني في وجه الشبه واضح لا فرق بينهما المحشي بقوله لان
الى اخره

الى اخره اه قوله لان كون الحياة الخ هذا تبيين لوضوح الفساد
لا دليل لان الامور الواضحة لا يقام عليها الادلة اه قوله
لا يوجب اشتراكهما اي اشتراك العلم والحياة في الادراك لان الحال
القائم بالعلم وهو كونه ادراكا لم يقم بالحياة وانما وجد معها وشرط
وجه الشبه اشتراك الطرفين فيه اه قوله وايضا ليس المقصود هنا هو
الوجه الثاني في بيان وضوح الفساد اه قوله ليس المقصود اي من التشبيه
اي تشبيه العلم بالحياة اه قوله ان العلم بمعنى الادراك الخ خبر ليس
وقوله من الحياة اي ناشئ عنها وهذه العبارة غير واضحة كالعلم [illegible]
مما يأتي وكان حق العبارة ان يقول وايضا ليس المقصود من تشبيه العلم
بالحياة ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك اي ان كون العلم ادراكا
كما ان الحياة معها ادراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا العلم كالحياة
بل المقصود من ذلك القول ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك
دون الاول لان الغرض من هذا التشبيه اظهار شرف العلم وهو حاصل
على هذا الوجه اعني ان العلم كالحياة من حيث ان كلا سبب في الادراك
دون الاول اعني ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك اه وعبارة
السعد او عقليا ان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك فالمراد بالعلم هاهنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات
الجزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انهما جهة وطريق الى الادراك
وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك وفساده
واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو
شرط في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة
والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان الحياة معها ادراك اه وقد تقدم لك
شرح هذه العبارة على عبارة المحشي والشرح مستوفى فارجع اليه ان شئت
وانما ذكرتها لك لتعلم ما في كلام المحشي قوله المص كالمنية والسبع اي
حسيين لتشبيه الاول بالثاني بان يقال المنية كالسبع في اغتيال النفوس اي
والسبع حسي والسبع بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان
باعتبار ادراك افراده بالحاسة والا فالسبع امر كلي فيكون معقولا
او يجعل ذلك الامر الكلي محسوسا باعتبار انتزاعه من الجزئيات المحسوسة
اه قوله المص لانه عدم الحياة اي ولا شك ان هذا العدم امر عقلي
لا يدرك بالحواس وجعل الموت عدميا هو مذهب بعضهم والحق انه
صفة وجودية تقوم بالجسم عند خروج روحه لقوله تعالى الذي
خلق الموت والحياة وكون الخلق بمعنى التقدير مجاز لا داعي اليه
اه قوله المص في عكسه بان يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا اه قوله المص وهو

من التشبيه المقلوب للمبالغة اى فهو من عكس التشبيه وهو موجود
فى باب التشبيه كثيرا نحو ... وبدا الصباح كان غرته ... وجه الخليفة
حين يمتدح ... فان وجه الخليفة اضعف فى معنى الاشراق والضياء
من الصباح ولكنه جعل اقوى ادعاء مبالغة فى مدحه فجعل
مشبها به اهـ قوله لان اذ المحسوس اصل للمعقول اى لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس وذلك ان النفس فى مبدأ الفطرة
خالية من العلوم لكن لها آلة بها تدرك الامور المحسوسة وهى
الحواس الخمس فاذا احست بها تنبهت لامور مشتركة بينها ولامور
تخالف بعضها بعضا وهى امور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل
متاخر عن الحس مستفاد منه والنفس قوة بها تحدث ما ينفع النفس
وهى القوة العقلية وقوة بها تحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة
وقوة بها تدفع ما يضر البدن وهى الغضب اهـ بنانى قوله لان العلوم
العقلية مستفادة من الحواس اى المعلومات العقلية الاولى التى
تدرك بالعقل كحدوث العالم ومطلق بياض فالاول يدركه
العقل من تغير العالم المدرك بالحس والثانى يدركه العقل من رؤية
بياض خاص فاذا الصقت بياضا جزئيا ادرك عقلك مطلق بياض
وان لم يكن لك بصر ما ادركت مطلق بياض ولذلك قيل من فقد حسا
فقد فقد علما نعنى المستفاد من ذلك الحس فعلمت من هذا ان الحواس
اصل للمعلومات وهو المحسوس وهو اصل للمعقولات اهـ قوله لانه فتشبيهه
بالمعقول الخ اى واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيه المحسوس
كالنور مثلا بالمعقول كالعلم مثلا يكون جعلا لما هو فرع فى الوضوح
وهو المعقول اصلا فى الوضوح ويكون جعلا لما هو اصل فى الوضوح
وهو المحسوس فرعا فيه اهـ قوله من هذه الحيثية اى حيثية النفع اى فالمعقول
اصل للمحسوس من حيث بلوغه فى النفع ما لم يبلغه المحسوس اهـ قوله بان
المراد الاصلية والفرعية فى الوضوح اى والمحسوس اوضح فلا يخرج
عن القلب [illegible] فلا يرد اعتراض الهروى على السعد اهـ قوله المقام ووجهه
اعلم ان وجه الشبه لابد وان يكون فيه نوع خصوصية حتى يفيد التشبيه
ولذلك لا يكون من الذاتيات والامور الاعراض العامة لان الكلام المفيد
للتشبيه باعتبار ذلك لا يفيد ما لم يتعلق بها غرض بان يقصد المتكلم
ان هذا الامر مما ينبغى ان يشبه به فيكون فيه ح مزيد اختصاص وارتباط
من حيث ذلك الغرض فيكون الكلام بذلك مفيدا اهـ دسوقى قوله الشئ وهو
المعنى اراد بالمعنى ما قابل العين سواء كان تمام ماهيتها او جزءا من ماهيتها

او خارجا

او خارجا والحاصل ان وجه الشبه اما غير خارج عن الطرفين واما
خارج عنهما وغير الخارج ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام
ماهيتهما او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او جزءا
منها مميزا لها عن غيرها من الماهيات والاول النوع والثانى
الجنس والثالث الفصل والخارج عنهما كالالوان والاشكال
والمقادير والحركات اهـ قوله الشئ قصد اشتراكهما اى لا ما يقع فيه
الاشتراك وان لم يقصد اهـ قوله الذى قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك لان زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات
وغيرها كالحيوانية والجسمانية والوجود وغير ذلك كالحدوث مع
ان شيئا منها ليس وجه الشبه اى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد
فى الشجاعة اما ان قصد اشتراك الطرفين فى احد منها كان ذلك الواحد
هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لا يصلح ان يكون واحد
منها وجه شبه اصلا فقصد جعله وجه شبه او قصد جعل غيره
اهـ قوله لانهما اشتركا فيه مطلقا من الذاتيات وغيرها وذلك لان
زيدا والاسد مشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية
والجسمية وغيرها الوجود وغير ذلك كالحدوث مع ان شيئا منها
ليس وجه الشبه اى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد فى
الشجاعة اما اذا قصد اشتراك الطرفين فى احد منها كان ذلك الوحد
هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد انه لا يصلح ان يكون
احد منها وجه شبه اصلا فقصد جعله وجه شبه او قصد جعل
غيره اهـ قوله والشجاعة تمثيله بالشجاعة لوجه الشبه مبنى على اصطلاح
اللغويين من ترادف الشجاعة والجراءة وان اقتحام المهالك سواء
كان صادرا عن روية او لا يقال له جراءة وشجاعة وهذا الاصطلاح
مخالف الحكماء من ان الجراءة اعم من الشجاعة لان الاقتحام المذكور
ان كان عن روية فهو شجاعة واما الجراءة فهى اقتحام المهالك مطلقا
والشجاعة كما تطلق على الملكة تطلق على آثارها من اقتحام المهالك
ولو عبر الشارح بالجراءة بدل الشجاعة لصح التمثيل على كل من اصطلاح
الحكماء واللغويين والتمثيل بالشجاعة يرد عليه ان المثال انما يصح
على مذهب اللغويين لا على مذهب الحكماء لاختصاص الشجاعة بالعقلاء
عندهم لكن مثل الشارح بالشجاعة لاشتهار جعلها وجه شبه فى تشبيه
الانسان بالاسد والجراءة على وزن الجرعة بضم الجيم كالجسوة [illegible]
وزنا ومعنى وهو ملاء الفم من الماء والجراة كهجرة [illegible]

ويقال في مصدره ايضا جراءة بالمد وفتح الجيم ككراهة ويقال فيه ايضا جرائية
ككراهية ويقال فيه ايضا جرة ككرة واما جراءة بضم الجيم والمد
فهو لحن اهـ دسوقي قوله وليس المراد بالمركب ما تكون حقيقته مركبة
من اجزاء مختلفة اى كحقيقة زيد الجسمية وهى ذاته فانها مركبة
من اجزاء مختلفة وهى اعضاؤه والعقلية وهى ماهيته فانها مركبة
من اجزاء مختلفة وهى الحيوانية والناطقية والدليل على انه ليس المراد
بالمركب ما تكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة انهم يجعلون المشبه
والمشبه به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين مع ان زيدا فيه
حيوانية وناطقية وتشخص والاسد فيه الحيوانية والافتراس فلو اريد
بالمركب ما تكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة ما ساغ جعل زيد
مفردين اهـ قوله الخ وقد لاح الخ هو كالاخ بمعنى بدا اى ظهر والصبح
ضوء المصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل والثريا تصغير ثروى
مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمراة المتمولة سمى بتصغيرها
النجم لكثرة كواكبه مع ضيق محلها اهـ بنانى قوله الخ كما ترى الكاف للتشبيه
مضمون جملة وقد لاح بمضمون جملة ترى كما فى تشبيه مفرد بمفرد
والمعنى الثريا المشبهة لعنقود الملاحية لاحت في الصبح كما ترى
اى لاحت على حالة شبيهة بالحالة التى تراها عليها بقطع النظر
عن صغرها او كبرها ويصح جعل قوله كما ترى حالا من الثريا ووصفه
لها والكاف بمعنى على اى قد ظهر فى الصبح الثريا حالة كونها كائنة
على الحالة التى تراها عليها كعنقود الخ فهو يشير الى ان التشبيه بحسب المرئي
لا بحسب الحقيقة لانها فى نفس الامر كواكب كبار ويصح جعل قوله
كما ترى صفة لمصدر محذوف اى قد ظهرت الثريا ظهورا مثل ما تراه
من المرئى المحسوس حالة كونها مماثلة لعنقود الملاحية اهـ دسوقى قوله
الخ لعنقود ملاحية الاضافة بيانية هـ قوله حين نورا اى حالة
كون العنقود حين نور وهذا تنبيه على ان المقصود تشبيه الثريا
بالعنب فى حال صغره لانه فى حال تفتح نوره يكون صغيرا ويحتج فيه
بانه حين تفتح نوره يكون اخضر لا ابيض فيلزم الغاء البياض فى التشبيه
وقد اعتبره الشاعر وايضا يكون صغيرا جدا كالكزبرة او الحمص فى اصغر
فى المرئى بالنسبة للانجم واجيب بان المراد بقوله حين نور حين قارب
الانتفاع به لا حقيقة التنوير كما يتبادر من الكلام وعبر عن ذلك المراد
بنور اى تفتح نوره لان انفتاح النور يحصل معه ويلابسه الانتفاع
فى الجملة ونور العنب ابيض مستدير اهـ دسوقى قوله الخ ان طرفاه
اى المشبه والمشبه به مفردان اى حسيان وقوله مقيد اى كما ان المشبه
مقيد بكونه فى الصبح فقوله بعدد التقييد اى فى كل من المشبه والمشبه به
وقوله

وقوله لا لينا فى الافراد اى لان المراد بالمفرد هنا ما ليس هيئة منتزعة
من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد والى قوله
والتقييد لا ينافي الخ دفع ما يتوهم من ان المشبه به هو عنقود الملاحية
حين كان كذا فهو حينئذ مركب لا مفرد اهـ قوله الخ حاصلة اى محققة
وخبرنا حاصلة بمحققة اشارة الى ان حقيقة الهيئة محققة خارجا
بالتقاريب اهـ دسوقى قوله الخ من تقارن الصور من ابتدائية اى
الحاصلة حصولا ناشئا من الصور المتقارنة فهو من اضافة الصفة
الى الموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم فى الثريا وصور
حبات العنب فى العنقود وقوله البيض اراد القائم بها مطلق
البياض اى الصفا الذى لا يشوبه حمرة ولا سواد وان كان بياض النجوم
فى المرئى اشد اهـ دسوقى قوله الخ لا على الحقيقة ولا شديدة الافتراق اى
بل تلك الصور متقاربة مجتمعة اجتماعا متوسطا بين الافتراق لشدة
الالتصاق اهـ قوله الخ منضمة الى المقدار المخصوص اى فالمرعى فى التشبيه
احوال اجزاء كل والاحوال بمجموع كل وقيل ان منضمة حال مما دل عليه
قوله صور بيض مستديرة صغار المقادير فكأنه قال على الكيفية المخصوصة
بلون وضيء ومقدار حال كونها منضمة اهـ قوله الخ صغر نظرا الى
وجه التشبيه وقوله الى عدة اشياء اى وهى الصفات القائمة بالثريا
والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر وان كان ذلك بحسب
المرئي والكيفية المخصوصة والمقدار المخصوص اهـ دسوقى قوله الخ وقصد
الى هيئة حاصلة منها اى توجه اليها وجعلها وجه شبه اهـ قوله الخ
فى شبه طول ليس المراد به بزيه بل المراد به وجرانه كما يدل له قوله
القاموس الملاحية عنب ابيض طويل اهـ دسوقى قوله احنيحة بحاءين
مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة بصيغة التصغير وقوله الجلاح
بضم الجيم وتشديد اللام اهـ دسوقى قوله يحتمل انه تشبيه الخ اى فهو فى
موضع المصدر بمعنى ظهر ظهورا مثل ما تراه اى تشبيها بالظهور الذى
تراه والظهور فى علم المتكلم غيره فى علم المخاطب فغاير المشبه المشبه به
بالاعتبار كما افاده قوله ولا يلزم فيه الخ والوجه منها ان انضمام الثريا
بعنقود ملاحية اهـ وتقدم فيما كتبناه على الشرح ما فيه
الكفاية فارجع اليه ان شئت فيه نوع استدراك وفيه تقييد لما يرد على قوله
الخ مستديرة من المنافاة بين ما هنا وبين ما يأتى من ان العنب الملاحية
فى شبه طول فيجب الجواب بان الطول بحد تشبيه بجرمه واما فى حال
صغره فهو مستدير والتشبيه به فى حال صغره اى حين مقاربة الانتفاع به
لا فى حال كبره بدليل قوله حين نور وهذا الجواب اظهر مما اجاب به المحشى
اهـ دسوقى قوله الخ ومثال هما طرفاه مركبان الخ اى ومثال وجه التشبيه
المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان اهـ قوله الخ كأن مثار
النقع بضم الميم اسم مفعول من اثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار

والاضافة من اضافة الصفة للموصوف او كان الغبار المثار اى المهيج
والمحرك من اسفل لاعلى بحوافر الخيل وقوله فوق رؤسنا اى
المنعقد فوق رؤسنا وفى الاطول مثار النقع اسم مفعول واضافته
لما بعده بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان
التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه ايضا محذوفة
ويكون كقولهم اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل
على كلمة كان اه دسوقى قوله واسيافنا الواو بمعنى مع واسيافنا مفعول
معه والعامل فيه مثار لان فيه معنى الفعل وحروفه ولم يجعل منصوبا
لكان عطفا على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم انهما تشبيهان مستقلان
كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وان المعنى كان النقع المثار ليل وكان اسيافنا
كواكبه وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من انه متى امكن حمل
التشبيه على المركب فلا يعدل عنه الى الحمل على المفرد لانه تفوت به الدقة
التركيبية المعتبرة فى وجه الشبه ولان قوله تهاوى كواكبه تابع لليل
لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة فى التشبيه
باعتبار الصناعة قطعا فيكون مقابلها الذى يتوهم كونه مشبها به تبعا
لغيره ايضا اه دسوقى قوله المص تهاوى كواكبه اى طائفة بعد طائفة
لا واحدا بعد واحد اه قوله الش حذفت منه احدى التائين وهل
المحذوف الاولى او الثانية خلاف واعمالهم بعمله فعلا ماضيا
مذكرا لاسناده للاسم الظاهر المجازى التانيث لما يلزم عليه من الاخلال
بكثير من اللطائف والاحوال التى قصدها الشاعر من العلو تارة والسفل
اخرى وغير ذلك مما قاله الشارح وتوضيح ذلك ان صيغة المضارع
تدل على الاستمرار التجددى ~~والاستمرار التجددى~~ والتجدد الاستمرارى
يدل على كثرة الحركات والمساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين
والشمال والتداخل والتلاقى فيكون مشعرا باللطائف المشار لها بقول
الش وهى تعلو وترسب بخلاف الماضى فانه يدل على وقوع التساقط مرة
فى الزمان الماضى ولا يشعر بكونه فى جهات كثيرة فيكون مخلا بتلك اللطائف
هذا حاصل التوجيه الذى فى المطول وحاصل التوجيه الذى فى الاطول
ان قوله ليل تهاوى كواكبه يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم
تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى
كواكبه فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج وهذا
هو المطابق لوجود الليل والمناسب للمشبه اه دسوقى قوله الش اجرام مشرقة
وهى السيوف والنجوم فان كلا منهما مشرق بالبياض وقد يعترض فى اطلاق
الجرم على الجسم العلوى كما يعترض فى اطلاقه على السفلى اه دسوقى قوله
الش مستطيلة الاستطالة ظاهرة فى السيوف وكذلك الكواكب فانها تستطيل
اشكالها

اشكالها عند التهاوى وان كانت قبل التهاوى تكون على الاستدارة فى راى
العين اه قوله الش متناسبة المقدار اى بالنظر للمشبه وحده والمشبه
به وحده فالسيوف متناسبة المقدار فيما بينها وكذلك النجوم فيما
بينها واما تناسب طول النجوم مع طول السيوف او العرض مع العرض
فمبنى على التساهل لان الطول فى النجوم التى هى فى السيوف فيما يظهر
ويلغى فى التشبيه المناسب فى الجملة اه دسوقى قوله الش فى جوانب
شىء مظلم اما السيوف ففى ظلمة الغبار واما الكواكب ففى ظلمة الليل
اه قوله الش وكذا الطرفان لما بين الش وجه كون المشبه فى البيت مركبا
شرع فى بيان وجه كون الطرفين فيه مركبين اه قوله الش لانه شبه هيئة
السيوف الاولى شبه هيئة النقع والسيوف فيه وقد سلت الخ لان
المشبه الهيئة المنتزعة من النقع والسيوف الموصوفة بتلك الاوصاف
والمشبه به الهيئة المنتزعة من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لان التشبيه
بين هيئة السيوف وهيئة النجوم من غير اعتبار النقع والليل لان صريح
البيت خلافه اه دسوقى قوله الش وقد سلت الخ اى اخرجت وقوله من
اغمادها جمع غمد وهو غلاف السيف بكسر الغين المعجمة وقوله وهى
تعلو اى ترتفع وقوله وترسب اى تنزل وتسفل من رسب الشىء
فى الماء اى سفل وانما ذكر العلو لكون الرسوب مستلزما له والا فليس
فى تهاوى النجوم استعلاء اه دسوقى قوله الش وتجىء الخ اى من العلو
وقوله وتذهب اى الى العلو فهو راجع لما قبله وقوله وتضطرب
اى فى العلو والنزول اه قوله الش فى تهاويها اى فى الليل وقوله تواقعا
اى تدافعا وتداخلا والتطالة لاشكالها عند السقوط فانتزع من
الليل والكواكب التى على هذه الصفات هيئة وشبه بها والتشبيه بين
الهيئتين فى الجملة لانه قد اعتبر فى جانب المشبه الارتفاع وهو لا يأتى
فى جانب المشبه به اه دسوقى قوله بالنصب عطفا على مثار فى الاطول ان
اسيافنا بالنصب عطفا على مثار بواو المقارنة كما فى كل رجل وضيعته
بالنصب يعنى انه متصل بالمثار ومنضم اليه معه ومن تتمته وليس مستقلا
فى الملاحظة وذلك الاتصال ناشئ من المقارنة المستفادة من الواو
فظاهره انه عطفا على مثار وفى محل اخر من الاطول ان الواو لعطف
ما بعدها على مثار وليس منصوبا على انه مفعول معه خصوصا مع
تنظيره بقولهم كل رجل وضيعته اذ لا يصح نصب ضيعته على المفعول
معه وغاية ما يستفاد من الواو ان المعنى على المقارنة والمعية لا على
الاستقلال اه انبابى فكلام المحشى يتمشى على ما فى الاطول لا على ما تقدم
نقله عن الدسوقى فيما كتبناه على المص من ان اسيافنا بالنصب مفعول معه
والعامل فيه مثار لان فيه معنى الفعل وحروفه الخ فارجع اليه ان شئت اه

قوله فاحصت منها بالاصالة اى من حيث انها علت وسفلت وجاءت
وذهبت واضطربت وتحركت فيها الفعل والترك وقوله بعد لانه هو
المقصود الخ اى من حيث افادته كثرة الضرب والمعركة فلا تهافت في عبارة
المحشي قوله اى مع ان الضابط يدفعه ما يعطيه كلام الشارح من ان التشبيه
بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح
البيت خلافه ويمكن دفع المناقشة بان المراد تشبيه الهيئة المشتملة
على السيوف بالهيئة المشتملة على الكواكب اه انبابى قوله الخ ومثال ما طرفاه
مختلفان اى ومثال وجه الشبه المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مختلفان
الخ اه قوله الخ محمر الشقيق من اضافة الصفة للموصوف والشقيق نبت
يتفتح كالورد واوراقه حمر وكثيرا ما ينبت في الاراضي الجبلية والمراد
بالياقوت الجوهر المعروف بشرط ان يكون احمر وهو الاغلب والاعلام
جمع علم وهو الراية واضافته الى الياقوت على معنى من ونشرن صفة
للاعلام الياقوتية والزبرجد جوهر نفيس اخضر اه انبابى قوله الخ مبسوطة
اى فيها اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخط فلذا ذكر قوله
مبسوطة مع قوله نشرن اه دسوقي قوله الخ والمشبه مفرد اى وهو محمر
الشقيق لانه اسم لشيء واحد واجزاؤه التي اعتبر اجتماعها لا دخل لها
في التركيب كاليد والرجل والرأس من زيد اه قوله الخ والمشبه به مركب
من اعلام الخ اى لان القصد الى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية وليس للاعلام قصد ذاتى
حتى يكون من قبيل المفرد المقيد بدليل ان المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب
للاعلام فقط بل المشبه مجموع الشقيق الذي هو مجموع الاصل وفروعه
وسيأتي الفرق بين المركب والمقيد بنحو هذا وهو الفرق بينهما ان المقصود في
المركب الهيئة المأخوذة من مجموع الاجزاء وفي المقيد جزء واحد والبقية
تبع والمرجع في ذلك الى الذوق ومن ثم قيل ان الفرق بين المقيد والمركب احوج
شيء الى التأمل اذ لا فاصل بينهما الا الذوق اه انبابى قوله اضافة محمر الخ
اى ووصف الشقيق بالاحمرار مع كونه احمر مبالغة في احمراره ولانه منه ما ليس
باحمر اه قوله اراد شقائق النعمان اى وعبر في البيت بالشقيق للضرورة
وشقائق النعمان معروف للواحد والجمع وسميت بذلك لحمرتها تشبيها لها
بشقيقة البرق والشقيقة من البرق ما انتشر في الافق اه قوله النعمان اى ابن
المنذر وهو آخر ملوك الحيرة مر اى ظهر الحيرة وقد اعجبته نبته ما بين اصفر
واحمر واخضر واذا فيه شيء كثير من الشقائق فقال ما احسن هذه الشقائق
احموها وكان اول من حماها فنسبت اليه اه قوله من اضافة المشبه به للمشبه
المناسب العكس فان الشقائق مشبهة بالدم اه قوله الخ تقصيا امر من التقصي
وهو بلوغ الاقصى والغاية وهو مبنى على حذف النون والالف فاعل

ونظريكما

ونظريكما مفعوله اى ابلغا اقصى نظريكما وغايته بالمبالغة في تحريض النظر
اه دسوقي قوله الخ تريا وجوه الارض جواب الامر ووجوه الارض
هي الاماكن البادية منها كالوجه وفي الكلام حذف اى فاذا انقضيتما
في نظريكما واجتهدتما فيه ونظرتما اليها فانكما من الارض تريا الخ اه
وقوله كيف تصور مفعول لفعل محذوف اى قائلين على وجه التعجب
كيف تصور اى تبدو صورتها او كيف تجيء صورتها حسنة باهرة الرتبة
فهو من الصورة او كيف تتصور وتتشكل فهو من التصور والله بدل اشتمال
من وجوه الارض اى كيفية صورتها بثبوت الاشراق لها كما يدل عليه ما بعد
اه دسوقي قوله الخ قوله تريا نهارا بدل من تريا ووجوه الارض بدل مفصل من
مجمل او عطف بيان وكانه يقول ترى كيفية تلك الوجوه وهو كونها
ذات اشراق مخلوط بسواد وقوله نهارا مشرقا اى ضوء نهار ولان
النهار لا يرى من حيث انه زمان وقوله شابه اى خالطه زهر الربا فالمشبه
هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذي خالطه زهر الربا فهو مركب
والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد اه وقوله زهر الربا الزهر بفتح
الزاي والهاء وقد تسكن هاؤه والربا جمع ربوة بضم اوله وفتحه المكان
المرتفع وفي الكلام حذف مضاف اى نور زهر الربا واراد بالزهر النبات
مطلقا واطلق عليه زهر مجازا لانه احسن ما فيه وقوله فكانما هو اى
ذلك النهار المشمس اى ضوء ذلك النهار المشمس الموصوف بانه قد
خالطه لون زهر الربا وقوله مقمر اى ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها
قد نقصت بتشديد القاف وتخفيفها شيئا من ضوء الشمس حتى صار الضوء
يضرب الى السواد اى يميل اليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل
المقمر لاختلاط ضوئه بالسواد فالمشبه مركب وهو النهار المشمس الذي
شابه زهر الربا اى الهيئة المنتزعة من ذلك والمشبه به مفرد وهو
المقمر اى الليل المقمر اه سعد ودسوقي قوله الخ وجه الشبه الخ بيان ذلك
ان الضوء لما وقع على اخضرار النبات كسره واضعفه حتى صار كانه
ضوء مخلوط بالسواد فلا تبدو فيه الاشياء البادية في النهار كحال
النهار المشمس الذي شابه زهر الربا كحال الليل المقمر في ضعف
اشراقه فلا تبدو فيه الاشياء الخفية بسبب مخالطة السواد اه انبابى
الخ قوله فخالطه اى خالط ذلك النهار المشمس اى خالط ضوءه اه قوله الخ اصله
تتصورا اى تتمثل وتتشكل واشار الشارح الى ان تصور بفتح التاء مضارع
تصور المطاوع لصور وقوله حذفت منه احدى التاءين اى
تاء المطاوعة او ما بعدها على الخلاف في ذلك اه قوله الخ فتصور
اى قبل التصور وبدت صورته في الوجود اه قوله الخ وجهها اى
المرئيا لذكره وانث سائر البقاع وقوله لانها اى الربوة النضرة

ولانها المقصد بالنظر اى لان الشخص يجب ان يبدأ بالنظر للعالى ثم يعاوده
وقوله واشد خضرة عطف تفسير واراد انها انضر باعتبار ما فيها من الزرع فهو
وعطف الى المضاف خصها لزهر الربا فانث الضمير لاكتساب الزهر التانيث
من المضاف اليه وقوله لانها اى زهر الربا انضر واشد خضرة من زهر غيرها
اه دسوقى قوله واجتهد اى فى النظر اتى به اشارة الى ان التقصى يدل
على التكلف اه قوله والمراد اخرها اى اخر الارض وهذا لا الظهر لان المقام
لعين الاول وكان الاولى للشمنى ان يقول اراد بها الاماكن البادية منها
كالوجه او الاماكن المرتفعة التى فيها الزهر اه قوله ذا شمس اى لم يتغيم
وهذا بيان لغائنة وصف النهار بكونه مشمسا اه قوله ذو قمر اى ذو ضوء
قمر اه قوله اى تشبه لون الحمرا اى فصار يشبه لان النهار المشمس كالليل المقمر
لاختلاط ضوءه بالسواد قوله ويسمى هذا المجمل هو ما لم يذكر فيه وجه
الشبه ولا ما يستتبعه والاستتباع ان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اى يكون وجه الشبه تابعا له لانه ما كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
فى الحلاوة فان وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات
وافادنا فى تعريف المجمل ولا ما يستتبعه الخ اشارة الى ان المفصل من
جملة اقسامه ما لا يذكر وجهه استغناء عنه بذكر ما يستتبعه فلو لم يقيد
ما هنا بما قلنا لكان تعريف المجمل غير مانع من دخول بعض فى تعريف
افراد المفصل فى تعريف المجمل بما ذكر اشار الى انه ليس المراد بالمجمل
هنا المجمل عند الاصوليين وهو ما لم تتضح دلالته وما فى قوله
ما لم يذكر فيه الخ واقعة على تشبيه اه قوله ثم منه اما ان يكون ظاهرا الخ
اى ثم هو اى وجه الشبه اما ان يكون ظاهرا يفهمه كل احد ممن له
مدخل فى استعمال التشبيه لا مطلق احد نحو زيد كالبدر فانه يظهر
لكل احد ان وجه الشبه الحسن فى كل اه قوله او خفيا اى او يكون خفيا
لا يدركه الا الخاصة فانهم يدركونه بالبديهة او بالتامل والمراد بهم
من اعطوا ذهنا يدركون به الدقائق والاسرار اه قوله كقول بعضهم
هو الشيخ عبد القاهر ذكر فى اسرار البلاغة انه قول من وصف بنى
المهلب للحجاج وهو كعب بن معدان الاشعرى كما قال المبرد فى الكامل
فانه ذكر انه لما ورد على الحجاج قال له كيف تركت جماعة الناس فقال
له كعب تركتهم بخير ادركوا ما املوا وامنوا مما خافوا فقال له
فكيف بنو المهلب فيهم فقال حماة السرح نهارا واذا اليلوا ففرسان البيات
ومعنى اليلوا دخلوا فى الليل كاصبحوا دخلوا فى الصباح ثم قال له
فايهم كان انجد اى اشجع فقال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
اه

اه قوله المفرغة اى التى اذيب اصلها من ذهب او فضة او نحاس او نحو ذلك
وافرغت فى القالب فلا يظهر لها طرف بل تكون مصمتة الجوانب اى لا انفراج
فيها وانما قيد الحلقة بكونها مفرغة لان المصوغ بصنعة يعلم طرفاها الابتدا
والانتها ولانها لا تتفاوت فلا تتناسب اجزاؤها اه قوله وهم متناسبون
فى الشرف هذا اشارة للوصف المتضمن لوجه الشبه الكائن فى الطرفين
وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلى الخالى عن
التفاوت وان كان ذلك التناسب فى المشبه تناسبا فى الشرف وفى
المشبه به تناسبا فى صورة الاجزا ولا يخفى ان هذا الوجه الذى بين
الطرفين فى غاية الدقة لا يدركه الا الخواص اه دسوقى قوله صدغ الحبيب
بضم الصاد وهو ما بين الاذن والعين ويطلق على الشعر المتدلى من
راسه على هذا الموضع وهو المراد هنا قوله كلاهما كالليالى اى كل
منهما كالليالى فى السواد الا ان السواد فى حاله تخييلى فقد تعدد
المشبه وهو الصدغ وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى
اه دسوقى قوله وثغره فى صفاء البيت وثغره وادمعى كاللآلى فى الصفاء
تقفيه شاهدا للنص حيث شبه ثغره اى مقدم اسنانه ودموعه باللآلى
اى الدرر فى الصفا والاشراق ووصف دموعه بالصفا يشير الى كثرة
بكائه لانه اذا كثر ماء الينبوع لصفوه عن الكدر لانه يفرغ المنبع ويدفع
عنه المكدرات التى تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه
يكون مكدرا بمكدرات المنبع اه دسوقى ومثال المجمل هو البيت الاول
واما الثانى فمن تشبيه المفصل لانه ذكر فيه وجه الشبه وهو فى صفاء
فان الجامع بين الادمع والثغر مع اللآلى ولم يؤخر الجامع عن المشبهين
والمشبه به اشارة الى ان الثغر الصافى هو منشأ الحزن والبكاء وتم
بعده عن الثغر اشارة الى انه مالوف له متقدم بالطبع اه قوله ويسمى
مفصلا وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقول الشاعر وثغره فى صفاء
وادمعى كاللآلى وقد يتسامح بذكر ما يستلزم وجه الشبه بان يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه تابعا له ولازما
كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها
اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك
بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات اه سعد فى
مختصر قال المحشى الدسوقى قوله وهو ما ذكر فيه وجه الشبه اعم من ان يكون
المذكور وجه شبه حقيقة وذلك كما فى البيت الذى ذكره او يكون المذكور
ملزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك الملزوم انه وجه شبه تسامحا وان
كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذى لم يذكر كما اشار لذلك بقوله
وقد يتسامح وقوله وثغرى اى واسنان ثغره اى فمه وهو مبتدا وادمعى

عطف عليه وقوله كاللآلئ خبر وقوله في صفاه هو وجه الشبه ووصف
الدموع بالصفاء اشعار بكثرتها لاقتضائها الكثرة عن المنبع ولتنقيه عن
الاوساخ التي تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون مكدرا
بكدورات المنبع فقط قول بعضهم ان الدمع الصافي لابد له من الحزن …
والممدوح به الدمع المشوب بالدم وقوله وقد تسامح اي تساهل في ذكر
وجه الشبه فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزومه يستتبعه اي يستلزمه وقوله
بان يذكر مكان وجه الشبه الخ معنى ذكره مكانه ان يؤتى به على طريقته
من ادخال في عليه وقوله وهواي لانه ميل الطبع اي محبته وتجانس
وقوله التي هي من خواص المطعومات اي وح فلا يكون موجودا في الكلام
لانه ليس من المطعومات ولابد في الجامع ان يكون متحققا في الطرفين
وما ذكره في هذا المثال من ان المذكور ملزوم لوجه الشبه لا انه نفسه
هو المتبادر بحسب الظاهر ويحتمل ان يكون المذكور في هذا المثال وهو
الحلاوة هي وجه الشبه نفسها ويكون وجودها في الكلام على وجه
التخييل اهـ قوله ومؤكد اي ويسمى مؤكدا لانه اكد بادعاء ان المشبه
عين المشبه به والمؤكد ما حذفت اداته اي تركت بالكلية وصارت
نسيا منسيا بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام لاجل الاشعار بان
المشبه عين المشبه به بخلاف ما لو كانت الاداة مقدرة فلا يفيد
الاتحاد فلا يكون التشبيه مؤكدا ومنه قوله تعالى وهي تمر مر السحاب
اي قدرت الاداة لان التشبيه مرسلا وان لم تقدر كان مؤكدا وتفسير
الاية وهي تمر اي الجبال يوم القيامة مر السحاب اي انها بعد النفخة
الاولى تسير في الهواء كسير السحاب الذي تسوقه الرياح ثم تقع على
الارض كالعهن المنفوش ثم تصير هباء اهـ دسوقي قوله ومنه اي
ومن المؤكد وقوله بعد حذف الاداة اي وتقديم المشبه به على المشبه
فان قلت كيف يكون هذا من التشبيه المؤكد مع ان توجيهه بانه يشعر
بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به لا يتأتى هنا لان فيها اضيف المشبه به
الى المشبه قلت تحمل الاضافة فيه بيانية وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم
اهـ قوله والريح تعبث الخ الواو حالية وقوله وقد جرى اي ظهر
اما عطف على حال واما تحقيق حال بحال مترادفة او متداخلة
اهـ اطول قوله تعبث اي تلعب اي تحرك الاغصان تحريكا كفعل اللاعب
العابث والانسب لا يتقيد اي تميلها يمينا وشمالا واعلى واسفل اهـ
قوله ذهب الاصيل اي صفرته التي كالذهب والاضافة على معنى في
اي وقد ظهرت الصفرة في الوقت المسمى بالاصيل على لجين الماء
قوله اي تميلها ميلا رقيقا لا عنيفا ففيه اشارة الى اعتدال الريح في ذلك
الوقت اهـ قوله هو الوقت بعد العصر تفسير للاصيل بفتح الهمزة على وزن
أمير

امير اهـ قوله يوصف اي ذلك الوقت بالصفرة فيقال اصيل اصفر لان الشمس
تضعف في ذلك الوقت فيضعف شعاعها ويمتد على الارض فيصير صفراء
فوصف الوقت بالصفرة لاصفرار الارض فيه اهـ قوله كان الشاعر استشهاد
على وصف الوقت بالصفرة اهـ قوله الاصيل مبتدأ اول وقوله وجهي عطف
عليه وقوله كل مبتدأ ثالث وهو مضاف ولونها مضاف اليه
وقوله متقارب خبر المبتدأ الثاني وهو كل والجملة من المبتدأ الثاني
وخبره خبر المبتدأ الاول وما عطف عليه والرابط الضمير في لونهما
وقوله متقارب اي في الصفرة وفي رواية متناسب بدل متقارب
اهـ قوله ذهب الاصيل صفرته اشار بهذا الى ان ذهب الاصيل
في البيت مستعار لصفرته استعارة مصرحة والقرينة اضافته
للاصيل اهـ قوله وشعاع الشمس فيه جملة حالية اي والحال ان شعاع
الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها في ذلك الوقت يوجب اصفراره
اهـ قوله لانه من اطيب اوقات النهار لاعتداله بين الحرارة والبرودة
اهـ قوله ويسمى مرسلا وهو التشبيه الذي ذكرت اداته لفظا
او تقديرا فصار مرسلا اي خاليا عن التأكيد المستفاد من حذف
الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به اهـ قوله قريبا
مبتذلا اي قريبا اي مستعملا للعامة ولغيرهم مبتذلا اي ممتهنا وقد
بين المناسبة فهو تفسير لقوله قريبا والابتذال في الاصل الامتهان
اطلق واريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم
اللازم وارادة الملزوم لان الشيء المبتذل بين الناس يكون ممتهنا
اهـ والقريب المبتذل هو التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي ظاهره اي
ينتقل مريد التشبيه من المشبه الى المشبه به لاجل بيان حال المشبه
من غير نظر وفكر دقيق لظهور وجه الشبه حالة كونه من المرئيات
البادية اي الظاهرة والحاصل ان التشبيه لما كان مسوقا لبيان حال المشبه
وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه الى المشبه به فان كان
ذلك الانتقال حاصلا من غير تدقيق نظر بان كان كون احدهما مشبها
والاخر مشبها به ظاهرا لظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه مبتذلا
نحو زيد كالفحم فان الفحم عرف … بالسواد وان كان ذلك الانتقال بعد
تامل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجهه فيهما كان التشبيه بعيدا اهـ سعد وقوله
قوله سمي غريبا اي سمي بعيدا غريبا فهو في مقابلة قوله سمي قريبا
مبتذلا فغريبا تفسير لبعيدا كما ان مبتذلا تفسير لقريبا والغريب
هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر

لعدم ظهور وجه الشبه في بادئ الرأي اهـ قوله كان مثار النقع الخ
تقدمت الكتابة عليه وان وجه الشبه فيه مركب وهو الهيئة الحاصلة
من تساقط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب
شيء مظلم اهـ قوله مما يصيره دقيقا الخ وذلك بان يتصرف في عام التشبيه
وجود وصف لم يكن موجودا او انتفاء وصف موجود ولو بحسب الادعاء
اهـ قوله لم يكن هذا الوجه الخ هذا الوجه معمول لعدم وشمس
نهارنا فاعل موجود المراد بهذا الوجه وجه الممدوح هذا هو المتبادر
ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا
كناية عن الممدوح لكان غاية في اللطف حيث عبر عن الشمس عن كونها شمس
النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا معتبرا وقوله الا بوجهه
استثناء مفرغ من عموم الاحوال اي لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
في حال من الاحوال الا متلبسة بوجه لا حيائه يعني ان الشمس دائما
وابدا في حياء وخجل من الممدوح لما ان نور وجهه اتم من النور والاشراق
الذي فيها فلا يمكن ان تلقى وجهه الا اذا استحيت عنها الحياء واما عند وجوده
كما هو حق الادب فيها فلا يمكن ان تلقاه وقوله اذ لو كانت تستحي الخ فيه
تنزيل الشمس منزلة من يستحي وقد تقرر عرفا ان الحيا يكون لاحد امرين
اما الذنب يعرفه الشخص فاستحى من الملاقاة خوف اللوم وهذا المنتفي
هنا في الشمس واما لظهور جنب الشخص في اعين الناس عند رؤيته
فتصير كالعورة بالنسبة اليهم وهذا هو المعتبر هنا وهو ان وجه المحبوب
فاق وجه الشمس في الحسن وزاد عليه زيادة اوجبت كونه وخزاية الشمس
بين يديه وعند ظهوره كالعورة تستحي منه صاحبها عند ظهوره اهـ قوله
الخ فتشبيه الوجه اي وجه الممدوح بالشمس مبتذل اي كثير الدوران على الاسماع
لجريان العادة به اهـ قوله الا ان ذكر الحياء اي ذكر نفي الحياء عن جسم
الشمس في تلقيها وجه المحبوب وقوله ما فيه من الدقة اي من حيث افادة المبالغة
في الممدوح وان وجهه اعظم اشراقا وضياء من الشمس اهـ وقوله اخفاء
عطف تفسير وقوله اخرجه الى الغرابة جواب ان اي اخرج التشبيه المذكور
عن الابتذال الى الغرابة والحسن لان ادراك وجه المحبوب في غاية
الاشراق والضياء ووجه الشمس فيه غرابة اهـ دسوقي قوله وصار
من التشبيه المقلوب اي الذي جعل فيه وجه الشبه في المشبه اتم منه في
المشبه به فكانه شبه الشمس بالوجه عكسا للتشبيه اهـ انبابي قوله
عين البصيرة اي والمعنى لم تبصر هذا الوجه شمس نهارنا والاسناد في
مجازي لان الشمس لا تبصر حقيقة اهـ قوله يكفي اي لان قوله ليس فيه
خفا يدل على ان وجه الممدوح اعظم منها اشراقا وضياء وهذا يستلزم انه كاملها
في اصل الاشراق والضياء فيثبت التشبيه ضمنا الصريحا فقوله غير
مصرح

مصرح به تفسير لمكني وليس المراد الكناية بالمعنى المشهور لان المذكور
في البيت ملزوم التشبيه وهو نفي الحياء المستلزم لكون الوجه اعظم
اشراقا اهـ دسوقي قوله وعارضته اي ماثلته وهو مراد في مقابلته
اهـ قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي يدل على التشبيه الواقع بعد
اداة الا اتفاقا لان المعنى لم تقابله الا بوجه ليس فيه حيا فتقابله
وتماثله فالتشبيه ماخوذ من الفعل المنفي المصرح به فيكون مصرحا
به على هذا بخلاف الاول فانه ليس فيه لفظ ينبئ عن التشبيه اهـ قوله
اي لم تقابله اي لم تماثله في الحسن والبهاء الا بوجه لا حياء فيه اهـ دسوقي
قوله اي السحاب تستحي الخ قال في الاطول ومن لطائف هذا التشبيه
ان اثبات الحيا للسحاب يستتبع اي يستلزم كون المطر عرق وجه
السحاب لان الحيا يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق اهـ
قوله فما نشبة عطف على تستحي لكن الانسب بالحيا اسال ما فيها
لا جودها تماما فيها اهـ
المص يا ايها الرشا الخ المراد منه المحبوب الجميل
واصله الظبي اذا قوي ومشى وقوله بالسحر متعلق بالمكحول والمراد
المكحول ما الكحل اي بالنظر بمؤخر العين الشبيه بالسحر في ان كلا فتاك
وقوله حسبك اي يكفيك هذا الصد فلا تزد وقوله فقد احرقت عليه
بحسبك اي فلا تزد على هذا الصد فانك اي احرقت ولا طاقة
لي على تحمل صد آخر اهـ قوله والسحر الملاحظ جعل المحشي المراد من السحر
الملاحظ كالكتاب وهو سمة تحت العين وكسيا ب مؤخرها ويبعد انه اراد
الثاني فان مؤخر العين بعضها والكحل عندها فجعل السحر مستعارا للملاحظ
بمعنى السمة تحت العين ولو جعله للحظ كما قلنا لكان اقل كلفة وظاهر
المحشي حيث قال في احراق الحشا ان بالسحر متعلق باحرقت ولا مانع
منه لكن المتبادر ما قدمناه اهـ قوله حقيقي ان الشمس تغرب الخ فيه
تلميح للاية القرآنية اعني قوله تعالى وجدها تغرب في عين حمئة وكلمة
الحمئة اي ذات الحمئة اي الطين الاسود وقرا ابن عامر وحمزة والكسائي
وابو بكر حامية بمعنى حارة ولا تنافي بينهما لجواز ان تكون العين جامعة
للوصفين او بمعنى حمئة فتتوافق القراءتان على معنى واحد وقد تقرر
ان الشمس في السماء الرابعة ولها فلك خاص بها وغروبها في السماء فكيف
يكون غروبها في عين حمئة واجيب بانه تعالى لم يخبر بان غروبها في
الحقيقة في عين حمئة وانما اخبر بان ذا القرنين وجدها وظن انها
تغرب فيها حيث قال وجدها تغرب في عين حمئة فانه لما بلغ موضعا من
المغرب لم يبق بعده شيء من العمارات وجد الشمس كانها تغرب في هذه العين
المظلمة وان لم يكن الامر كذلك في الحقيقة افاده البيضاوي وبهذا تعلم
ان ما يفيده ظاهر كلامهم من ان الغروب حقيقي وانه من علم اليقين لا يسلم

اهـ ابناجي وقال الجلال المحلي في تفسيره حتى اذا بلغ مغرب الشمس
موضع غروبها وجدها تغرب في عين حمئة ذات حمأة وهي الطين
الاسود وغروبها في العين في رأي العين والا فهي اعظم من الدنيا
اهـ قال في محشيه الصاوي قوله اي موضع غروبها اي فالمراد انه
بلغ آخر العمارة من الارض ووصل الى ساحل البحر المحيط فلم يبق
قدامه شيء بل مياه لا آخر لها رأى الشمس كأنها تغرب فيه وتسميته
الله عينا اي سمى الله البحر عينا لانه بالنسبة اليه هو اعظم في علم
الله كالعين وان كان عظيما في نفسه وقوله وغروبها في العين الخ
جواب عما يقال ان الشمس في السماء الرابعة وهي قدر كرة الارض مائة
وستين مرة فكيف تسعها عين تغرب فيها فاجاب بان هذا
الوجدان باعتبار ما رأى لا حقيقة كما يرى راكب البحر الشمس
طالعة وغاربة فيه اهـ قوله لانه اعلى منها حسا ومعنى الخ افاد
ان انغماس الشمس معلوم بالاولى يعني ان انغماس هذا الاعلى فيها
دليل على جواز انغماسها بالاولى واذا كان من الدليل كان من علم
اليقين فلم يخرج عن علم اليقين الى عينه او حقه ومحل الخروج لو
ادعى ان الجبل يغني الشمس حقيقة ويمكن ان حقق عيني دل
دلالة قوية اهـ قوله ولكن عين اليقين يقال له تحقيق اليقين اي
فيمكن ان مراد الشيخ من عين اليقين حقه او مراده انه خرج من
علم اليقين المستند لدليل غير المشاهدة الى المستند لها اعم من
ان يكون اجماليا وهو عين اليقين او تفصيليا وهو حق اليقين
اهـ قوله ما استفاد من الادلة اي نقلية لا في عقلية او عقلية
كما في علمنا بوجود الباري تعالى اهـ قوله وعين اليقين هو المشاهد
اي هو علم المشاهد المستفاد من المشاهدة قبل التمكن من معرفة
اجزاء ذلك المشاهد كما في معاينة الجنة قبل التلبس بما فيها اهـ قوله
وحق اليقين هو المشاهد الخ الحاصل ان علم اليقين هو ما استفاد
من الادلة العقلية والنقلية كعلمنا بوجود الله تعالى
ولصفاته وبالحوادث القيامية كالجنة والنار وعين اليقين
هو العلم المستفاد بالمشاهدة مع التمكن قبل التمكن من معرفة اجزائه
كمعاينة الجنة والنار قبل التلبس بما فيهما وحق اليقين هو العلم
المستفاد بالمشاهدة مع التمكن من معرفة ذلك قال تعالى فنزل
من حميم وتصلية جحيم ان هذا لهو حق اليقين اهـ ابناجي قوله
لو تعلمون علم اليقين اي علما يقينا وجوابه محذوف والمعنى
لو تعلمون

لو تعلمون علما يقينا لشغلكم ما تعلمون عن التكاثر والتفاخر قال قتادة
كنا نحدث ان علم اليقين ان يعلم ان الله باعثه بعد الموت وقوله
لترون الجحيم اللام لام القسم اي انه جواب قسم محذوف والقسم لتوكيد
الوعيد وان ما اوعدوا به لا يدخله شك ولا ريب والمعنى
انكم ترون الجحيم بابصاركم بعد الموت وقوله ثم لترونها يعني
مشاهدة عين اليقين وانما كرر الرؤيا لتأكيد الوعيد اهـ خازن
قوله فنزل من حميم اي الذي يعد لهم وتصلية جحيم اي فادخال
نار عظيم ان هذا يعني ما ذكر من قصة المحتضرين لهو حق اليقين
اي لا شك فيه وقيل ان الذي قصصناه عليك في هذه السورة
من الاقاصيص وما اعد الله لاوليائه من النعيم وما اعد لاعدائه
من العذاب الاليم وما ذكر مما يدل على وحدانيته يقين لا شك
فيه اهـ خازن مطلب اصل الاستعارة التشبيه
قوله المبني على تناسي التشبيه اي اظهار تناسي التشبيه وادعاء الحاق
التنسيان اي على اظهار تناسي التشبيه اهـ قوله قال بعضهم الاولى
لا يخفى انه لا يتوقف على التشبيه الا الاستعارة فلا وجه لتقديمه
على المرسل وتوسطه بين القسمين ليس على ما ينبغي اهـ قوله فلم يجعل
له مبحثه الخ اي فلم يجعل عدها على المجاز على انه مقدمة للعلى
انه مستقل بل مقدمة لاعتراض الا وكونه قبله اهـ قوله لانها اي
الاستعارة لو لم تكن كذلك اي مبنية على تناسي التشبيه اهـ قوله
ما كانت استعارة اي بالمعنى الاصطلاحي المستعار اي لان حقيقة الاستعارة
نقل اللفظ بمعناه للمستعار له لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى
اهـ قوله لان مجرد نقل الاسم اي لان نقل الاسم عن معناه لمعنى
آخر مجردا عن المبالغة والادعاء اهـ قوله لكانت الاعلام المنقولة
اي كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به استعارة لمجرد وجود
النقل فيه ولا قائل به ورد بان نفي الادعاء لا يستلزم ان النقل
لم يقع فيه الا لمجرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة
التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة
التشبيه والاعلام لا علاقة فيها اصلا فلم يلزم من نفي ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به كون الاعلام المنقولة يصح ان تكون
استعارة لعدم وجود اصل التشبيه فيها اهـ دسوقي قوله ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اي انه يلزم لو لم تراع المبالغة المحققة
لادخال المشبه في جنس المشبه به الذي يسميه الاستعارة
ان لا تكون الاستعارة ابلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لها مع انهم

جازموا بان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اهـ دسوقي قوله اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد اي عن الادعا وقوله خاليا عن معناه
الحقيقي ولو بحسب الادعا والمعنى ان الاسم اذا نقل الى معنى
لم تصحبه اعتبار معناه الاصلي في ذلك المعنى المنقول اليه
لم يكن في اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه مبالغة
في جعله كصاحب ذلك الاسم اهـ دسوقي قوله ولما صح ان يقال لم
نعني انه يلزم من نفي ادعا دخول المشبه في جنس المشبه به نفي
الاستعارة ان من قال رايت اسدا يرمي واراد بالاسد زيدا لا يقال
فيه انه جعله اسدا لاستواء الاطلاقين في عدم ادعاء دخول
ما اطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع ان من قال رايت
اسدا يرمي واراد بالاسد زيدا على سبيل الاستعارة يقال فيه انه
جعل زيدا اسدا قطعا وما ذاك الا باعتبار دخول المشبه في جنس
المشبه به فثبت المدعى وهو ان الاستعارة لم تطلق الا بعد
ادخال المشبه في جنس المشبه به اهـ قوله انه جعله اسدا اي صيره
اسدا واما كان لا يقال لمن قال ذلك انه جعل زيدا اسدا
لان جعل اذا كان بمعنى صير كما هنا تعدى الى المفعولين
وتفيد اثبات صفة لشيء فيكون مدلول قولك فلان جعل
زيدا اسدا انه اثبت الاسدية له ولا شك ان مجرد نقل لفظ
الاسد لزيد واطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس
فيه اثبات الاسدية له اهـ دسوقي قوله انه جعله اسدا اي صيره
اهـ قوله الخ من الشمس اي من حرها وضمن التظليل معنى المنع فعدا
عداه بمن اي منعني من حر الشمس قوله نفس فاعل قامت ولذلك
اتصلت به تا التانيث وان كان انعام غلاما وقوله اعز علي
صفة النفس وجملة تظللني في محل نصب على الحال والسعد جعل قامت
نفس هي اعز علي من نفسي مظللة لي من الشمس وقوله قامت فاعله
يعود على شخص النفس والجملة موكدة لما قبلها وقوله ومن
عجب خبر مقدم وشمس مبتدا موخر والجملة حال والتقدير قامت
تلك النفس مظللة لي والحال شمس مظللة من الشمس من العجب اهـ دسوقي
قوله الخ لا تعجبوا من بلا غلالته البلا بكسر الباء مقصورا من بلي
الثوب يبلى اذا فسد اي لا تعجبوا من تسارع بلا وفساد غلالته
ففي الكلام حذف مضاف وقوله قد زر ازراره اي لانه قد زرر اي شد
وهو بالبنا للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضمير ازراره راجع المنصوب
على المفعولية راجع للمحبوب ايضا او للغلالة وذكره باعتبار انها
قميص

قميص او شعار شبه المحبوب الذي هو مرجع الضمير المستتر في الفعل
بالقمر واستعار اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية والبلى
ترشيح ويحتمل ان زرر بالبنا للمفعول وازراره نائب فاعل
والضمير للغلالة وعلى هذا فالمشبه هو المحبوب الذي هو مرجع
الضمير في غلالته اهـ دسوقي قوله الخ لما كان للتعجب معنى قال
العصام فيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من
بلغ في الحسن درجة الشمس او من انقياده له وخدمته له وقوله
اذ لا تعجب في كون انسان جميل الصورة يظلل غيره اي لعدم الغرابة
بخلاف تظليل الشمس الحقيقية انسانا من الشمس فانه مستغرب
وذلك لان الشمس لا يرتسم ظل تحتها على انسان مثلا الا اذا حال
بينه وبينها شيء كثيف يحجب نورها واما اذا كان الحائل بينهما
شيئا له نور فلا يرتسم ظل تحتها على الانسان المظلل لان النور
لا يحجب النور فاذا جعل ذلك الغلام شمسا حقيقة استغرب ايقاع
الظل عن من ظلله لاستغراب كون الشمس التي من شانها نفي الظل
واذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الانسان
المظلل اهـ دسوقي قوله الخ ولولا انه ادعى انه محبوبه الخ حاصله
انه لما خشي ان يتوهم ان صاحب الغلالة انسان يسارع البلا لغلالته
فيتعجب من ذلك لان العادة ان غلالة الانسان لا يتسارع البلا
اليها قبل الامد المعتاد لبلاها نفى الشاعر عن ذلك التعجب وبين
سببه انه وهو انه لم يبق في الانسانية بل دخل في القمرية والقمر
لا يتعجب من سرعة بلا ما يباشر ضوءه لان هذا من خواصه
ومتى ظهر السبب بطل العجب ولكون ما ذكر من خواص القمر قيل انه
من عيوب القمر انه يهدم العمر ويحل الدين ويوجب اجرة المنزل
ويسخن الما ويفسد اللحم ويقرض الكتان ويعين السارق ويفضح
السارق الطارق اهـ دسوقي قوله سقية مهوة اي خمرة وقوله
تخطف البرق يقال خطف به اي ذهب به والظاهر ان المراد هنا
لمع النور المسمى بالبرق وخطف من باب سمع كثيرا ومن باب ضرب
قليل وقوله فارتاعت اي انزعجت وخافت فقوله روعها بتشديد
الواو بمعنى ازعجها وقوله برق من القهوة المراد منه فقاقيع الخمر
وضياؤها وقوله نجمت منها وهي شمس الضحى ليس فيه استعارة على
راي الجمهور لان المشبه موجود مع المشبه به فان الضمير عن هي
وان صح استعارة على مذهب السعد في زيد اسد وتوجيه مذهبه

انه ليس هناك جمع بين الطرفين لان زيدا ليس هو المشبه بالاسد المحقق
بل المشبه كلي زيد المذكور وهو الشجاع وليس المراد معنى الشجاع
صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح
تشبيهها بالاسد قطعا مع ان التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به
الذات المبهمة المشبهة بالاسد والحاصل ان قولنا زيد اسد اصله
زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واداة التشبيه وتنوسي
التشبيه واستعمل المشبه به في معنى المشبه على سبيل الاستعارة
لان المشبه وهو الذات المتصفة بالشجاعة لم يذكر لفظه وقد
ذكر المشبه به مكانه مخبرا به عن زيد واما زيد فليس مشبها الا
من حيث كونه ذاتا صدقت عليها الشجاعة وبتلك الحيثية اخبر عنه
واما من حيث انه شخص معين بهذا العلم فليس مشبها اه بخلاف
بيتي الشرح ولذا قال المحشي وقريب من هذا البيتين اه قوله على سقفه
حامات اي فوق سقفه او في سقفه حامات جمع حام وقيل المراد به
النور المسمى بالملفف المحلى بانواع الهيان وهو المتبادر هنا وفي
القاموس الحمام انا من فضة اه قوله وتلك تكون للترحم وقوله وقد
قلت الظم انه المتنعم وقوله ونزلت الوحشة اي انتفت الوحشة
ضد الانس بوجود ضدها وهو الانس اي انتفت وحشة الشمس
الحاصلة لها من انفرادها عن اخواتها الشمس اخرى هي وجه ببيتها
وقوله آنفنا مقلوب الهرم الفا معناه البغض وقوله ارتاح معناه
احب كما هو مقتضى المقابلة اه مطلب الكناية قوله الكناية كنيت
عن كذا بكذا فلام الكلمة يا والمضارع يكني فهو كرمى يرمي ويقال
كنوت بكذا عن كذا فلام الكلمة واو والمضارع يكنو فهو كدعى
يدعو ويرد على الثاني قولهم في المصدر قولهم في المصدر كناية
ولم يسمع كناوة بالواو ولا يقال ان الواو قلبت يا في المصدر
لكسر فائه لانا نقول الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلبا كما في علاوة
فالتزام اليا في المصدر يدل على ان اللام يا وان الواو في كنوت قلبت
عن اليا بعاعا اه دسوقي قوله اذا تركت التصريح به اي بمدخول
عن اه قوله هو الخفا اي ترك التصريح بمدخول عن هو الخفا ولا
يخفى ان ترك التصريح بمدخول عن ليس عين الخفا بل يلزم من ترك
التصريح الخفا وقوله وهو غير مناف الاولى التفريع بالفا وقد
عرفت ان الخفا لازم لترك التصريح لا عينه فهو مناف الا ان
يقال بعدم التنافي من حيث اللزوم اه قوله المص فهي لفظ اريد به
لازم

لازم معناه اعلم ان للبيانيين في الكناية طريقين الاول انها
اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى لازمه
كقولنا طويل النجاد مستعملا في طول حمائل السيف لكن لا لذاته
بل لاجل ان ينتقل منه الى لازمه وهو طول القامة وعلى هذا
فهي حقيقة لان اللفظ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي وان كان
القصد منه لازمه والثاني انها اللفظ المستعمل في لازم معناه
مع جواز ارادة معناه الحقيقي كاطلاق طويل النجاد مرادا منه
طول القامة فقط وطول القامة مع طول حمائل السيف وعلى
هذا فليست حقيقة ولا مجازا اما الاول فلان اللفظ لم يستعمل في
ما وضع له واما الثاني فلان المجاز لا يصح معه ارادة المعنى
الحقيقي والمص جرى على الطريق الثاني وترك الطريق الاول
اه قوله وفي الاصطلاح فهي لفظ الخ اطلاقها على اللفظ
في الاصطلاح كثير وقد تطلق فيه ايضا على المعنى المصدري اعني
الاتيان بلفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه
وهي بهذا المعنى اخص من معناها لغة اه دسوقي قوله المص
لفظ خرج عنه ما دل مما ليس بلفظ كالاشارة والكتابة وقوله
اريد به لازم معناه اي لاستعماله فيه والحاصل ان الكناية لفظ
له معنى حقيقي اطلق ولم يرد منه ذلك المعنى الحقيقي بل اريد
به لازم المعنى الحقيقي وخرج بقوله اريد به لفظ الساهي
والسكران والنائم وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذي اريد
به نفس معناه وهو الحقيقة الصرفة والمراد باللزوم هنا
مطلق الارتباط ولو بعرف لا اللزوم العقلي وقوله مع جواز
ارادته معه اي مع جواز ارادة معناه الحقيقي مع لازمه فيجب
قيودها انها بعد ارادة اللازم بلفظها لا بد ان لا تقام بها قرينة تمنع
من ارادة المعنى الحقيقي وح فيجوز ارادته من اللفظ مع لازمه
وهذا القيد اعني قوله مع جواز الخ مخرج للمجاز اذ لا يجوز ارادة
المعنى الحقيقي فيه مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز
لاشتراطهم في قرينته ان تكون مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وقد
علم مما ذكره المص ان الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز وليست
حقيقة لان اللفظ لم يرد به معناه بل لازمه ولا مجازا لان المجاز
لا بد له من قرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع له وقوله مع جواز
ارادته معه اي مع اللفظ بحيث يصح اللفظ مستعملا فيهما معا
اه دسوقي قوله لتقدم ما فيه الذي تقدم في تعريف المجاز قوله خرجت

الكناية اى بتقييدها قيعة بناء على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز
واما على انها منه فلا يصح اخراجها وعلى انه من الحقيقة فهى
خارجة بقوله فى غيره الخ وهنا يصح اخراج المجاز عنها بناء
على انها من الحقيقة او واسطة اه قوله كلفظ طويل النجاد الحاصل
ان النجاد حمائل السيف فطول النجاد يستلزم طول القامة
فاذا قيل فلان طويل النجاد فالمراد انه طويل القامة فقد
استعمل اللفظ فى لازم معناه مع جواز ان يراد بذلك
الكلام الاخبار بانه طويل حمائل السيف وطويل القامة
بان يراد بطويل النجاد معناه الحقيقى واللازم قوله المهم
من جهة ارادة المعنى الحقيقى اوفيها وقوله مع ارادة لازمه
اى لازم المعنى الحقيقى اه قوله بخلاف المجاز اى فانه وان
شارك الكناية فى ارادة مطلق اللازم الا انه لا يجوز معه
ارادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الحقيقى وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينتقل
منه للمعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال
والحاصل ان الكناية والمجاز مشتركان فى ارادة اللازم حيثية
ويفترقان من جهة ان الكناية يجوز معها ارادة المعنى الاصلى
والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكناية لا بد ان لا تصاحبها قرينة
تمنع من ارادة المعنى الاصلى والمجاز لا بد ان تصاحبه قرينة
تمنع من ارادته هذا فرق القوم واعترضه العصام بانهم ان ارادوا
ان المعنى الحقيقى يجوز ارادته فى الكناية لذاته بخلاف المجاز فهذا
ممنوع اذ ارادة المعنى الحقيقى لذاته كما لا تجوز فى المجاز لا تجوز فى
الكناية وان ارادوا انه يجوز ارادته للانتقال منه للازمه المراد
فهذا جائز فى كل من الكناية والمجاز مثلا جاءنى اسد يرمى لا تمنع قرينته
القرينة ان يراد بالاسد السبع المخصوص لينتقل منه الى الشجاع وح
فلم يثبت الفرق بين الكناية والمجاز واجيب باختيار الشق الاول
لكن ارادته لذاته لا من جهة انه الغرض المهم بل الغرض المقصود بالذات
هو لازم المعنى فعلم من هذا ان المعنى الحقيقى يجوز ارادته للانتقال
منه للمراد فى كل من الكناية والمجاز ويمتنع فيهما ارادة المعنى الحقيقى
بحيث يكون هو المعنى المقصود بالذات واما ارادته مع لازمه
على ان الغرض المقصود بالذات هو اللازم فهذا جائز فى الكناية
دون المجاز اه دسوقى قوله خلافا لما قاله السكاكى من انهما
مفترقان

مفترقان فى ذلك الخ حاصل فرق السكاكى ان الانتقال فى الكناية
من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة
فطول القامة ملزوم لطول النجاد وطول النجاد لازم لطول
القامة وان الانتقال فى المجاز مطلقا سواء كان مرسلا او
بالاستعارة من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبات
فان النبات لازم للمطر بحسب العادة والمطر ملزوم له وكالانتقال
من الاسد الى الشجاع فان الشجاعة لازمة للاسد والاسد
ملزوم لها لكن لما ناسبت الشجاعة الرجل ايضا تنتقل من الاسد
بواسطة القرينة الى الرجل المقيد بالشجاعة فصار الاسد ملزوما
والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة اه قوله طويل النجاد
كناية عن طول القامة لانه يلزم من طول النجاد اى حمائل السيف
طول القامة وقوله ومهزول الفصيل كناية عن كمال الكرم
ايضا لان هزال الفصيل يستلزم عدم وجود اللبن فى امه وهو
يستلزم الاعتناء بالضيفان لاخذ اللبن من امه وسقيه لهم وكثرة
الضيفان تستلزم الكرم اه قوله وان لم يكن له نجاد الخ اى وان
صحت الكناية بنحو هذه الالفاظ ووقعت بها مع انتفاء اصل معناها
لم يصدق انه اريد بها المعنى الحقيقى وانما يصدق انه يجوز ان يراد
بها المعنى الحقيقى فلو لم نرد الكلام الى الجواز خرجت هذه الالفاظ
عند انتفاء معانيها عن التعريف فان قلت عند انتفاء معانيها الحقيقية
لا يصدق الجواز ايضا لان معنى صحة الارادة التى هى صحة صدق
الكلام فى ذلك الشئ ولا صدق حالة الانتفاء قلت لا نسلم عدم
صحة الصدق عند الانتفاء ضرورة ان الموصوف بهذه الكناية
يصح ان توجد له تلك الامور بمعنى انها جائزة فى حقه واذا جازت
جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت
ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعانى مستحيلة ورد
ما ذكر اه دسوقى قوله لا يصح ارادته اى بالنظر للخارج فان ارادة
المعدوم بالنظر له غير جائزة كما قال لعدم وجوده اه وتقدم
فى المقولة التى قبل هذه ما يوضح الاشكال فارجع اليه ان شئت قوله
فالجواب ان المراد الجواز بالنظر لذاته الخ حاصله انا لا نسلم عدم صحة
جواز وجوده عند الانتفاء ضرورة ان الموصوف بهذه الكناية يصح
ان توجد له تلك الامور بمعنى انها جائزة فى حقه واذا جازت جاز
تقدير وجودها واذا جاز تقدير وجودها جازت ارادتها نعم
لو كانت هذه المعانى مستحيلة ورد ما ذكر اه قوله ان قلت انه
تناصر الخ حقه ان يذكر فى المقولة التى قبل هذه فانه وارد على قوله

وتوافقه اى المجاز من جهة ان الانتقال من الملزوم الى اللازم اه
قوله ان كل مجاز فيه لزوم اى ارتباط الخ اى ان كل مجاز سواء كانت
علاقته اللازمية و الملزومية او المشابهة او السببية او غيرها من العلاقة
لابد فيه من المناسبة اى الارتباط و التعلق بين المعنى المنقول
عنه و المعنى المنقول اليه قوله قريبة اى فتلك الكناية تسمى
قريبة لانتفاء الوسائط التى يتعدد معها غالبا زمن ادراك
المكنى عنه عن زمن الشعور بالمعنى الاصلى وقوله فبعيدة اى
فتلك الكناية تسمى فى الاصطلاح بعيدة وذلك لبعد زمن
ادراك المقصود فيها لاحتياجها فى الغالب الى استحضار تلك
الوسائط وظاهره انها تسمى بعيدة ولو كانت الواسطة واحدة
وهو كذلك لان فيها تعددا باعتبار ما لا واسطة فيها اصلا اه دسوقى
قوله اى واضحة اى يحصل الانتقال فيها بسهولة لكون المعنى المنتقل
اليه يسهل ادراكه بعد ادراك المنتقل عنه لكونه لازما بيّنا
بحسب العرف او القرينة او بحسب ذاته اه قوله او خفية الخ
عطف على واضحة اى ان الكناية المطلوب بها صفة ان لم يكن
الانتقال فيها الى المطلوب وهو الصفة بواسطة فهى اما واضحة
لا تحتاج فى الانتقال للمراد الى تامل او خفية يتوقف الانتقال فيها
الى المراد على تامل واعمال روية اى فكر وذلك بحيث يكون اللزوم
بين المكنى به وعنه فيه غموض ما فيحتاج الى اعمال روية فى القرائن
وفهم المعانى ليستخرج المقصود منها وليس المراد بها خفية لتوقف
الانتقال منها الى المقصود على وسائط لان الموضوع ان الانتقال
فيها بلا واسطة اه قوله عن الابله اى البليد وقيل هو الذى عنده
خفة عقل اه قوله عريض القفا بالقصر مؤخر الراس وعرضه يستلزم
عظم الراس غالبا والمقصود هنا العظم المفرط لانه الدال على البلاهة
واما عظمها من غير افراط بل مع اعتدال فيدل على الهمة والنباهة
وكمال العقل اه قوله فان عريض القفا بعرضها بالفتح لان المراد
به ما قابل الطول واما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب اه قوله
وعظم الراس الصدر بفتح العين وسكون الظاء عطف على القفا
او وعريض عظم الصدر ويحتمل انه بكسر العين وفتح الظاء عطف على
عرض اى وكبر الصدر على وجه ما من هذه يعرف عرض القفا ولا يخفى
ما فيه من التكلف فالمناسب وعظم الراس كما فى السعد فانه قال لان
عرض القفا وعظم الراس الى آخر ما فى المحشى فان عبارة المحشى هى
عبارة السعد وقال العلامة الدسوقى قوله وعظم الراس من عطف اللازم
على



على الملزوم لانه مثال آخر اه قوله وهو اى المذكور من البلاهة لازم
لهما اى لعرض القفا وعظم الصدر اه قوله بحسب الاعتقاد اى عند
من له اعتقاد فى ملزوميته للبليد فان قلت من له اعتقاد ولا اعتقاد
بالنسبة اليه ومن لا اعتقاد له لا كناية باعتباره اذ لا يفهم المراد
اصلا وح فجعل الكناية فى هذا المثال خفية لا يظهر قلت لا يلزم
من تقدم اعتقاد اللازم حضوره حال الخطاب اذ يجوز ان يكون
بعض المعانى المخزونة يدرك لزومها عند الالتفات فلا يخفى
الكناية عنها على المتكلم عند ارادتها ولا يخفى على السامع
عند سماعها ويجوز ان يكون ادراك لزومها يحتاج الى تصفح
المعانى والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم فى ايرادها
الى تامل والسامع فى فهمها الى روية وفكر وما هنا من هذا
القبيل وظهر من هذا ان اعتقاد لزوم البلادة لعرض القفا ليس
مختصا بغير الناس بل قد يختص به واحد دون آخر ولا يدركه
الاحد الا بالتامل فان قلت كون عرض القفا كناية عن الابله بلا واسطة
لا يظهر لان الاطباء يقولون انما استلزم عرض القفا البله لانه
يدل على قوة الطبيعة البلغمية المستلزمة للبرودة المستلزمة للغفلة
والبله قلت ما ذكر تدقيق لا يعتبره اهل العرف ولا يلاحظونه
وانما ينتقلون منه الى البله وح فيكون عرض القفا كناية
عن البله بلا واسطة باعتبار العرف لان اللزوم بينهما مستقر
قيل انه لا ان لا خفا فيه اصلا اذ الخفا المذكور فيه لعله باعتبار
العرف القدم اه دسوقى قوله لا يطلع عليه اى لا يدركه كل احد انما
يدركه من اعمل فكرته ورويته حتى اطلع على الملزومية واعتقدها اه
قوله الى كثرة الحطب تحت القدر اى ضرورة ان الرماد للكثرة لا
بكثرة الاحراق وما كان بجرد كثرة الحطب لا يفيد الاحراق
لا يفيد وليس بلازم فى الغالب لان الغالب من العقلاء ان الاحراق
لا يتصور منهم الا لفائدة الطبخ وانما يكون الطبخ اذا كان الاحراق
تحت القدر زيادة ليفيد المراد ويتحقق الانتقال اه قوله الى
كثرة الاكلة جمع آكل اى الى كثرة الآكلين لذلك المطبوخ وذلك
لان العادة ان المطبوخ انما يطبخ ليؤكل فاذا كثر كثر الآكلون له
اه قوله الى كثرة الضيوف جمع ضيف وذلك لان الغالب ان كثرة
الاكلة انما تكون من الضيوف اذ الغالب ان الكثرة المعتبرة المؤدية
لكثرة الرماد لا تكون من العيال وقوله ومنها الى المقصود اى وينتقل
من كثرة الضيوف الى المقصود وهو الكرم اه دسوقى قوله ثم المطلوب

بها النسبة ضابطها ان يصرح بالصفة ويقصد باثباتها لشيء الكناية
عن اثباتها للمراد وهو الموصوف بها اه وقوله اى اثبات امر لامر
او نفيه عنه اى اثبات صفة لموصوف او نفي صفة عن موصوف
اه دسوقي قوله لزياد الاعجم من قصيدة قالها في عبد الله بن الحشرج
وكان اميرا على نيسابور فوفد عليه زياد فامر بانزاله وبعث اليه
ما يحتاجه فانشده قصيدة منها هذا البيت فامر له بعشرة الاف درهم
وكان عبد الله بن الحشرج سيدا من سادات قيس واميرا من امرائها
ولي عمالة خراسان وفارس وكرمان اه دسوقي قوله السماحة
هي بذل ما لا يجب بذله من المال عن طيب نفس سواء كان المبذول
قليلا او كثيرا والندى بذل الاموال الكثيرة لاكتساب الامور
الجليلة العامة كثناء كل احد وجمعها الكرم والمروة في العرف
سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالعفو عن الجناية وتفسر
بكمال الرجولية كما قال الش لكن يرد عليه انه يقتضي اختصاصها
بالرجل دون المرأة مع انها تتصف بالمروة الا ان يقال المراد
بالرجولية الانسانية الشاملة للذكر والانثى وتفسر ايضا
بالرغبة في المحافظة على دفع ما يعاب به الانسان وعلى ما يرفع
على الاقران فهذا قريب مما قبله اه دسوقي قوله في قبة ضربت على
ابن الحشرج في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبة مضروبة على ابن
الحشرج كناية عن ثبوتها له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له اه قوله الش بان يقول الخ تصوير للتصريح
للاختصاص بها قوله تعرف في عرفنا بالانتة عبارة الدسوقي والقبة
ما وى يشبه الخيمة الا انها تكون فوق الخيمة في العظم والاتساع
وهي التي تسمى الان بالصيوان اه قوله الش الى الكناية اى ترك التصريح
ومال الى الكناية بان جعلها الخ وقوله بان جعلها في قبة الخ الحاصل
ان المصرح به نسبة الصفات الى القبة حيث جعلت فيها وهي صفات
لا تقوم بنفسها بل بغيرها ولا يصلح ان يكون ذلك الغير هو القبة فتعين
ان يكون هو المضروب عليه القبة لصلاحيته لها وعدم مشاركة غيره
له في تلك القبة فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك
الصفات وثبوتها له فهذا هو الكناية اه دسوقي قوله الش لانه اذا
اثبت الشيء اى الذي لا يقوم بنفسه كما هنا وقوله فقد اثبت له
اى لاستحالة قيام ذلك الشيء بنفسه ووجوب قيامه بمحل ولا يصح
ان يكون قائما بمحل الرجل وحيزه فيتعين اثباته للرجل لان الاصل

عدم

عدم مشاركة الغير لذلك الرجل في مكانه وحيزه اه قوله ويقول
سماحة ابن الحشرج الخ اى فالمقصود اثبات النسبة له على
اى طريق من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كاضافتها
له اضافة بتقدير اللام نحو ثبتت سماحة ابن الحشرج لان
اضافتها له تفيد كونها ثابتة له وكاسنادها اليه في ضمن الفعل
نحو سمح ابن الحشرج وكنسبتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع
الاخبار بالحصول كان يقال حصلت السماحة لابن الحشرج او
السماحة لابن الحشرج حاصلة وكاسنادها اليه على انها خبر
في ضمن الوصف كان يقال ابن الحشرج سمح بكسر الميم وكذا يقال
في المروة والندى اه دسوقي قوله ان المراد بجواز ارادة المعنى
الحقيقي الخ الحاصل ان المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية
هو ان الكناية من حيث انها كناية اى لفظ اريد به لازم
معناه بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي لا تنافي
جواز ارادة المعنى الحقيقي نعم قد يمتنع تلك الارادة في الكناية
من حيث خصوص المادة لاستحالة المعنى فجواز الارادة من
حيث انها كناية ومنعها من حيث خصوص المادة اه قوله من حيث
ذاتها اى لا من حيث خصوص المادة اه قوله لكن قد يمتنع ذلك
اى ارادة المعنى الحقيقي وهذا الاستدراك مفهوم الحيثية
السابقة فكان الانسب ان يقول واما من حيث خصوص المادة
فقد يمتنع في الكناية ذلك اذ لا وجه للاستدراك اه قوله من
باب الكناية اى من حيث ان سلب الشيئية عن مثل مثله يستلزم
سلبها عن مثله والا لزم التحكم في نفي الشيئية عن احد المثلين
دون الاخر اه قوله كما في قولهم مثلك لا يبخل هذا نظير للآية
من حيث ان كلا كناية لا من حيث ارادة المعنى الحقيقي مع لازمه
ويحتمل ان يكون نظيرها في ذلك ايضا لان المقصود من قولهم
مثلك لا يبخل نفي البخل عن المخاطب ولا يصح ان يراد نفي البخل
عن مثله ايضا لان اثبات مثل للمخاطب نقص في المدح اه قوله لانهم
اذا نفوه اى البخل فقوله عمن يماثله اى عمن يماثل المخاطب اه قوله
وعمن يكون على اخص اوصافه اى على اوصافه الخاصة اى
الملتبسا بها كالعلم والكرم لا العامة كالحيوانية او الناطقية وهذا
العطف تفسيري لان المماثل هو من كان مشاركا في الاوصاف

١٢ امتناعهم

الجامعة كلها اه قوله بلغت اترابه جمع ترب بكسر التاء اى اقرانه فى السن
بان يكون ابتداء ولادة الجميع فى زمن واحد وقوله بلغت اترابه
اى فى السن اه قوله يريدون بلوغه اى يريدون بلوغه بالسن فانه
يلزم من بلوغ اترانه بالسن بلوغه بالسن والا لزم التحكم اه قوله
متقاربتان اى متعاقبتان ومتواردتان على معنى واحد على
وجه المعاقبة والبدلية فنفى المماثلة عن ذات الله تعالى تارة يودى
بالعبارة الاولى على وجه الصراحة وتارة يودى بالعبارة الثانية
على وجه الكناية وذلك لان مودا ها بالمطابقة نفى ان يكون
شئ مماثلا لمثله ويلزم من نفى كون الشئ مماثلا لمثله نفى كونه
مماثلا له تعالى اذ لو كان ثم مماثل له تعالى كان اليه مماثلا
لمثله ضرورة ان ما ثبت لاحد المثلين فهو ثابت للاخر والا
افترقت لوازم المثلين فثبت ان مفاد العبارتين واحد اه
قوله لما تعطيه الكناية اى وهى العبارة الثانية وقوله من
المبالغة اى لافادتها المعنى بطريقة اللزوم الذى هو كادعاء
الشئ ببينة ولما كانت الكناية ابلغ من الحقيقة كان قوله ليس
كمثله شئ اوكد فى نفى المثل من ليس كالله شئ اه قوله ولا يخفى
هاهنا اى فى الاية ومحل وهذا محل الشاهد من نقل كلام
صاحب الكشاف استدلالا على قوله لكن قد يمنع الخ وانما امتنع
فى الاية ارادة الحقيقة لاستحالة ثبوت مماثلته اه قوله بجواز
الزيادة فى الكاف اى ليس شئ مثله بناء على راى عزاه فى المغنى
للاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل ومنع
كثيرون زيادتها فى الاية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة
وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الاية من
باب الكناية وتقدم شرحها اه قوله والاضافة بيانية جرى على ان
البيانية والتى للبيان رديفان والاولى ان يقول والاضافة
للبيان لان بين المضاف وهو مثل والمضاف اليه عموما وخصوصا
مطلقا وضابط الاضافة البيانية ان يكون المضاف بعض المضاف
اليه

اليه وليصح الاخبار عنه بالمضاف اليه نحو اثوب خز والخاتم حديد
وان شئت قلت هى ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
وخصوص من وجه واما التى للبيان فضابطها ان يكون
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق كما فى شجر اراك
اه هذا ما فتح الله به ومن والحمد لله فى البدء والختام
والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى اله واصحابه
الائمة الاعلام صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم
الزحام وقد تم جمعه صبيحة يوم الاثنين التاسع من رجب سنة
١٣١٤ الف وثلاثمائة واربعة عشر من هجرة من له العز والشرف
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه كلما ذكره الذاكرون
وغفل عن ذكره الغافلون هذا وقد تم نقله على يد العبد
الفقير الى احسان مولاه وقربه ابراهيم موسى عبد ربه
خادم العلم بالجامع الاحمدى الخلوتى الشاذلى النقشبندى
طريقة السندى نسبة الشرشابى بلدة من الغربية
غفر الله له ولابويه ومشايخه والمسلمين اجمعين
فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ من محرم الحرام سنة ١٣٤٤
الف وثلاثمائة واربعة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى اله واصحابه
والتابعين صلاة وسلاما دائمين
الى يوم الدين والحمد لله
رب العالمين
امين

وصلى الله على سيدنا محمد النبى الامى وعلى اله وصحبه وسلم